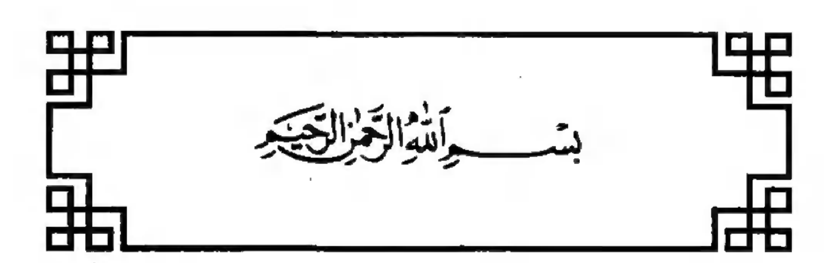
النشرة الأولى ١٤١٦هـ

دار العاصمة
المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤



الحمد لله على توفيقه وامتنانه، وَعَظِيم نعمه، وتتابع إحسانه، وأَشهد أَن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأَشهد أَن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأَصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لقائه.

أَما بعد: ففي سبيل ضم النظير إلى نظيره مما كتبت، تم ـ ولله الحمد ـ طبع أربع كتب:

١ ـ «ابن قيم الجوزية / حياته، وآثاره، وموارده».

إذ كان كتاب الموارد مفرداً فجرى ضمه إلى الترجمة في غلاف واحد.

٢ ـ «النظائر» وقد حوى بين دفتيه أَربع رسائل:

١ ـ التراجم الذاتية.

٢ ـ التحول المذهبي.

٣ ـ العُزَّاب.

٤ ـ لطائف الكلم في العلم.

٣ ـ «الردود» وقد حوى بين دفتيه ست رسائل:

١ ـ «الرد على المخالف من أُصول الإسلام ومراتب الجهاد».

٢ ـ «تحريف النصوص من أَدلة أَهل الأَهواء». وفيه زيادات مهمة.

٣ ـ «براءة أَهل السنة من الوقيعة في علماء الأُمة».

٤ ـ «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير».

٥ ـ «تصنيف الناس بين الظن واليقين».

٦ ـ «عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها».

٤ ـ «التقريب لعلوم ابن القيم».

وقد تميزت طبعة كل واحد منها بإضافات، وتصحيحات مهمة، وفهارس تفتح مخزونهما من: الموضوعات، والأعلام، والنصوص، والكتب، وغيرها.

٥ ـ وبين يديك الآن الكتاب الخامس «**المجموعة العلمية**»، وفيه خمسة كتب:

١ ـ «التَّعالم وأثره على الفكر والكتاب».

٢ ـ «حلية طالب العلم».

٣ ـ «آداب طالب الحديث» من «الجامع» للخطيب.

٤ ـ «الرقابة على التراث».

٥ ـ «تغريب الألقاب العلمية».

وتميزت هذه المجموعة: «المجموعة العلمية» كسابقاتها بالتصحيح، والفهارس الكاشفة عن معالمها.

أرجو من الله تعالى أن ينفع بها. وهو سبحانه ولي الهداية والتوفيق.

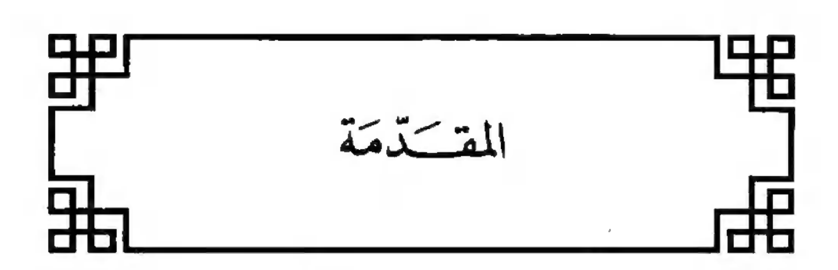
وكتب

بكر بن عبد الله أبو زيد

٢٢/١/١٤١٦هـ

مدينة النَّبيِّ ـ ﷺ ـ

التعالم
وأثره على الفكر والكتاب



المقـدّمَة

بِسْم الله الرَّحمٰن الرَّحيم وَلي المتَّقِينَ، والحَمْدُ لله رَبِّ العالمين لا يَهْدِي كَيْدَ الخائنين، وأشهد أن لا إلٰه إلاَّ الله وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، قَاصِم ظهرِ الماكِرين، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسُولُهُ سيد ولد آدم أجمعين، اللهمَّ صل وسلم عليه، وعلى آله، وصحابته، ومن تبعهم بإحْسَانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمَّا بَعْدُ: فكم رأينا نِزالاً في حَلاَئب العلم، من رَائمٍ للبُروز قبل أن ينضج، فراش قبل أن يبري، وَتَزَبَّبَ قَبْلَ أن يَتَحَصْرَمَ، وقد قِيل: «البدايةُ مزلة»، وقيل: «من البلية تشيُّخ الصَّحفية»، ويُؤْثَر عن الإمام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قوله: (العِلمُ نُقْطَةٌ كَثَّرها الجاهلون). ولعظيم نفعها تناولها العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ بالبيان في مؤلَّفات مفردة منها:

«زيادة البَسْطَةِ في بيانِ العلمِ نقطة» للنابلسي المتوفىٰ سنة ١١٤٣هـ، وللشيخ أحمد الجزائري المتوفىٰ سنة ١٣٢٠هـ، رسالة في شرحها.

وهي بمعنى مَا سَاقَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ في «جَامِعِهِ»، والغَزَالِيُّ في «الإحْيَاءِ»: (لو سكت من لا يعلم لسقط الخلافُ). وما يراد بهم هنا إلاَّ «**المتعالمون**»، الذين نامُوا عن العلمِ فما استيقظوا، وبَالغوا قبل أن يَبْلُغُواْ، فركبوا مطايا الخيرِ للشَّرِّ. والذين عناهم الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بقوله:

(فالواجبُ على العَالِمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلَّم في العلمِ من لو أمسكَ عن بعضٍ ما تكلم فيه منه لكان الإمساكُ أولى به، وأقْرَبَ

من السلامة له إن شاء الله) .

وشكى حَالَهم الحافظُ ابنُ القيِّمِ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فقال :

هذا وإني بعد ممتحن بأر
بعة وكلهم ذوو أضغان
فَظٌّ، غليظٌ، جاهلٌ مُتَمَعْلِمٌ
ضَخْمُ العِمَامَةِ، واسعُ الأردان
مُتَفَيْهِقٌ، مُتَضَلِّعٌ بِالْجَهْلِ، ذُو
ضلعٍ، وَذُو جلح مِنَ الْعرفان
مُزْجَى الْبِضَاعَةِ فِي العُلُومِ وَإِنَّهُ
زَاجٍ مِنَ الإيهَامِ والْهَذَيَان
يَشْكُو إلى اللهِ الْحُقُوقَ تَظَلُّماً
مِن جَهْلِهِ كَشِكَايَةِ الأبْدَان
مِنْ جَاهِلٍ مُتَطَبِّبٍ يُفْتِي الْوَرَى
وَيحيل ذَاكَ عَلَى قَضَا الرَّحمٰن

ورصيفه الحافظ الذَّهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، شكى الحالَ من وجهٍ آخر، فقال :

(فوالله لأن يعيش المسلمُ أخْرَسَ، أبْكَمَ، خيرٌ له من أن يعيش . . .) .

وحفيدهما بالتَّلْمَذَةِ، الحافظ ابن حَجَر العسقلاني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يقول :

(إذا تكلم المرءُ في غيرِ فنِّه، أتى بهذه العجائب) .

وقيل لِسُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فيمن حَدَّثَ قبل أن يَتَأَهَّل، فقال :

(إذا كثر المَلاَّحُونَ غَرِقَت السَّفِينَةُ).

وقال الحسنُ البصْرِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ذلك:

(اللهم نشكو إليك هذا الغُثَاءَ).

وعن شعبة قال: قال لي ابنُ عون: يا أبا بسطامٍ، ما يحمل هؤلاء الَّذينَ يكذبون في الحديث على الكذب؟ قال:

(يريدون أن يُعَظَّمُواْ بذلك).

وقال ابنُ حَزْمٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(لا آفة على العلوم وأهلها، أضرَّ من الدُّخَلاَءِ فيها، وهُم من غيرِ أهلِها؛ فإنَّهم يَجهلون، ويَظُنونَ أنَّهم يَعلمون، ويُفسدون وَيُقَدِّرُونَ أنَّهم يُصْلِحُون).

وقال أبو إسحاقَ الشَّاطِبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(قَلَّما تَقَعُ المُخالَفَةُ لعمل المُتقدِّمين، إلاَّ ممن أدخلَ نَفْسَهُ في أهلِ الاجتهادِ، غلطاً، أو مغالطة).

و«**المُتَعَالِمُ**»: فَجُّ الدَّعْوَىٰ. قال الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ في صفةِ عمومِ الخلقِ:

(ضَعْفٌ ظَاهِرٌ، وَدَعْوَىٰ عَرِيضَةٌ).

لكن المسلم يقهرها بإسلامِهِ، وعلى هذا سار السَّلفُ في هَجْرِ الدَّعوىٰ، وَهَضْمِ النَّفْسِ، ومنه قول أبي عمرو بنِ الْعَلاَءَ البصريِّ، أحدَ القُرَّاء السَّبعة:

(ما نَحْنُ فِيمَن مَضَىٰ، إلاَّ كَبَقْلٍ فِي أُصُولِ نَخْلٍ طُوَالٍ).

وهذه الأقْوَالُ الكابحةُ، لِتلك الظاهرةِ، منتشرة أضعافها في مَثاني كلامِ أهلِ العِلْمِ، على تعاقُبِ القُرونِ، وَلَمَّا أبْدَىٰ الصَّفَدِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ مُرَّ الشَّكْوَىٰ، من تكَاثُرِ أغَالِيطِ المُتأخرين، وتصحيفاتهم، لِقِلَّةِ العِلمِ والبَصيرةِ فيه ـ ذكر ما أسنده أبو الفَرَجِ الأصْبَهَانِيُّ، عن محمَّد بن جرير الطَّبَرِيِّ، عن

أبي السَّائبِ سَلْم بن جنادة، عن وكيع، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ ـ رضي اللهُ عنها ـ أنَّها كانت تُنشِدُ بيت لبيد:

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ
وَبَقِيَتْ فِي خَلْفٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ

فتقول: رحم اللهُ لبيداً فكيف لو أدرك مَن نَحنُ بين ظَهْرَانَيْهم؟

وهكذا يقول كلُّ واحدٍ من رجالِ الإسنادِ كذلك، حتى قال أبو الفَرَجِ: (ونقول نَحْنُ: واللهُ المُستعانُ، فالقضية أعظم من أن تُوصف بحالٍ).

وأقول: كيف لو رأوا في زمانِنا تكاثرهم، حتى سَامَوا باعة البُقُولِ عَدَداً، ولم يَبْقَ منهم من يُحْسِنُ الجَمْع بين كَلِمَتَيْنِ إلاَّ اسْتَطَالَ عَلى مَنَازِلِ العُلَمَاء؟

فهؤلاء المُنَازِلُونَ في ساحة العِلمِ، وليس لهم من عُدَّةٍ فيه سوى «القلم والدّواة» هم: الصَّحْفِيةُ المُتَعَالِمُون، من كلِّ من يَدَّعِي الْعِلْمَ وليس بِعَالِمٍ، شخصيةٌ مؤذيةٌ، تتابعت الشَّكْوى منهم على مدى العُصور، وتَوَالِي النُّذُر، سَلَفاً وَخَلَفاً:

شعوذة تخطر في حجلين
وفتنة تمشي على رجلين

إنَّهم زيادة على أنصباء أهل العلم كواو عمرو، ونون الإلحاق، وفي «الشَّمَقْمَقِيَّة»:

ولا تكن كَوَاوِ عمرو زائداً
في القومِ أو كنونِ الملحق

ولبعضِ الأندلسيين:

نعوذُ باللهِ مِنْ أُناسٍ
تَشَيَّخُواْ قَبْلَ أَن يَشِيخُواْ

فهذا القطيع حقاً هُمْ غُولُ العِلمِ، بل دُودَةٌ لَزِجَةٌ، مُتَلَبِّدَةٌ أَسْرَابُهَا في سَمَاءِ العِلمِ. قاصرةً من سمو أهلِهِ، وامتدادِ ظِلِّهِ، معثرةً دواليب حركَتِهِ، حتى ينطوي الحقُّ، ويمتدَّ ظِلُّ الباطل وضلاله، فما هو إلا فجر كاذب، وَسَهْم كابٍ حَسِير:

هو الوزير ولا أَزْرٌ يُشَدُّ بِهِ
مِثْلُ الْعَرُوضِيِّ لَهُ بَحْرٌ بِلاَ مَاءِ

إنَّه: لَزَادُهُمُ الهابطُ «التَّعَالُم»، عَتَبَةُ الدُّخولِ الفَاجِرة إلى خطة السوءِ الجَائِرَة: **«القول على اللهِ بلا عِلم»**.

إنَّها: **«قضية التَّعَالُمِ»** مظلَّة صَانِعي الخيامِ الهَادِئةِ المُمْتد رواقها، والَّتي يُقيمها، ويَحمي حِمَاها من بين أيدِينا، ومن خَلْفِنَا ذُبَابات **«الطَّوائِف»** التي تداعت علينا أرسالها، مُنابذةً الحياةَ الصَّافيةَ، مِنَ الكَدَرِ وَشَوائِبِهِ، وعلى وجهِ الخُصوصِ في: العلمِ منه، والعلم أثْمن دُرَّةٍ في تاجِ الشَّرعِ المُطهَّر.

لكن هذا الضَّرب مِنَ العِبَادِ، ما يَلبث أن يَلحقه الإدبارُ، فَتُحيط به خَطيئَتُهُ، فتنقله إلى **«السُّقُوطِ الْمُبَكِّر»**:

كُلُّ مَن يَدَّعِي بِمَا لَيْسَ فِيهِ
فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الامْتِحَان

ولذا قال قَتَادَةُ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ :

(من حَدَّثَ قَبْلَ حِينِهِ، افْتَضَحَ فِي حِينه).

وذلك بكشفِ الأجِلَّة عن حقيقتِهِ، وَهَتْكِ بَاطِلِهِ وَما ينطوي عليه من خَسْفٍ وإفكٍ، ومسلك مُرْدٍ فَجّ، تِبْيَاناً لِنَزْعِ الثِّقَةِ منه، والتَّحذير من الاغترار به.

وهذا واجبُ أهلِ الإسلامِ أمام كلِّ مُتَعَالِمٍ، يَدَّعِي العِلْمَ وليس بعالمٍ،

أخذاً بِحُجُزهم عن النَّارِ، وتَبْصِيراً لهم بمواضعِ الأقْدَامِ، وَدَفْعاً لسَيْلِ تَعالُمِهِم الجَرَّارِ، كِفاحاً عن بَيْضَةِ الإسلامِ، وَصَرْحِهِ الْمُمَرَّدِ مِن كُلِّ مُتَمَرِّدٍ، وَصِيَانَة لِذَوِيهِ عَنِ التَّذَبْذُبِ والانفِصَامِ، وَالتَّبَدُّدِ والانقسامِ، بسَيرورةِ التَّعالمِ بين العِبَادِ.

وغَيْرَةً على هذا «الكتاب» النَّاصح، المُهان من كثيرٍ مِنَ الخَلْقِ، وما الغَيْرَة على الكتاب إلا مِنَ المَكَارِمِ، بل هي أُخت الغَيْرة على المحارم.

وإعلاناً بأنَّ «الحَجْر لاستصلاح الأديان، أولىٰ مِنَ الحَجْرِ لاستصلاحِ الأموالِ والأبدان».

والحَجْرُ واجبٌ على كلِّ «مُفْلِسٍ» لصالحِ الجماعةِ:

فالمُتَعَالِمُ أو العالِمُ المَاجِنُ يُحْجَرُ عليه من الفُتيا ونحوِها لصالحِ الدِّيانة.

والطَّبيبُ المُتعالِمُ يُحْجَرُ عليه لصالحِ أبدانِ الجماعةِ.

وَالمُهَندِسُ الْمُتَعَالِمُ يُحْجَرُ عليه لصالحِ المُدنِ والأمصارِ، في غَيرِهِم من أهلِ الحِرَفِ، ولا تَسْأل عن غُرورٍ وتَطَاولٍ في بعضِ أهلِ هذه الحِرَفِ وقد بَدَتْ مَظَاهِرُهُ. آذى العُيونَ منظرُهُ، وأرْهقَ البصائرَ مَخْبَرُهُ.

والشأْن في هذا التَّقييدِ في الَّذينَ وضعوا رِحالَهم مُتعالِمينَ في «العُلومِ الشَّرعيةِ ذاتها . . . ».

وإن هذه الجادَّة لَبِسبيلِ مُقيمٍ من النَّاصحينَ لِلْمُتَعَالِمينَ والقَاسِطِينَ، وأعوذُ باللهِ وليِّ المُتَّقِينَ أن يجتمعَ علينا حشفٌ وسوءُ كيلة.

وإذا عَلِمْتَ أنه يُوجد على أرضِ عددٍ من البِلادِ الكافرةِ، جَامِعَات شهاداتها غير معادلةٍ؛ لأنَّه ليس لها رصيد من الثِّقَةِ، ولا نَصِيب من الصِّحَةِ، وأنها تُباع وتُشترى كما تُباع السِّلَع.

وإذا عَلِمْتَ أن بعضَ الطُّلابِ، يَستغلون جَهْلَ أساتيذهم المستشرقين باللغةِ العربيَّةِ، فيختارون من المؤلَّفاتِ العربيَّةِ، ما يَنسبونه لأنفُسِهِم، بعد ترجمتِهِ إلى لغةِ الجامعةِ؛ لِيحصل به على شهادتِها. وهكذا في وقائع رُبما يعرفها أهلُ كلِّ قُطْر عن عددٍ من بَنِي جنسِهِم أو غيرهم. فإنَّك لن تستعظم مقالي هذا، ولعلَّك تراه حقيقاً بالتَّقييد، المفرق لهذه الجماعات الكَثِيفة، الكاشف عن عددٍ من ظَواهِر تعالُمِهِم، التي تساقطت في سوقِ المُعاصرةِ من تلكَ الأفئدة الضَّئيلة الخاسرة، مرسلة ضَرائِرَ مِنَ الباطلِ للحَقِّ، أو لتُثِير عليه النَّقْع.

وَمِنْ مواقعِ الأسى مع ذلك، أن يمضيَ وقتٌ ـ وللقادِمِ دهشة وَبُرْقَة ـ والمُتعالِم محل إعجابٍ من العامَّةِ، فترَى العاميَّ إذا سَمِعَ المُتَعَالِمَ يجيش بتعالُمِهِ الكذَّاب، المحروم من الصِّدقِ وقوفاً عند حدودِ الشَّرعِ يضرب بيمينِهِ على شِمالِهِ تَعَجُّباً من عِلْمِهِ وطرباً. بينما العَالِمُونَ يَضْرِبُونَ بأيمَانِهم على شَمَائِلِهِم حَزَناً وأسفاً؛ لانفِتَاحِ قُفْلِ الفِتْنَةِ، والتَّغْرِير بعدةِ المستقبل بَلْهَ العَوام.

فأضحىٰ لِزاماً أن نُقَارِضَ مجاهرتهم هذه بِالمُجَاهَرَةِ، لكن بالحقِّ لِكَبْتِ باطِلِهم، وإسْقَاطِ تَنَمُّرِهِمْ، والعملِ على هِدَايَتِهِم، واستصلاحهم وعليه:

فهذه شَآبِيبُ من القولِ، بعضها آخِذ بِرِقَابِ بعضٍ، بِقَوالِبَ مُتَعَاضِدَةٍ، أشكالها محيطة بِمعانِيها، عسى أن تكونَ رَدْماً عن زَحْفِ التَّعالُمِ المَهُول، خلية مِنَ الفُضُولِ، وَالإبْعَاد بِالفُهُومِ، أُقَيِّدُهَا نَصِيحَةً لِمَن يَخضع للحَقِّ، وإقامةً لِلحُجَّةِ فِي مَقَامِ المَحجَّةِ بين الخَلْقِ. أما من استولى عليه الاغتلام في الجَهَالَةِ، وصار على قلبِهِ قُفْل ضُلَّ مفتاحه، ولم يشام العلم، فهذا لا ينفعه إلا يوم أن تشهدَ عليه أعْضَاؤُهُ في يومِ معاده.

وإليك رُؤوس المُقيدات فيها، لِتُنَاجِيك بما فيها، وهذا أوانها:

١ ـ المؤلَّفات في التَّعالمِ.

٢ ـ أمثلة له في السِّيَرِ والتَّاريخ.

٣ ـ إجمال الحالِ في الحياةِ المُعاصرةِ.

٤ ـ ظَواهر التَّعَالُمِ في عددٍ مِنَ العُلومِ: في الفُتْيَا، والقَضَاءِ، والتَّأْليفِ، والتَّفْسيرِ، والْحَدِيثِ، والفِقْهِ . . .

٥ ـ يَتْلُو ذلك سِتَّةُ أَبحاثٍ في:

أ ـ إخلاص النِّيَّة لله تعالىٰ.

ب ـ وأن العَالِمَ لا يُتْبَعَ بِزَلَّتِه.

ج ـ وفي الزَّجْرِ عن حَمْلِ الشَّواذِّ والرُّخَص.

د ـ والتَّوَقِّي مِنَ الغَلَطِ على الأئمة.

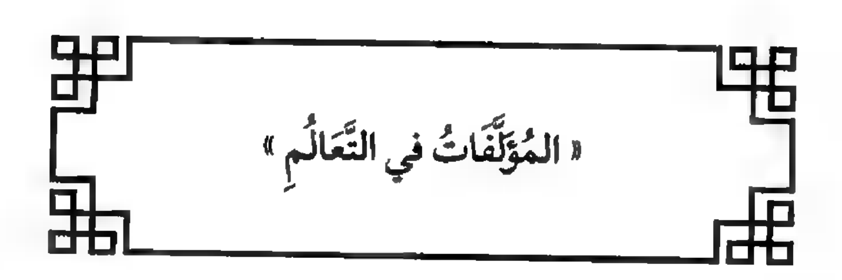
هـ ـ وفَصْلُ الخِصَامِ بين دَاعي الدَّليل ودَاعي التَّقليد.

و ـ جُرم القَوْلِ على اللهِ تعالىٰ بِلاَ عِلْمٍ.

وكنتُ أَرْدَفْتُهَا بمبحثِ «حِلْيَةِ طالبِ العِلْمِ» لكن آثرت إفراده برسالةٍ مستقلةٍ. واللهُ سبحانه وتعالىٰ هو المُوفِّق والمُعين.

بكر بن عبد الله أبو زيد

الرياض في ٢٤/٤/١٤٠٨هـ



« المُؤلَّفَاتُ في التَّعالُمِ »

في كُتُبِ آدابِ المُفتي، وكُتُبِ آدابِ الحِسْبَة، بُحُوثٌ حافلةٌ، لا سيما في كِتَابِ «مُعِيدِ النعمِ، ومُبِيدِ النِّقَمِ» للسُّبكي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ وفي هذا الكتابِ شُرور لا تخفى.

وانظر في كتابِ «تَلْبِيسِ إبْلِيس» لابنِ الجَوْزِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

وفي كِتَابِ «فَضْل عِلْمِ السَّلَفِ على الخَلَفِ» للحافظِ ابن رَجَب ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أبان عن مُثل في هذا، لا سيما كثرةَ التَّزيد في الكلامِ من المُتأخِّرينَ، وأن الحَالَ كما قال شَيْخُهُ ابنُ القَيِّمِ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

(كلامُ المُتَقَدمِينَ قَلِيلٌ كَثِيرُ البَرَكَةِ، وَكَلامُ المُتَأخِّرِينَ كَثِيرٌ قَلِيلُ البَرَكَةِ).

وللأدِيب علي بن زيد البَيْهَقِي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ رسالة باسم: «تنبيه العُلماء على تَمْويهِ المُتَشَبِّهينَ بالعُلماءِ».

ومضى في المقدمةِ ذِكْرُ رِسَالَتَي النَّابلسي، والجزائري، وللزياني المَغربي المُتَوفَّىٰ سنة ١٢٤٩هـ رسالة باسمِ: «تُحفة النُبَهاءِ في التَّفْرِقَةِ بين الفُقَهَاءِ والسُّفهَاءِ».

وللشَّوْكَانِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ «آداب الطَّلب ومُنتهى الأرب».

ولابن فَكُّون الجزائري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ رسالة باسم: «مَنشور الهِدَايَةِ في كَشْفِ حَالِ من ادَّعى العِلْمَ والوِلاَيَة».

وللشَّيخ محمد عبدُه منير أغا الدمشقي كتابُهُ الحَفِيلُ: «نَموذَجٌ مِنَ

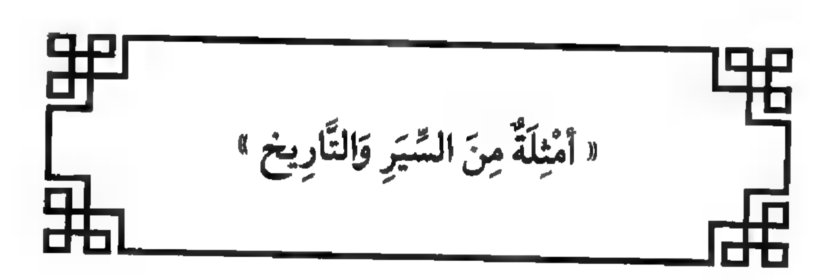
الأعْمَالِ الخَيْرِيَّةِ». كَشَفَ فيه عَن عَبَثِ الوَرَّاقِينَ، والكُتُبِيين، والمُصَحِّحِينَ، في ثَرْوَةِ الأُمةِ على حِسَابِ تَعَالُمِهِمْ.

ولمُحمد بدر الدِّين الحَلَبِيِّ - رحمه اللهُ تعالىٰ - كِتَابُهُ النَّافع: «التَّعْلِيم والإرْشَاد» في مُجَلَّدَيْن طُبِعَ عام ١٣٢٤هـ بمطبعةِ السَّعادةِ بمصر، ولم أقفْ إلا على الأولِ منه. وهذا الكتاب مُهِمٌّ في بَابَيْه، ولو كان مُنتشراً لَكَفَى، لكن لابد من همسةٍ في أُذنِ المُعاصرينَ من واقعِ الحَياةِ المُعاصرةِ، وفيها صدرت رسالة باسم: «زَجْر السُّفَهَاء عن تَتَبُّعِ رُخَصِ الفُقَهَاء» للأُستاذِ/ جاسم الدوسري.

وفي «مجلة العربِ» حلقات متتابعة في أعدادٍ منها بعنوانِ «الدَّكاترة وعبثهم في التُّراث» للأُستاذِ حمد الجاسر. انظرها تجد عجباً ممن وصلوا النِّهاية شكلياً لكنهم في الحقيقةِ خواء:

في شَجَرِ السَّرْوِ لهم شبه
له رواء وما له ثَمَر

❑ ❑ ❑



« أمْثِلَةٌ مِنَ السِّيَرِ وَالتَّارِيخ »

الخُنفشاري المُتعالِم: مازال النَّاسُ يُبتلون بهذا الطِّراز النَّكِد مِنَ الخنفشاريين، فقد قرأت لدى نَقَلَةِ السِّيَرِ ومُقَيِّدي الأخبارِ والأثر، مُثلاً منها في الغَابِرِينَ، فعلى جادَّة المثال:

١ـ **مُفتي الخنفشار**: في كتب المحاضراتِ، أن رَجُلاً كان يُفتي كلَّ سَائِلٍ دُونَ تَوَقُّفٍ، فلحظ أقرانُهُ ذلك منه، فأجْمَعُوا أمرَهم لامتحانه، بِنَحْتِ كلمة ليس لها أصل هي «الخنفشار» فسألوه عنها، فأجاب على البَدِيهَةِ: بأنه نَبْتٌ طَيِّبُ الرَّائحةِ ينبتُ بأطراف اليَمَنِ إذا أكَلَتْهُ الإبل عقد لبنها، قال شاعرهم اليماني:

لقد عَقَدَتْ محبتُكم فُؤَادِي
كما عَقَدَ الحَلِيبَ الخنفشار

وقال داود الأنطاكيُّ في «تَذْكِرَتِهِ» كذا، وقال فلان وفلان . . . وقال النَّبِيُّ ﷺ، فاسْتَوْقَفُوهُ، وقالوا: كَذبتَ على هؤلاء، فلا تَكْذِب على النَّبِيِّ ﷺ. وتحقق لديهم أن ذلك المِسْكِينَ: جِرَاب كَذِبٍ، وعيبة افتراءٍ في سَبِيلِ تَعالُمِهِ، نسألُ اللهَ الصَّوْنَ والسَّلامة.

٢ـ ومن **الخنفشاريين**: خبير النَّعْنَع، ففي مُلَح التَّاريخِ كما ذكر السَّخاويُّ: أن جهنياً كان من نُدَمَاءِ المهلبي، وكان يأتي بالطَّامَّات. فجرى مرَّة حديث في النَّعْنَع فقال: في البلدِ الفُلانِيِّ نَعْنَع يَطول حتَّى يصير شجراً،

ويُعمل من خَشَبِهِ سلالم، فثار منه أبو الفَرَجِ الأصْبَهَانِيُّ صاحب «الأغاني» فقال: نعم عجائب الدُّنيا كثيرة ولا يُنكَرُ هذا، والقُدرة صالحة، وأنا عِندي ما هو أغْرَبُ من هذا: أن زَوج الحَمَامِ يبيض بيضتين فآخذهما وأضع تحتهما سنجة مئة، وسنجة خمسين - السنجة كفة المِيزان - فإذا فرغ زمن الحضانة انفقست السنجتان عن طست وإبريق، فضحك أهلُ المَجلِسِ، وفَطَنَ الجُهَنِيُّ لما قصد به أبو الفَرَجِ من «الطَنَزِ»، وانقبض عن كثيرٍ من حكاياتِهِ.

٣- ومنهم: الهروي شمس بن عطاء الرَّازي المُتوَفَّىٰ سنة ٨٨٧هـ، كان من أعوانِ تيمورلنك، وكان عَرِيضَ الدَّعوى في الحِفْظِ، فاستعظم النَّاسُ ذلك، فَجُعِلَ له مَجْلِس لامتحانِهِ، وكان من جملةِ ما سُئِلَ عنه حينئذٍ: هل ورد النَّصُّ على أن المَغْرِبَ تُقْصَر في السَّفَرِ؟ فقال: نَعَم، جاء ذلك من حديثِ جابرٍ في كتاب «الفِرْدَوْسِ» لأبي الليث السَّمرقندي، فلمَّا انفصلُوا ورجعوا إلى كِتَابِ أبي الليث لم يجدُوا فيه ذلك، فقيل له في ذلك، فقال: لِكِتَابِ السَّمرقندي هذا ثلاث نُسخ: كُبْرَى، وَوُسْطَىٰ، وَصُغْرَىٰ. وهذا الحديث في الكُبرىٰ، ولم تدخل الكبرىٰ هذه البِلاد، فاستشعروا كذبه من يَومئذٍ. وقد ساقها الحافظُ ابن حجر - رحمه الله تعالىٰ - في ترجمتِهِ له. هكذا فليكن كذب المُتعالِمِين.

٤- وهذا الذي حُكِي عن الهرويِّ مسبوق بما نسب إلى شَيْخِ الدِّيار المِصرية ابن دَحيَةَ الكَلَبِيِّ: عُمَرَ بن الحُسين المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٣هـ، قال ابن كثيرٍ في ترجمته له:

(ونسبه بعضُهُمْ إلى وَضْعِ حَدِيثٍ في قصرِ صلاةِ المغرب، وكنتُ أود إلى أن أقفَ على إسنادِهِ، لنعلم كيف رجاله. وقد أجمع العلماء كما ذكره

ابن المنذر وغيره، على أن المغرب لا تُقصر، والله تعالى يتجاوز عنَّا وعنه بمنِّهِ وكَرَمِهِ).

٥ـ ومنهم الجوباري: أحمد بن عبدِ اللهِ الجوباري إذ بلغ من كذِبِهِ وتَغْفِيلِهِ: أنه لمَّا ذُكِرَ له اختلاف المُحدِّثينَ في سماعِ الحسن البصري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، ساق بإسنادِهِ قوله:

أن النَّبِيَّ ﷺ قال: سَمِعَ الحسنُ من أَبي هريرة!

وصدق الإمامُ الزُّهري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إذ قال: (الكَذِبُ شَرُّ غَوَائِلِ العِلْمِ).

٦ـ ومنه: تَعَالُم مَكِّي بتأْويلِ الشِّعر، قال ذات يومٍ: ما سمعت بأكذب من بني تميم، زَعموا أن قول الفرزدق:

بيتاً زرارةُ مُحْتَبٍ بفنائِهِ
ومجاشعٌ وأبو الفوارس، نهشلُ

في رجالٍ منهم، قيل له: فما تقول أنت فيه؟ قال:

البيت: بيت الله وزرارة: الحجر. قيل: فمجاشع؟ قال: زمزم؛ جَشَعتِ الماء. قيل: فأبو الفوارس؟ قال: أبو قبيس. قيل: فنهشل؟ فصمت ساعة ثم قال: نعم نهشل: مصباح الكعبةِ؛ لأنه طويل أسود، فذلك نهشل. هكذا ذكرها العَلاَّمةُ البارعُ الشَّيخُ محمَّدُ الخضر حسين ـ رحمه الله تعالىٰ ثم رأيتها في «مجلة العرب» نقلاً عن «تاريخ مكة للفاكهي» في خبر مصباح زمزم.

٧ـ وهذا: مقاتل بن سليمان المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٠هـ، فإنه مع علمِهِ ابْتُلِيَ بشيءٍ مِنْ هذا، فقد قيل: إنه قال: سلوني عمَّا دُونِ العَرْشِ، فقالوا: أين أمْعَاء النَّمْلَةِ، فسكت. وسألوهُ: لمَّا حَجَّ آدمُ، من حَلق رأسه؟

فقال: لا أدري؛ ولهذا قال الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (أجْمَعُوا على تَرْكِهِ) اهـ.

٨ـ وقد بلغ من اختلاق جابر بن حيان المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٠هـ. تلميذِ جعفر الصادق أنه نَحَلَ شيخه خمسمائة رسالة في الكِيمياء، لِيُقِيم بها نفسه. وجعفر منها براء. وفيه قال بعضُ الفُضَلاَءِ:

هذا الذي بمقاله
غَرَّ الأوائِلَ والأواخِرْ
ما أنت إلا خَاسِرٌ
كذب الذي سماك جابرْ

٩ـ وفي «الصاحبي» قال مؤلِفُهُ ابن فارس، بعد أن قَرَّرَ القولَ بوقفِ لغة العرب: (ثم قَرَّ الأمر قَرارَه، فلا نعلم لغة من بعده حدثت، فإن تَعَمَّلَ اليوم مُتَعَمِّل، وجد من نُقَّادِ العِلْمِ من ينفيه ويرده. ولقد بلغنا عن أبي الأسود: أن امرأ كَلَّمه ببعضِ ما أنكره أبو الأسودِ عنه، فقال: هذه لُغَة لم تبلغك، فقال له: يا ابن أخي، إنه لا خَيْر لك فيما لم يبلغني. فَعَرَّفَهُ بِلُطْفٍ أن الَّذِي تكلَّمَ بِهِ مُخْتَلَقٌ) اهـ.

١٠ـ ومن قصص التَّعَالُمِ المُشْتَهَرَةِ على الألْسِنَةِ: أمر الطَّالِبِ الشَّافِعِيِّ، الَّذِي تَفَقَّهَ ولم يُدْرِك، فاحْتاج أهلُ بَلَدِهِ مُفْتِياً لهم، ولم يجدوا سِواه، فتردَّد، حتَّى استشار شَيْخاً له فأشارَ عليه بأن يُجِيبَ سائليه بوجود قولين عند الشَّافِعِيِّ في المسألةِ؛ ليراجع بعد، ففعل، لكنَّ أهلَ بَلَدِهِ لاحظوا إكْثَارَهُ من هذا، فسأله أحدُهُم: أفِي الله شك؟ فأجابَ بمثلِ ذلك، فافتضح.

وهذه القصة لم يتم الوقوف عليها في مصدرٍ موثوقٍ. والذي يظهر والله أعلم أنها من تَحَطُّطِ الحنفية على الشَّافِعِيَّةِ، فإن بينهم من العَدَاءِ

المَذْهَبِيِّ ما لا يخفى، وللحنفية عليهم فضلُ زيادةٍ في هذا.

ومن أجْلِهِ تراها في بعضِ رُدُودِ الحَنفِيَّةِ على الشَّافِعِيَّةِ في نَقْدِ ما للشَّافِعِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ فيه: قولان. وقد عزاها بعضُ المُفْرِطِينَ في التَّعَصُّبِ إلى رد الحنفيَّة على الشافعية لمحمَّد بن محمد بن عبدِ السَّتَّارِ الكردري المُتوَفَّىٰ سنة ٦٤٢هـ فالله أعلم بصحتِها، وسبيلنا عدم التَّسليم بها حتى تثبت عدالةُ نَقَلَتِها بإسنادها المُعتبر صناعة إلى قائلها.

١١ـ وقد وقع للمبَرَّدِ قصتان: إحداهما مُمَرَّضَةُ الإسناد في لفظ «القبعضن»، والثانية في تفسير «المُجَثّمة»، كما في ترجمته من «لسان الميزان»، و«تاريخ بغداد»، و«مُعجم الأُدباء»، و«جمهرة الأمثال» للعسكري.

والله أعلم.

١٢ـ وهذا الشيخ محمد بدر الدِّين الحلبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقع له مع أزهريٍّ، أن سَأله عن «أصيلالاً» في بيت النابغةِ:

وقفت فيها أصِيلالاً أُسائلها

عَيَّت جواباً، وما بالربع من أحد

فقال الأزهريُّ: أصيل بفتحِ الهمزةِ، وكَسْرِ الصَّاد، ولا نافيةٌ للفعلِ بعدها. فقلنا: لا، بل «أصيلالاً» كلها كلمة واحدة والفعل بعدها مثبت، فضحك، وقال: يقول الله ﴿بُكْرَةً وأصِيلاً﴾ وتقولون: «أصيلالاً»! اهـ.

١٣ـ ومنه ما في قصَّةِ البَغَادِدَةِ مع محمَّد بن عبد الواحدِ الباوردي أبو عمر الزَّاهد المُتوَفَّىٰ سنة ٣٤٥هـ، المشهورِ بلقبِ «غلام ثعلب»، على ما في ترجمَتِه. وكان مشهوراً بالحفظِ المدهِش، وكان لِسِعَةِ حفظِهِ يطعن عليه أهلُ الأدب، ولا يُوَثِّقُونه في علمِ اللغة، حتى قال عبيد الله بن أبي الفتح: لو طار طائِرٌ في الجوِّ، لقال أبو عمر الزَّاهد: حدثنا ثعلب، عن ابن

الأعرابيِّ، ويذكر في معنى ذلك شيئاً. وكان المُحَدِّثُونَ يُوَثِّقونه.
قال الخطيبُ البغداديُّ: رأيت جميعَ شيوخِنَا يُوَثِّقونه ويُصَدِّقونه، وكان يُسْأَلُ عن الشيءِ فيُجِيب عنه وبعد سنة يجيب بذلك الجواب.
ويُرْوَىٰ أَن جماعةً ببغداد، اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا ما يُرْمَى به من الكذب، فقال أحدهم: أنا أُصَحِّف له «القنطرة»، وأسأله عن معناها، فننظر ما يجيب. فلما دخلوا عليه، قال له الرَّجلُ: أَيُّها الشَّيخ ما «الهرطنق» ـ مقلوب «القنطرة» ـ عند العرب؟ فقال كذا وكذا، وذكر شيئاً، فتضاحك الجماعةُ وانصرفوا، فلما كان بعد شهر أرسلوا إليه شخصاً آخر، فسأله عن «الهرطنق»، فقال: أليس قد سُئِلْتُ عن هذه المسألة منذ كذا وكذا، ثم قال: هو كذا وكذا، كما أجاب أولاً، فقال القومُ: فما ندري من أيِّ الأمرين نعجب، من حفظه إن كان عِلْماً، أم من كذبه إن كان كذباً، فإن كان علماً فهو اتساع عجيب، وإن كان كذباً، فكيف تناول ذكاؤه المسألة، وتذكر الوقت، بعد أن مرَّ عليه زمان، فأجاب بذلك الجواب بعينه.

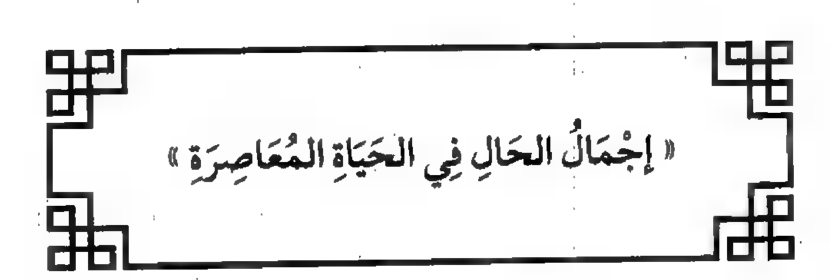
١٤ـ وحُكِيَ: أن مُعِزَّ الدَّوْلَةِ ابن بويه، قلَّد شرطة بغداد غلاماً تركياً من مماليكه، اسمه «خواجا»، فبلغ ذلك أبا عمر الزَّاهد، وكان يُملي كتابه «اليواقيت» في اللغة، فقال للجماعةِ في مجلسِ الإملاءِ: اكتبوا ياقوتة خواجا: الخواج في أصل اللغة «الجوع». ثم فَرَّعَ على هذا باباً وأملاه عليهم، فاستعظموا كذبه، وتتبعوه، فقال أبو علي الحاتمي، وكان من أصحابِهِ: أخرجنا في «أمالي الحامض عن ثعلب» عن ابن الأعرابي: «الخواج: الجوع».

١٥ـ وقد يكون الافتعال من الطرفين؛ لامتحان كذَّاب به، فهذا صاعد بن

الحسن البغدادي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٧هـ كما ذكر ابن كثيرٍ - رحمه الله تعالىٰ - كان مع فصحاتِهِ مُتَّهماً بالكَذِبِ؛ فلهذا رفض النَّاسُ كتابَهُ «الفُصوص» في اللغة، ولم يشتهر.

وكان ظريفاً، باحثاً، سريع الجواب. سأله رجلٌ أعمى على سبيل التَّهَكُّمِ ما «الحَرَنْقَل»؟ فأطرق ساعة وعَرف أنه افتعل هذا من عند نَفْسِهِ، ثم رفع إليه رأسَهُ، وقال: هو الذي يأْتي نِسَاءَ العميان، فاستحيا ذلك الأعمى، وضحك الحاضرون.

❑ ❑ ❑



« إجْمَالُ الحَالِ فِي الحَيَاةِ المُعَاصِرَةِ »

تلكم هي قصة مُفتي الخنفشارِ، ونحوها مِنَ المُتَشَبِّعين بِمَا لم يُعْطَوْا، كنتُ أظُنُّها مِن نسجِ الخيالِ، وضُروبِ المُحَالِ، ووارِدَات التَّاريخِ التي تُحْكَى ولا يُعَوَّل عليها. أو أنَّها من بابِ التَّنكيتِ على قومٍ، والحطُّ من آخَرين، كما في كائنةِ البغاددة مع الباوَرْدي وما بعدها.

وعلى أيةِ حالٍ فتلك أُمة قد خلت وبأعمالِها ارتهنت لكن ونحنُ في الوقتِ الَّذي نُعَايِش فيه علومَ الاستمتاعِ بالخلاقِ من الطبيعيات، والمَعدنيَّات والكيمياءِ وغيرِها، وانصراف النَّاس إليها كالعُنقِ الواحدِ: اندَلَعَتْ قضيةُ التَّعالُمِ في الوُجودِ لا سيما في صفوفِ المسلمينَ وهي رمز للعُدولِ عن الصِّراطِ المُستقيمِ، وأضواءِ التَّنزيلِ، ووسيلةِ القَوْلِ على اللهِ العزيزِ الحكيمِ. فتجسَّدَت أمامنا أدِلَّةٌ ماديةٌ قامت في ساحةِ المُعاصَرَةِ على ما ذَرَّ قَرْنُه مِنَ الخَوْضِ في الشَّريعةِ بالباطلِ، وما تَوَلَّدَ عنه من فِتَنٍ تَغْلِي مَرَاجِلُها على أنقاضِ ظُهورِ الرَّكالة[1] لذهابِ العلماءِ وقُعُود المُتأهِّلينَ عن التَّحَمُّلِ والبَلاغِ، وتولي ألسنتهم وأقلامهم يوم الزَّحفِ على كرامَتِهِ.

---

(١) في ترجمة: عبد الله بن معاوية بن عاصم بن هشام بن عروة بن الزبير. من «الميزان»: (٢/ ٥٠٧)، ذكر من حديثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «إن الله يحب الوالي الشهم ويبغض الركالة». قلت: أظنه موضوعاً. اهـ. وعنه السخاوي في: «التحفة اللطيفة»: (٣/ ٥٥ ـ ٥٦) بلفظ: «الركالة»، وقال: =

فتبدَّت من وراءِ أولاءِ أُمورٌ دوابيَّةٌ، وصدودٌ عن منهاجِ النُّبُوَّةِ والصديقية؛ إذ درجوا في الطرقِ الجائرةِ، وتَصَيَّدوا مِنَ الرُّخَصِ كلَّ طَرِيفَةٍ وتالدة، ونشروها بلسان الشريعةِ الخالدةِ.

وتَبَنَّى آخرون «النَّظْرَةَ التَّبْرِيرِيَّةِ» لإدباب ما جرى بين الأُمةِ من فَسَادٍ واختلالٍ، وَبِدَعٍ وضَلاَلٍ. وهذا في أصله من اتباع الهوى، وهو من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال، فانظر كيف يَدُبُّ هذا البلاء العظيم إلى ما يشار إليهم بالعلم والدين؛ إذ ينصرف المنصرف ثم يطلب من العلماء المخرج لها وتخريجها باسم الشرع، وقد أشار إلى هذه اللفتة النفيسة الشاطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في أوائل الباب الرابع من: «الاعتصام»: (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) فلينظر.

وفي كتاب: «سر انحلال الأُمة العربية ووهن المسلمين» للعرفي: (ص/ ٤٨ ـ ٥٦) كلام مهم، ولولا ما فيه لنقلته.

وتَجَاسَرَ فِئَامٌ على الكَذِبِ الصُّرَاح، والكَذِبُ شَرُّ غوائلِ العِلْمِ، وحملوا الشَّاذ، وَمَنْ حَمَلَهُ حمل شَرّاً كثيراً. فَرَبَضَتْ في قلوبِهِم الشقْوتان: شقوة الكذبِ، وشقوة الشُّذوذِ، نسأل اللهَ السَّلامةَ والعافيةَ:

فبقى الذين إذا يقولوا يكذبوا

ومضى الذين إذا يقولوا يصدقوا[1]

فصار النَّاسُ بين علومِ الاستمتاعِ، وما أحسن الدِّين والدُّنيا إذا اجتمعا، وعلوم جنسِ الخوضِ بالباطلِ، فنتج من هذا تقلُّص في قائمةِ المُتَحَمِّلينَ

= قال الذَّهبيُّ في «الميزان»: أظنه مرفوعاً. اهـ. ولم أر في «غريب الحديث» لفظ الركالة، وإنما الذي فيها لفظ: «الركاكة»، أي: الضعيف، كما في «مجمع بحار الأنوار»: (٢/ ٣٧٤).

(١) لصالح بن عبد القدوس. كما في «الميزان» للذهبي: (٢/ ٢٩٧).

لأَعْبَاءِ العلمِ الشَّرعيِّ على هدى مستقيم. فلا بارك اللهُ في هذا الطِّراز، وتَبّاً لهم فما هم بعلماء، ونعوذ بالله من الفِتنةِ الصَّمَّاءِ، وهنيئاً لمن ارْعَوَى ولازم الصِّدْق والتُّقَى، ولْيَسْعَ المرءُ إلى فكاك رَقَبَتِهِ من النَّارِ.

والمتخلص أنَّ ظواهرَ الأحوالِ من رِقَّةٍ في الدِّيانةِ، ووهنٍ في الاستقامةِ، وضعفٍ في التَّحصيلِ، والسَّعيِّ بكل جِدٍّ وراء الدُّنيا الزَّائلة، ومظاهِرِها الفانيةِ، شَكّلتْ أمامنا ظاهرة التَّعالم أوسعَ من ذي قبل؛ لما نشاهده من واقعاتها الفجَّة، والدعاوي العريضة، والبَراعة في الانتحالِ، واتِّساع الخطو إلى المحالِ . . . وعندنا على هذا ألف شاهد.

وما هذا إلا لتسنم العلم أغْمَارٌ ركبوا له الصَّعْبَ والذَّلولَ، وظنُّوا أن العلمَ يُنالُ بالراحةِ ولما يملؤا منه الراحة، فتهافتوا على مناصبِ العلمِ في الفُتيا، والتَّأْليفِ، والنَّشْرِ، والتَّحقيق، وصاروا كتماثِيلَ مدسوسةٍ بأيديهم هَراوى يضربون في عقولِ الأُمَّة حيناً وفي تراثِها أحياناً، مكدرين ـ وحسابهم على الله ـ صَفْوَ الأُمةِ في دينِها وفي علمِها. وهل العلم والدِّين إلا تَوأمان لا ينسلخان إلا في حسابِ من انسلخ منهما؟

وفي حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي اللهُ عنهما ـ عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ أنه قال:

«إنَّ اللهَ لا يقبض العلمَ انتزاعاً ولكن يقبضه بقبضِ العلماءِ حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتَّخذَ النَّاسُ رؤوساً جُهالاً فَسُئِلُوا، فأفتوا بغيرِ علمٍ فضلُّوا وأضلُّوا».

قال الذَّهبيُّ [(١)]: حديث ثابت متصل الإسناد هو في دَواوين الإسلامِ الخمسة ما عدا سُنَنَ أبي داود. ثم ساق طبقاتِ إسنادِهِ بما يعز نظيره، وينبغي لطالبِ العلمِ أن يقفَ على سياقَتِهِ لها.

(١) «السير»: (٦/ ٣٦ـ٤٤).

فرَحِمَ اللهُ الذَّهبيَّ، وسقاه من سلسبيلِ الجنَّة، آمين.

ومن حديث أبي أُمية الجمحي ـ رضي اللهُ عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعةِ أن يُلْتَمَسَ العِلم عند الأصاغر»، رواه الطبراني[1].

وأيضاً في أحاديث الملاحمِ من حديثِ ابن مسعود ـ رضي اللهُ عنه ـ مرفوعاً، وفيه بيانُ «أنَّ مِنْ أشراطِ السَّاعةِ أن يظهر القلم» رواه أحمد، ورواه أيضاً البزَّارُ، والطَّحاوِيُّ، والطَّبرانيُّ، وغيرهم وليس فيه ذكر القلم[2]. وقد فَشَى القَلَمُ وَارْتَشَى. وهذا من مُعجزات النُّبُوَّةِ.

وقال الشَّافِعِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (إذا تَصَدَّرَ الحَدَثُ فَاتَهُ عِلْمٌ كثير).

ولِبَعْضِهم:

إن الأُمورَ إذا الأحداثُ دَبَّرها
دون الشُّيوخ ترى في سيرها الخللا

وقال القاضي عبد الوهَّاب بن نصر المالكي:

مَتَى تَصِلِ العُطَاشُ إلى ارْتِوَاءٍ
إذا استَقَتِ البِحَارُ مِنَ الرَّكَايَا
ومن يَثْنِي الأصاغِرَ عن مرادٍ
وقد جلس الأكابرُ في الزَّوايا
وإنَّ تَرَفُّعَ الوُضَعَاء يوماً
على الرُّفعاء من إحدى البلايا
إذا استوت الأسافلُ والأعَالِي
فقد طابت مُنادمةُ المنايا

---

(١) وانظر: «السلسلة الصحيحة»: رقم ٦٩٥.

(٢) وانظر: «السلسلة الصحيحة»: رقم ٦٤٧.

وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «جامعه»: «بَابُ حَالِ العِلْمِ إذا كان عِند الفُسَّاق والأراذل» وساق بسنده مرفوعاً إلى النَّبي ـ ﷺ ـ من حديثِ أنَسٍ، وأبي أُمية الجُمَحي، وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ: «أن مِن أَشْرَاطِ السَّاعَةِ التِمَاسُ العِلْمِ عِندَ الأَصَاغِرِ»، ثُمَّ قَالَ: قَالَ نُعيم: قيل لابن المبارك: مَنِ الأصاغر؟ قال: الذين يقولون برأيهم، فَأَمَّا صغير يروي عن كبير فليس بصغير . . . ثم قال: (وقال بعض أهل العلم: إن الصغير المذكور في حديث عمر، وما كان مثله من الأحاديث، إنما يراد به الذي يستفتى ولا علم عنده، وأن الكبير هو العالم في أي سن كان. وقالوا: الجاهل صغير وإن كان شيخاً، والعالم كبير وإن كان حدثاً، واستشهدوا بقول الأول:

تعلم فليس المرء يولد عالما
وليس أخو علم كمن هو جاهل
وإن كبير القوم لا علم عنده
صغير إذا التفت إليه المحافل

واستشهدوا بأن عبد الله بن عباس كان يستفتى وهو صغير، وأن معاذ بن جبل وعتاب بن أسيد كانا يفتيان الناس وهما صغيرا السن، وولاهما رسول الله ﷺ الولايات مع صغر سنهما، ومثل هذا في العلماء كثير. ويحتمل أن يكون معنى الحديث على ما قال ابن المعتمر: عالم الشباب محقور، وجاهله معذور، والله أعلم بما أراده. وقال آخرون: إنما معنى حديث عمر وابن مسعود في ذلك أن العلم إذا لم يكن عن الصحابة كما جاء في حديث ابن مسعود، ولا كان له أصل في القرآن والسنة والإجماع، فهو علم يهلك به صاحبه، ولا يكون حامله إماماً ولا أميناً ولا مرضياً كما قال ابن مسعود. وإلى هذا نزع أبو عبيد رحمه الله. ونحوه ما جاء عن الشعبي: ما حدثوك عن أصحاب محمد

ﷺ فشد عليه يديك، وما حدثوك به من رأيهم فَبُلْ عليه. ومثله أيضاً قول الأوزاعي: العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجيء عن واحد منهم فليس بعلم.

وقد ذكرنا خبر الشعبي وخبر الأوزاعي بإسناديهما في باب معرفة ما يقع عليه اسم العلم حقيقة من هذا الكتاب، والحمد لله.

وقد يحتمل حديث هذا الباب أن يكون أراد أن أحق الناس بالعلم والتفقه أهل الشرف والدين والجاه، فإن العلم إذا كان عندهم لم تأنف النفوس من الجلوس إليهم، وإذا كان عند غيرهم وجد الشيطان إلى احتقارهم السبيل، وأوقع في نفوسهم أثرة الرضا بالجهل أنفةً من الاختلاف إلى من لا حسب له ولا دين، وجعل ذلك من أشراط الساعة وعلاماتها ومن أسباب رفع العلم، والله أعلم أي الأُمور أراد عمر بقوله: فقد ساد بالعلم قديماً الصغير والكبير، ورفع الله درجات من أحب.

وروى مالك عن زيد بن أسلم أنه قال في قول الله عز وجل: ﴿نرفع درجاتٍ من نشاء﴾ قال: بالعلم.

حدثنا خلف بن القاسم وعلي بن إبراهيم قال حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا محمد بن رزين بن جامع، قال: حدثنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرني ابن القاسم، قال: قال مالك بن أنس: سمعت زيد بن أسلم يقول في هذه الآية ﴿نرفع درجاتٍ من نشاء﴾ قال: بالعلم يرفع الله عز وجل من يشاء في الدنيا.

ومما يدل على أن الأصاغر ما لا علم عندهم ما ذكره عبد الرزاق وغيره عن معمر عن الزهري قال: كان مجلس عمر مغتصاً من القراء شباباً وكهولاً، فربما

استشارهم ويقول: لا يمنع أحدكم حداثة سنه أن يشير برأيه، فإن العلم ليس على حداثة السن وقدمه، ولكن الله يضعه حيث يشاء.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا الحسين بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن نصر بن عبد الله، قال: أخبرنا نصر بن رباب عن الحجاج عن مكحول، قال: تفقه الرعاعِ فسادُ الدين، وتفقه السفلة فسادُ الدنيا.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن نعمان، حدثنا محمد بن علي بن مروان، قال: حدثني الأعمش، قال: سمعت الفريابي يقول: كان سفيان إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم يتغير وجهه، فقلت له: يا أبا عبد الله نراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك. فقال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس فإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء يعني النبط والسفلة غُيِّرَ الدين) انتهى.

وفي معناه لدى الشاطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «الاعتصام»: (٢/ ٩٥ ـ ٩٦)، إذ قال:

(وأما تقديم الأحداث على غيرهم، من قبيل ما تقدم في كثرة الجهال وقلة العلم، كان ذلك التقديم في رتب العلم أو غيره، لأن الحدث أبداً أو في غالب الأمر غِرٌّ لم يتحنك، ولم يرتَضْ في صناعته رياضة تبلغه مبالغ الشيوخ الراسخين الأقدام في تلك الصناعة. ولذلك قالوا في المثل:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطع صولة البُزْلِ القناعيس

هذا إن حملنا الحديث على حداثة السن، وهو نص في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، فإن حملناه على حدثان العهد بالصناعة ـ ويحتمله قوله: «وكان زعيم القوم أرذلهم» وقوله: «وساد القبيلة فاسقهم» وقوله: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله» فالمعنى فيها واحد، فإن الحديث العهد بالشيء لا يبلغ مبالغ القديم العهد فيه.

ولذلك يحكى عن الشيخ أبي مدين أنه سئل عن الأحداث الذين نهى شيوخ الصوفية عنهم، فقال: الحدث الذي لم يستكمل الأمر بعد، وإن كان ابن ثمانين سنة.

فإذاً تقديم الأحداث على غيرهم، من باب تقديم الجهال على غيرهم، ولذلك قال فيهم: «سفهاء الأحلام» وقال: «يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم» إلى آخره، وهو منزل على الحديث الآخر في الخوارج «إن من ضئضيء هذا قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم» إلى آخر الحديث، يعني أنهم لم يتفقهوا فيه، فهو في ألسنتهم لا في قلوبهم) انتهى.

وإنِّي في هذا لا أغمض الشَّابَّ اليافِعَ، إذ العلوم والمعارف لا تُقاس بالأشبارِ، ولا بعظمِ الأجسامِ. وليس هو المعني، إنَّما المعني الحَدَث في العلمِ، فإنَّ الأشياخ وإن كانوا أشجار الوقار، ومعادن الاختبار، ورأْي الشَّيخ خير من مشهدِ الغلام، فإن حداثة السِّنِّ ليست مانعةً من استقطاب الفضائل، وتحمل الرَّسائل. قال اللهُ تعالىٰ في شأْن نبيِّه يحيىٰ عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾. وقال في أهلِ الكَهْفِ: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾، ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ﴾.

وقد وَلَّى النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ عَتَّاباً على مكة وهو شاب، وفي مكة مشيخةُ قُرَيْش. ووَلَّى أُسَامَةَ بن زيد ـ رضي اللهُ عنه ـ قيادة الجيشِ إلى الشَّام، وفيه من

هو أكبر منه من الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ، قيل: منهم عمر ـ رضي الله عنه ـ[1].

وللمُتَنبِّي:

فَمَا الحداثة مِنْ حِلْمٍ بمانعةٍ

قد يوجد الحلم في الشبان والشيب

من أسبابِ التَّجَنُّسِ الفِكْرِيِّ، وضعف التَّحصيل:

ومن هنا نصل إلى نتيجة مهمَّة، وهي: أن «التَّجَنُّسَ الفِكْرِيَّ» من انحرافاتٍ في المفاهيم، والأخلاق، وتَمَوُّجَاتٍ في الاعتقادِ، إنَّما تبلغ مبلغها في الأُمةِ، وفي عقولِ نَشْئِها؛ بسببِ تأخُّرِ العلماء عن أداءِ مهمَّةِ البلاغ، وتَغْذِيَة العُقول بالعلمِ النافعِ، تحصيناً لها من أيِّ مؤثر عليها، وهذه هي «الوظيفة[2] الرئيسة» لأهلِ العلمِ والإيمان.

ولهذا فإنَّ المُتَخَلِّفَ عن أداءِ واجبِ وظيفَتِهِ هذه، يحمل من الإثم بقدرِ تَخَلُّفِهِ.

ومن مظاهرِ الصُّدودِ، أن بعضَ أهلِ العلمِ يبحثون في مجالِسِهم سببَ الوفادة، والتَّلَقِّي، لهذه التَّمَوُّجَات، والاتجاهات ولا يُعَرِّجون على هذا السَّبب، ثم ينفضُّون إلى مضاجِعِهِم؟

فكيف يهدأ لهم بال، والعدوّ على أبوابِ منازلهم بل وربَّما في دورهم؟

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢٩٢)، وقد تولى الخليفة جعفر المقتدر وسنه ثلاث عشرة سنة. ولهذا ألَّف له بعضهم كتاباً باسم: «مناقب الشبان وتقديمهم على ذوي الأسنان». وللسان الدين ابن الخطيب رسالة باسم: «إعلام الأعلام بمن بويع من ملوك الإسلام قبل الاحتلام». وانظر: «خزانة الأدب»: (٢/ ٤٦).

(٢) عن لفظ «وظيفة» انظر: «شرح الإحياء» للزبيدي: (١/ ٣٠٥).

ويمكن إجمال الأسباب على ما يلي :

١ ـ قُعود المُتأهِّلين عن البلاغ، ونزولِ ساحة المعاصرة .

٢ـ ضعف الإمداد السَّليم .

٣ـ ضعف الالتفات إلى تَلَمُّسِ العلل وعلاجها .

٤ ـ استِشْراء داء «حُبُّ الشُّهرة» لغياب قوة الإيمان .

٥ـ انفصام عُروة الاتصال بين الطَّالب، وكتب السَّلَف إذ أن التَّلقي صار بالمذكرات، والمؤلفات الحديثة .

٦ـ قَلْبُ «لغة العلم» في المصطلحات بما لا يتواطأ مع «لغة العلم» لكتب السَّلف .

فهذه غُصَصٌ مُولِّدة للأوجاع المذكورة . والله الموعد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[١] :

(فالمرصدون للعلم، عليهم للأُمة حفظُ علم الدِّين وتبليغُه؛ فإذا لم يبلغوهم علمَ الدِّين، أو ضَيَّعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين، ولهذا قال تعالىٰ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ فإن ضررَ كتمانهم تَعَدَّى إلى البهائمِ وغيرها فلعنهم اللاعنون، حتى البهائم) اهـ .

وبعد : فحرامٌ والله ثم حرام على من لا يهتدي لدلالةِ آي القرآن، ولا يدري السُّنَن والآثار أن يَتَسَنَّم جنابَ العلم، ويحل في حَرَمِهِ، معول هدم لحماه، وخرق لسِيَاجِهِ وحُرْمَتِهِ، وهذا هو المعثر المخذول، علمه وبال، وسعيه ضلال، نعوذ بالله من الشقاء .

---

(١) «الفتاوى» .

وليعلم أن سُلطان ما قيدته هنا إنَّما هو على من انسَحَبَ واعظُ الله من قلبِهِ، مُتَسَوِّراً العِلْمَ الشَّرعِيَّ، وقد فاته العلم وفرط في العملِ. وانسلخ من الزَّمنِ فلا ماض، ولا حال، ولا مستقبل. فاته العلمُ، بالتَّلقي ومثافنة الشُّيوخ، والإمداد السَّليم وكثرة الكشف، وطول البحث، وقَلْب عَقُول، ولسان سَؤُول.

قال أبو بكر الدينوري المُتَوَفَّى سنة ٥٣٢هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

تمنيتَ أن تُسْمَى فقيهاً مُناظراً

بغيرِ عناءٍ والجنون فنون

فليس اكتساب المال دون مشقةٍ

تلقيتها فالعلم كيف يكون

فَيَا رُبَّهُ لحنة، ولا يملك في اللغة بلغة.

لا يدري الفقه، فضلاً أن يكون فقيهاً، خَلِّ أن يكون فقيه النَّفس: وهو الذي يعلق الأحكام بمدارِكِهَا الشَّرعية، وهو أنفس صفات علماء الشَّريعة.

أما الحديث فأنَّى له. وقد قال أبو سعد السمان المعتزلي المحدِّث:

(من لم يكتب الحديث لم يتغرغر بحلاوة الإسلام).

وأمَّا فَهْمٌ في كتاب اللهِ تعالىٰ، فهو أعز من بَيْضِ الأَنُوق. ولا تَسْتَغْرِبْ مقالي هذا، فهو امتداد لشكوى الأئمة السَّابقين. ومنه قول الذَّهَبِيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[1]:

(وأما اليوم فقد اتَّسع الخرق، وقلَّ تحصيل العلم من أفواهِ الرِّجالِ، بل ومن الكتبِ غير المغلوطةِ، وبعض النَّقلة للمسائل قد لا يحسن أن يَتَهَجَّى).

---

(١) «السير»: (١١/ ٣٧٧).

وقال أيضاً ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ترجمةِ هُدْبة بن خالد المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٥هـ[١]:

(قال عبدان: سمعت عبَّاس بن عبدِ العظيمِ يقول: هي كتب: أُمية بن خالد، يعني الَّذي يحدِّث بها هدبة. قلت: رافق أخاه ـ أُمية ـ في الطَّلبِ، وتَشَارَكَا في ضَبْطِ الكُتُبِ، فساغ له أن يروي من كُتُبِ أخيهِ، فكيف بالماضين لو رأونا اليوم نسمع من أيِّ صحيفة مُصَحَّفَة على أجْهَل شيخ له إجازة. ونروي من نُسخةٍ أُخرى بينهما من الاختلاف والغلط ألوان، ففاضِلُنا يُصحح ما تيسَّر من حفظه. وطالبنا يتشاغل بكتابةِ أسماء الأطفال، وعالمنا ينسخ، وشيخنا ينام. وطائفة من الشَّبيبة في وادٍ آخر من المشاكلة والمحادثة، لقد اشتفى بنا كلُّ مُبتدِع، ومجَّنا كلُّ مؤمن، أفهؤلاءِ الغُثاء هم الَّذِينَ يحفظون على الأُمة دينها؟ كَلاَّ والله، فرحم الله هُدْبة وأين مثل هُدْبة؟ نعم ما هو في الحفظ كشُعبة) اهـ.

ورَحِمَ اللهُ ابنَ رُشْدٍ إذ قال:

(كانَ العِلْمُ في الصُّدُورِ واليومَ صارَ في الثِّيَاب)[٢].

وأما التَّفرِيط في العمل: فكم رأى الرَّاؤون وجوهاً يعلوها ذُلُّ المعصيةِ والافتقارُ إلى السَّمْتِ الصَّالِحِ، والهدي الحسنِ. فكم من مُتصدِّرٍ للعلمِ في أيٍّ من مجالاته وهو «قَرَنْدَلٌ»[٣] مُتَخَتِّمٌ بِالذَّهبِ، شَارِب للتُّبْغِ، صانع للقزع، بل لا يشهد الصَّلاة جماعة إلا لِماماً.

---

(١) «السير»: (١١/ ٩٩).

(٢) «خلاصة الأثر» للمحبي: (١/ ٢٧٥).

(٣) «القرندل»: في لهجة المصريين «حالق لحيته»، كما في «الضَّوء اللامع»: (١٠/ ١٠١).

ورحم اللهُ القاضي الفارقيَّ الشَّافِعِيَّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٢٨هـ إذ كان يرى حلق القزع من الميت قال: لأنه يكره تركه من الحي فكذلك الميت[(١)].

وإذا كان هذا فيما يُقَابَل به الخلقُ وجهاً لوجهٍ فكيف فيما سِواه مما ينطوي عليه من اتجاهات ومشارب عَقَدِيَّة، عاقها الكدر عن اللحوق بعقيدة السَّلف. فللَّه الأمر من قبل ومن بعد.

وَرَضِيَ اللهُ عن أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب إذ يُرْوَى عنه قوله: (هَتَفَ الْعِلْمُ بالعمل فإن أجابه و إلا ارتحل).

وقال بعضهم: (العلم دعوى، والعالم مدَّعٍ، والعمل شاهد، فمن أتى بشهودِ دعواه صحَّت للمسلمين فتواه).

وقال الفراءُ النَّحوي ـ رحمه الله تعالى ـ:

(أدبُ النَّفْسِ ثم أدبُ الدَّرْسِ)[(٢)].

وكان سفيانُ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يقول: (تعوَّذوا بالله من فتنةِ العابد الجاهلِ ومن فتنةِ العالمِ الفَاجِرِ فإن فتنتَهما فتنةٌ لكلِّ مفتون).

فكأنَّ الاستقامة وسيلة عزلٍ عن نيلِ المآربِ الدُّنيوية، والحظوظ الزَّائلة. فَيُنَادِي على حال بعضهم قولُ الدينوري المُتَوَفَّىٰ سنة ٥١٨هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

من يَسْتَقِمْ يُحرَم مُنَاه ومن يَزِغْ
يختص بالإسعاف والتَّمكين
انظر إلى الألِف استقام ففاته
عجم وفاز به اعوجاج النون

---

(١) «طبقات الشافعية» للسبكي: (٧/ ٥٩).

(٢) «المنتظم»: (٦/ ٢٨٢)، «العلل» لأحمد: (٢/ ١٦٨).

هذه شَذَرَاتٌ فيها قَوارِعُ لخوارمِ المُتَعَالِمِين، وسيرى النَّاظر إن شاء الله تعالىٰ هذا التَّقييد مُشوِّفاً مُعْلِماً يجلو عوارض هذه الخوارم، ويفترع منها العوائر، ليكون عاصمة من تلك القواصم، فاضحاً لكلِّ متعالم، غيرة لله ودينِهِ وشرعِهِ، واحتساباً في سبيلِ نصرتِهِ.

والمُؤَمَّلُ من كُلِّ مُبْلِسٍ أَزْمَنَهُ مَرَضُ التَّعَالُمِ قد انغمس فيه إلى الأذقانِ، وممن طرق على مطرقته أن يوفر على نفسه جهد القراءة لهذه الرسالة ولا يرنو إليها؛ لأنها وإياه على طرفي نقيض، وإن كانت سَتَسُفُّهُ حميماً ولهباً، وترميه في مهاوي الصّغار لَقَى، فتطؤه الذِّلة بمناسمها، وتُضَرِّسه بأنيابها، ويبقى راسفاً في أَصْفَادِ ما جَنَتْ عليه يدَاهُ، فهو حي في شبحِهِ، ميت في دينِهِ وقيمَتِهِ وأدبِهِ وخُلُقِهِ، ولن يعود إلى آدَمِيَّتِهِ إلاَّ ببراءَتِهِ من تَعَالُمِهِ، وانفلاته من آفَتِهِ على قاربٍ مِنَ الإيمانِ والتُّقَى والشَّجاعة في الحق والرِّضى. وستمسك قَبْلُ بقضيته الوهمية «التَّعالم» فتمرِضُها وتقضي عليها حتى تموت موتتها الكبرىٰ.

وسيبقى تسنُّم الذروة لإشادة المجد، لِشُدَاةِ العِلْمِ والفضائلِ في كلِّ بادٍ وحاضر.

وَسَتُزْهِقُ بإذن الله: النظرةَ التبريرية الجاثمة بين جوانِحِ الحاملين لنظرية: «تعدد الشَّخصيات في الشَّخصِ الواحد»: شخصية التَّعالمِ، وشخصية التَّقيَّةِ، وشخصية الملاينة على حساب الحق.

ونظرية «تعدد الشَّخصيات» في الشَّخص الواحد ذات مسارٍ غريب مهين في: إكفار الأُمة، وامتصاص فضائلها والضُّمور لها فيجعلها في غايةٍ من الهون والهوان والتَّحطم والتَّدني، ويقذف بها إلى أعماقِ التَّبددِ والانقسام وإدغامها في غيرها. والتهري. عائشةً في دائرة الدوابية، والحظيرة البهيمية، فيسلم لذي المأرب الدني مقصده، ويعيش نسراً كاسراً على دوابِّهِ وَنَعَمِهِ.

ألا إن هذه النَّظرة التي أحد قسماتها التَّعالم: مولود تثليثي يوقف الأُمة على صعيد الأعراف، فهي شيطان الطاق[١]، والبتة في الطلاق. في سلِّ الدِّيانةِ من حملتها وحلِّ عُرى الإيمان بها.

وهل مسلك التمويت والتمويه والتمريغ وَمَدِّ حبال الأملِ الخادع إلا غصة لا تطاق، وصعقة غضبية يتناثر صبر العارفين دونها، أمَّا الجَفَلى فلا يحركهم إلا الجهر بالمنابذة، أما الأصوات الخفية فيها فتعمل عملها ولا تصحوا إلا ساعة إفلاسها؟

فواغوثاه من عالمٍ مائتٍ، وجاهلٍ سادر؟

□ □ □

---

(١) لقب: محمد بن لقمان الملقبة نحلته (الشيطانية)، إذ قال هو وحِزبه ـ لعنهم الله ـ: (إن الله تعالىٰ، حلَّ في أبي مسلم الخراساني). «التعليم والإرشاد»: (ص١٧٨).



« ظَوَاهِرُ التَّعَالُمِ »

١ ـ **منه التعالم في الفُتيا:** والفتوى جمرةٌ تضطرم، فاسمع ما شئت من فتاوىٰ مضجعةٍ، محلولةِ العقال مبنيةٍ على التَّجري لا التَّحري، تُعنت الخلق، وتُشْجِي الحلق، لا تقوم على قدمي الحقِّ، بل ولا على قدمي باطلٍ وحقٍّ، فَهُمْ في انتظار تَصَرُّفِ الوَالي لِتَبْرِيرِهِ عَلَى ضَوْءِ الشَّرعِ المُطَهَّر حتَّى هَزَأَ بهم كبار الأجراء، وقالوا: «فُتياً بفرخة».

وأكبر دليلٍ على هذا اضطراب حبل الفُتيا، واستمرارهم أخياف مختلفون

ومنه ما تراه في أحوالِ بعضِ المُنتسبينَ إلى العِلْمِ تراه قد غَرَزَ قدميه في بقعة التَّعالم، لا يرى من يَعْشُرُه، مسروراً بما يُساء به اللبيب، يأْنف من التَّجاسر على صَرْفِ المُستفتي بلا جواب، فيتجاسر على القولِ على اللهِ بلا عِلْمٍ. ويُفتي اجترارأ من معلوماتٍ عَفَى عليها الزَّمن، ولا يدري كيف يَسْتَلُّها من مطاوي الكُتُبِ، بانياً على الظَّنِّ، والظَّن أكذب الحديثِ، بل تراه ـ وسبحان الفتَّاح العليم ـ يشرع في الجواب قبل استكمال السؤال، ويلتفت يميناً وشمالاً، وَيَحِف ويَرِف[١]، على الحضور مختالاً بجوابِهِ الإنشائي المهزول، يُفتي في وقتٍ أضيَق من بَيَاضِ الميم، أو من صدر اللئيم، بما يتوقف فيه شيوخ الإسلام، وأئمته الأعلام.

---

(١) بمعنى تسمع له حفيفاً ووريفاً. وهو من أمثال العرب كما في: «سمط اللآلي» للبكري: (١/ ٤٢٦).

قال منصورُ الفقيه(١) المُتوَفَّى سنة ٣٠٦هـ:

وقال الطَّانِزُونَ له فقيه
فَصَعَّدَ حاجبيه به وتاها
وأطرق للمسائل أيْ بِأنِّي
ولا يدري لعَمْرك ما طَحَاها

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ(٢):

(قال بعضُ العلماءِ:

قَلَّ من حرص على الفُتيا، وسابق إليها، وثَابَرَ عليها إلاَّ قَلَّ توفيقه، واضطرب في أمرِهِ. وإن كان كارهاً لذلك غيرَ مختارٍ له ما وجد مندوحةً عنه، وَقَدَرَ أن يحيل بالأمرِ فيه إلى غَيْرِهِ: كانت المعونةُ له من اللهِ أكثر، والصَّلاحُ في فتاوِيهِ وجوابِهِ أغلب).

قال بِشْرُ الحَافِي: (من أَحبَّ أن يُسأَلَ فليس بأهلٍ أن يُسْأَلَ).

وذكر أبو عمر عن مالك: أخبرني رجلٌ أنَّه دخل على ربيعةَ فوجده يبكي، فقال: ما يُبكِيك؟ أَمُصيبةٌ دخلت عليك؟ وَارْتَاعَ لِبُكَائِهِ، فقال: لا، ولكن اسْتُفْتِيَ مَنْ لا عِلْمَ لَهُ، وَظَهَرَ فِي الإِسْلاَمِ أمرٌ عظيمٌ. قال ربيعة:

(ولبعضُ من يُفتي هٰهنا أحق بالحبس من السُّرَّاق).

قال بعضُ العلماءِ: فكيف لو رأى ربيعةُ زماننا، وإقدامَ من لا علم عنده على الفُتيا، وَتَوثُّبه عليها، وَمَدَّ باعِ التَّكَلُّفِ إليها، وتَسَلُّقه بالجَهْلِ والجرأة

---

(١) له أشعار سائرة، منها:

لِي حيلة فيمن ينم ... البيتين.

انظر: «السير»: (١٤/ ٢٣٨).

(٢) «بدائع الفوائد»: (٣/ ٢٧٧)، وانظر: «إعلام الموقعين»: (٤/ ٢٠٧).

عليها مع قلَّةِ الخبرةِ وسوء السِّيرة، وشؤم السَّريرةِ، وهو من بين أهلِ العِلْمِ منكرٌ أو غريب فليس له في معرفةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وآثار السَّلَفِ نَصِيبٌ، ولا يُبدي جواباً، بإحسان، وإن ساعد القدر فتواه لعله: فتراه: كذلك يقول فلان ابن فلان:

يمدُّون للإفتاء باعاً قصيرةً
وأكثرهم عند الفتاوي يُكَذْلِكُ

وكثيرٌ منهم نصيبُهم مثل ما حكاه أبو محمد بن حزم، قال: كان عندنا مُفْتٍ قليلُ البِضَاعَةِ، فكان لا يُفتي حتى يتقدمه من يكتب الجواب، فيكتب تحته: جوابي مثل جواب الشَّيخ، فقدر أن اختلف مُفتيان في جوابٍ، فكتب تحتهما: جوابي مثل جواب الشَّيْخَيْنِ. فقيل له: إنهما قد تناقضا. فقال: وأنا أيضاً قد تناقضت كما تناقضا.

وقد أقام اللهُ سبحانه وتعالىٰ لكلِّ عالمٍ، ورئيسٍ، وفاضلٍ، من يُظْهِر مُمَاثَلَتَهُ، ويرى الجُهَّالُ وهم الأكثرون مُسَاجَلَتَه، وَمُشَاكَلَتَهُ، وأنه يجري معه في المَيْدَانِ، وأنهما عند المُسَابَقَةِ كفرسي رِهان ولا سيما إذا طوَّل الأردان، وأرخىٰ الذَّوَائِبَ الطَّويلة وراءَه كَذَنَبِ الأتانِ، وهدر باللسان، وَخَلاَ لَهُ الْمَيْدَانُ الطَّويلُ من الفُرسان:

فلو لبس الحمارُ ثياب خَزٍّ
لقال النَّاسُ يَا لَكَ من حمار

وهذا الضَّرْب إنَّما يُستَفْتَوْنَ بالشَّكْلِ لا بالفَضْلِ، وبِالمَنَاصِبِ لا بالأَهْلِيَّةِ، قد غَرَّهُم عُكوفُ مَن لا عِلْمَ عنده عليهم، ومُسَارَعَةُ أجهل منهم إليهم، تعجُّ منهم الحقوق إلى اللهِ عجِيجاً، وتضجُّ منهم الأحكامُ إلى من أنزلها ضَجِيجاً.

فمن أقدم بالجرأةِ على ما ليس له بأهلٍ من فُتْيَا أو قضاءٍ أو تدريسٍ: استحق اسم الذَّمِّ، ولم يحل قبول فُتْيَاهُ، ولا قَضَائِهِ، هذا حكم دين الإسلام:

وإنْ رَغِمَتْ أُنوف من أُناس

فقل يا رب لا ترغم سواها

انتهى كلام ابن القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

وقال الشاطبيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «الاعتصام»: (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٥) في مبحث الاختلاف بين أهل القبلة، عند تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾:

(وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى «أن» المراد بالمختلفين في الآية أهل البدع، وأن من رحم ربك أهل السنة، ولكن لهذا الكتاب أصل يرجع إلى سابق القدر لا مطلقاً، بل مع إنزال القرآن محتمل العبارة للتأويل، وهذا لا بد من بسطه.

فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العاديات الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة، الخائضين في لجتها العظم، العالمين بمواردها ومصادرها.

والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول وعامة العصر الثاني على ذلك، وإنما وقع اختلافهم في القسم المفروغ منه آنفاً، بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله أسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفترق.

«أحدها» أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يُعْتَقَدَ فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين ـ ولم يبلغ تلك الدرجة ـ فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً، ولكن تارة يكون ذلك في جُزْئِي وفرع من الفروع؛ وتارة يكون في كُلِّي وأصل من أُصول الدين ـ كان من الأُصول الاعتقادية أو من الأُصول

العلمية ـ فتراه آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها، حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا هو المبتدع، وعليه نبَّه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

قال بعض أهل العلم: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله، وقد صرَّف هذا المعنى تصريفاً، فقيل: ما خان أمين قط، ولكنه ائتمن غير أمين فخان. «قال»: ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استفتي من ليس بعالم.

قال مالك بن أنس: بكى ربيعة يوماً بكاءاً شديداً، فقيل له: مصيبة نزلت بك؟ فقال: لا! ولكن استفتي من ليس بعالم.

وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قبل الساعة سنون خداعاً، يُصدَّق فيهن الكاذب، ويُكذَّب فيهن الصادق، ويُخوَّن فيهن الأمين، ويؤتمن الخائن، وينطق فيهن الرويبضة» قالوا: الرويبضة هو الرجل التافه الحقير ينطق في أُمور العامة، كأنه ليس بأهل أن يتكلم في أُمور العامة فيتكلم.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قد علمت من يهلك الناس، إذا جاء الفقه من قِبل الصغير استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قِبل الكبير تابعه الصغير فاهتديا.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم من أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم هلكوا.

واختلف العلماء فيما أراد عمر بالصغار؛ فقال ابن المبارك: هم أهل البدع، وهو موافق، لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع.

وقال الباجي: يحتمل أن يكون الأصاغر من لا علم عنده. «قال»: وقد كان عمر يستشير الصغار، وكان القراء أهل مشاورته كهولاً وشباناً. «قال»: ويحتمل أن يريد بالأصاغر من لا قدر له ولا حال، ولا يكون ذلك إلا بنبذ الدين والمروءة، فأما من التزمهما فلا بد أن يسمو أمره، ويعظم قدره.

ومما يوضح هذا التأويل ما خرجه ابن وهب بسند مقطوع عن الحسن قال: العامل على غير علم كالسائر على غير طريق، والعامل على غير علم ما يفسد أكثر مما يصلح، فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بترك العبادة، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بترك العلم، فإن قوماً طلبوا العبادة وتركوا العلم حتى خرجوا بأسيافهم على أُمة محمد ﷺ، ولو طلبوا العلم لم يدلهم على ما فعلوا ـ يعني الخوارج ـ والله أعلم، لأنهم قرأُوا القرآن ولم يتفقهوا حسبما أشار إليه الحديث «يقرأُون القرآن لا يجاوز تراقيهم».

وروي عن مكحول أنه قال: تَفَقُّهُ الرعاع فساد الدين والدنيا، وَتَفَقُّهُ السفلة فساد الدين.

وقال الفريابي: كان سفيان الثوري إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم تغيَّرَ وجهه، فقلت: يا أبا عبد الله! أراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك. قال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس، وإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء النبط والسفلة غُيِّرَ الدين.

وهذه الآثار أيضاً إذا حملت على التأويل المتقدم اشتدت واستقامت، لأن ظواهرها مشكلة، ولعلك إذا استقريت أهل البدع من المتكلمين، أو

أكثرهم وجدتهم من أبناء سبايا الأُمم، ومن ليس له أصالة في اللسان العربي، فعما قريب يفهم كتاب الله على غير وجهه، كما أن من لم يتفقه في مقاصد الشريعة فهمها على غير وجهها) انتهىٰ.

وَحَقّاً إن المُتَعَالِمَ يفعل بنفسِهِ ما لا يفعله العَدُوُّ بِعَدُوِّه فإلى اللهِ الشَّكْوَىٰ من تذاؤبِ أهلِ زماني.

وقد جُرِّبَ على هذا الصَّنف الاستنكافُ من قول لا أدري، فمن لي بثعلب إمام الكوفيين المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٩١هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لما سأله سائلٌ عن شيءٍ، فقال: لا أدري، فقال له: أتقول: لا أدري وإليك تُضْرَبُ أكبادُ الإبلِ، وإليك الرحلة من كلِّ بلدٍ؟ فقال ثعلب: لو كان لأُمك بعدد لا أدري بَعْرٌ لاستغنت. وفي ترجمة عطاء بن أبي رباح، أنه كان يقول: «لا أدري»: نصف العلم، و«يقال»: نصف الجهل.

وبالإمام الشَّعبيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ إذ رُوي أنه قيل له: إنا نستحي لك من كثرةِ ما تُسْأل فتقول: لا أدري، فقال: لكن ملائكة الله المؤمنين لم يَسْتَحْيُوا، إذ سُئلوا عما لا علم لهم به فقالوا: ﴿سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ اهـ.

ورحم اللهُ حفصَ بن غياث، قال ابن عمَّار عنه:

(كان عسراً في الحديث جدّاً، لقد استفهمه إنسانٌ حرفاً في الحديث، فقال: والله لا سمعت مني وأنا أعرفك).

وقال عبد الله بن داود الهمداني المُتَوَفَّىٰ سنة ٢١٣هـ:

(إنما يرجع الفقيه إذا اتسع علمه).

وفي ترجمة سالم بن عبدِ اللهِ بن عمر بن الخطَّاب، أحدِ الفُقَهَاءِ السَّبعة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: أن ابنَ المباركِ قال: كانوا إذا جاءتهم المسألةُ دخلوا فيه

جميعاً فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم، فينظرون فيها، فيصدرون.

وكان السراجُ البلقيني الشَّافِعِيُّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لا يَأْنَف من تأخير الفَتْوَىٰ عنده إذا أَشْكَل عليه منها شيءٌ إلى أن يحقق أمرها من مراجعة الكتب[١]. بل اشتهرت مَعَارِيضُ أهلِ العلمِ في الفتوى[٢]. فكان الأصمعي إذا سُئل عن شيءٍ لا يعرفه، قال: «صلِّ على نبيِّك».

وكان الكسائيُّ يقول في ذلك: (سبحان عَلَّام الغُيُوب جَبَّارِ القلوب).

وكان أبو عبيدة يقول:

يا رب لا أدري وأنت الداري

كل امرىء منك على مقدار

والمفضَّل يقول: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك).

فهؤلاء الأئمةُ وغيرُهم مع جلالة قدرهم ووافرِ حُرْمَتِهم وضخامة مسؤليات بعضِهِم ذابت هذه الظَّواهرُ في عظيمِ تَقْوَاهم، وما نقصهم بل بَقُوا عناوين افتخار لهذه الأُمة، لما كسر سلطان التَّقوى لديهم تلك الحواجز المادية والولايات العارضة.

قال شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّة النُّمَيْرِي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[٣]:

(والمنصب والولاية لا يجعل من ليس عالماً مجتهداً، عالماً مجتهداً،

---

(١) «ذيل «تذكرة الحفاظ»: (ص٢١١).

(٢) انظر: «كتاب المعاريض» لابن فارس ـ رحمه الله تعالىٰ ـ. نشر في: «مجلة المورد»: ج١٣، ع٣، لعام ١٤٠٥هـ. وكتب الملاحن بهذا المعنى، منها: «كتاب الملاحن» لابن دريد.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

ولو كان الكلامُ في العلم والدِّينِ بالولاياتِ والمنصب لكان الخليفة والسلطان أحقَّ بالكلامِ في العلمِ والدِّينِ، وبأن يَسْتَفْتِيه النَّاسُ، ويرجعوا إليه فيما أُشكل عليهم في العلمِ والدِّينِ، فإذا كان الخليفةُ والسلطانُ لا يدَّعِي ذلك لنفسه، ولا يلزم الرَّعيَّة حكمه في ذلك بقول دون قول إلا بكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ ـ ﷺ ـ، فمن هو دون السُّلطان في الولاية أولى بأن لا يتعدى طورَه . . .) اهـ.

وقال الشَّاطبيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «الاعتصام»: (٢/ ٨١) ما نصه:

(وكذلك تقديم الجهال على العلماء، وتولية المناصب الشريفة من لا يصلح بطريق التوريث، هو من قبيل ما تقدم، فإن جعل الجاهل في موضع العالم حتى يصير مفتياً في الدين، ومعمولاً بقوله في الأموال والدماء والأبضاع وغيرها، محرم في الدين، وكون ذلك يتخذ ديدناً حتى يصير الابن مستحقاً لرتبة الأب ـ وإن لم يبلغ رتبة الأب في ذلك المنصب ـ بطريق الوراثة أو غير ذلك، بحيث يشيع هذا العمل ويطَّرد وَيَرِدُهُ الناس كالشرع الذي لا يخالف بدعة بلا إشكال، زيادة إلى القول بالرأي غير الجاري على العلم، وهو بدعة أو سبب البدعة كما سيأتي تفسيره إن شاء الله، وهو الذي بينه النبي ﷺ بقوله: «حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» وإنما ضلوا وأضلوا لأنهم أفتوا بالرأي إذ ليس عندهم علم) انتهى.

وفيه أيضاً: (٢/ ٨٣): (أما قلة العلم وظهور الجهل فبسبب التفقه للدنيا، وهذا إخبار بمقدمة أنتجتها الفتيا بغير علم ـ حسبما جاء في الحديث الصحيح «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس» إلى آخره ـ وذلك أن الناس لا بد لهم من قائد يقودهم في الدين بجرائمهم، وإلا وقع الهرج وفسد النظام، فيضطرون إلى الخروج إلى من انتصب لهم منصب الهداية، وهو الذي يسمونه عالماً، فلابد أن يحملهم على رأيه في الدين، لأن الفرض أنه جاهل،

فيضلهم عن الصراط المستقيم. كما أنه ضال عنه. وهذا عين الابتداع؛ لأنه التَّشريع بغير أصل من كتاب ولا سنة. ودل هذا الحديث على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل العلماء؛ وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم فتؤتى الناس من قبله؛ وسيأتي لهذا المعنى بسط أوسع من هذا إن شاء الله) انتهى.

واعلم يا أخي، بارك الله فيك وفي علمِكَ، وعَلَّمَنَا جميعاً ما لم نكن نعلم: أَنَّه قد جَرَت سُنَّةُ الأجِلَّةِ من العُلماءِ على التَّوَرُّعِ في: الفُتيا، والبحث، والتَّأْليف، والمُناظرة، وما جرى مجرى ذلك، وفي حضار العلمِ وفُنونِهِ، ترى العَالِمَ مع جلالةِ قدره، وعلوِ منزلته، ينفي عِلْمَه في مواضع، ويتوقف في أُخرى، ويرجع من قول إلى آخر لِلتَّقْوَى، فيكون هذا من عظيم قدره، وجلالة شأنه، ولا ينقص من عِلْمِهِ.

وأسوق أمثلة لهذا تَطِيب للنَّاظرين، ويعقلها العالمون:

١ـ قصة الإمامِ مالك ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: مشهورة في عشرات المسائلِ التي سُئل عنها فلم يُجِب إلا عن القليلِ منها. ومع ذلك فإذا ذُكِرَ العلماءُ فمالك: النجم. ووقعت لغيره من العلماءِ.

٢ـ والإمام الشَّافعيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: عَلَّقَ الحكمَ بمواضع على صحَّةِ الحديثِ، وقد جمعها الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في كتاب مفرد، مع الكلام عليها.

٣ـ وهذا الإمام أبو حاتم والشَّهير بابن حبَّان: محمد بن حبَّان بن أحمد التَّميمي البُسْتي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، لما أَلَّفَ كتابه «الثِّقات» ساق تراجم، توقف فيها، وأُخرى قال: لا أدري من هو، ولا من هو أبوه، وقد استقرأتها من كتابه هذا، وهذه مواضعها:

(المجلد الرابع: ص٣٣، ٣٧، ٣٩، ١٢٦، ١٤٦، ١٨٠، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٨٤).

(المجلد الخامس: ص١٤٢، ١٤٣، ٢٠٧، ٤٨١، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٥٤).

(المجلد السادس: ص٧١، ١٠٦، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٩، ٣٣٠، ٣٤٤، قال: هو ممن استخير الله فيه ـ ٣٧٢، ٤١٥، ٤١٨، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٨٢، وفي ص٤٠٠ قال في سفيان بن حسين السلمي: يجب أن يُمْحَى من كتاب المجروحين).

(المجلد السابع: ص٣٨، ٤٤، ٥٥، ١٨٨، ٢٣٣، ٢٩٤، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٦، ٤٠٦، ٥١٤، ٥٣٥، ٥٤١، ٦٢٦).

(المجلد الثامن: ص٣١، ٤١، ٦٨، ١٦٩).

ولم أر في المجلدات: الأول، والثاني، والثالث، والرابع شيئاً، والله أعلم.

٤ـ والحافظ ابنُ القيِّم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: له في مواضع، توقفٌ في مسائل، وتعليق لأحكام على ثبوت النَّص، ونحو ذلك وقد ذكرت طرفاً في: ترجمته، وفي «التقريب»: (١/ ٩٦ ـ ٩٧)، وفي حديث العجن: (ص/ ٨٤).

٥ـ وللحافظ الذهبيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مسائل، ومنها:

أ ـ توقفه في المُفَاضَلَةِ بين أُم المؤمنين خديجة ـ رضي اللهُ عنها ـ وأُم المؤمنين عائشةَ ـ رضي اللهُ عنها ـ.

ب ـ وتوقف في حال: عكرمة مولى ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ.

ج ـ وتوقف في حال: الحارث الأعور الهمداني.

د ـ وفي ترجمة: سلمان الفارسي ـ رضي اللهُ عنه ـ قرر رجوعه عن ما ذكره في «التاريخ الكبير» من أنه عاش «٢٥٠» سنة.

هـ ـ وساق أثراً ثم قال: (ما فهمته) اهـ.

٦ ـ وهذه جميعها في «السِّير»[1]. وفي «الميزان» قال في تراجم عدة: لا أعرف حاله جيداً، ونحوها من التعبير عما لم يعرفه، منها رقم: ٥٩، ٢٢٩٠، ٤١٦٥، ٥٨٣٦، ٥١١١، ٢٤٢٠، ٣٢٨٨، ٥١٢٧، ٨٠٧٨، ٨٢٥٤، ٩٢٢٥، ١٩٦٤، ٣٠٣، ٣٩٦٦، ٥٠٩٨).

وهذا حافظ الدُّنيا في زمانه ابنُ حجر العسقلاني المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ له من هذا نصيبٌ وافر في كتبه.

١ ـ ففي «فتح الباري»: (١/ ١٤٩)، قال البخاري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في باب: ما جاء في فضل العلم: (واحتج بعضهم في القراءة على العالِم بحديثِ ضِمَام).

قال ابنُ حجر: (المحتج بذلك هو الحميدي شيخُ البخاري قاله في: كتابَ النَّوادر له، كذا قال بعض من أدركته وتَبِعْتُه على ذلك في المقدمةِ ثم ظهر لي خلافُه. وأن قائلَ ذلك أبو سعيد الحداد ـ ثم ساق الدَّليل ـ) اهـ.

٢ ـ وفيه أيضاً: (١/ ١٥٣) قال البخاري: (وقال أنس: نسخ عثمانُ المَصَاحِفَ فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد الله بن عمر ويحيىٰ بن سعيد ومالك ذلك جائزاً).

قال ابنُ حجر (ص/ ١٥٤): (وكنت أظنُّه العمري المدني وخرجت

---

(١) ومواضعها من «سير أعلام النبلاء»، على ترتيبها كما يلي: (٢/ ١٤٠)، (١/ ٥٥٦)، (٥/ ٣٤)، (٣/ ٢٨٦).

الأثر عنه بذلك في «تغليق التعليق»، وكذا جَزَمَ به الكرماني، ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذِّكر على يحيىٰ بن سعيد أنه غيرُ العمري لأن يحيىٰ أكبرُ منه سناً وقدراً. فتتبعت فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب صريحاً، لكن وجدت في كتابِ الوصيةِ لأبي القاسم بن مندة . . .) اهـ.

٣ـ وفيه أيضاً: (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣) في كتابِ الأذان: حديثُ ابن عمر: إن بلالاً ينادي بليلٍ فكلوا واشربوا حتَّى يُنَادِي ابن أُم مكتوم. ثم ذكر الحافظ في «الفتح»: (ص/ ١٠٢) رواياتٍ لهذا الحديث بعكسه ثم قال: (وادعى ابنُ عبدِ البَرِّ وجماعةٌ من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصَّواب حديثُ الباب. وقد كنتُ أميلُ إلى ذلك إلى أن رأيتُ الحديثَ في «صحيحِ ابن خزيمة» من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه ـ فذكره ـ) اهـ.

٤ـ وفي (٤/ ١٨٢) من كتابِ الصَّومِ عن أبي الدَّرداء قال: خَرَجْنا مع النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ في بعض أسفاره . . الحديث. قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (وقد كنتُ أظن أن هذه السَّفْرَةَ: غزوةُ الفتح . . . ثم قال: لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب . . إلخ) اهـ.

٥ـ وفيه أيضاً (٤/ ٢١٦) عند قول البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (وقال سليمانُ عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم)، قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أره بعد التَّتَبُّعِ التَّامِّ من حديثه، فظهر لي أنه: سليمان بن حَيَّان أبو خالد الأحمر . . .) اهـ.

٦ـ وفيه أيضاً (٦/ ٢٨٨) قال البخاري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: فجاء أهل

اليمن، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ :

(هُمُ الأشعريون قومُ أبي موسى. وقد أورد البخاري حديث عِمْرَانَ هذا، وفيه ما يُسْتَأْنَسُ به لذلك. ثم ظهر لي أن المرادَ بأهل اليمنِ هُنا نافع بن زيد الحِمْيَري مع من وفد معه من أهلِ حِمْيَر . .) اهـ.

٧ـ وفيه أيضاً (٦/ ٥١٩) ذكر مسألةً في التَّحكيمِ وعَلَّقَها على الثبوت.

٨ـ وفيه أيضاً (٦/ ٦٢١) في قصة ثابتِ بن قيس بن الشَّمَّاسِ.

٩ـ وفيه أيضاً (٦/ ١٢٧) ذكر بعضَ الشُّرَّاحِ ثم قال: فَلْيُنظَرْ المرادُ بالشَّارِحِ المذكور فإنِّي لم أقف عليه.

١٠ـ وفيه أيضاً (٧/ ٩٨، ٥٠٧) في الذين يُشْبَهُون النبي ـ ﷺ ـ.

١١ـ وفيه أيضاً (٧/ ١١٨) ذَكَرَ كلاماً ثم قال: ولا أدري الآن من أين نقلتُه.

١٢ـ وفيه أيضاً (٧/ ٤٥٩).

١٣ـ وفيه أيضاً (٧/ ٥٠١) رجع عن موضعٍ في: «تغليقِ التَّعليق».

١٤ـ وفيه أيضاً (٧/ ٥١٤) إدْرَاجٌ في حديث.

١٥ـ وفيه أيضاً (١٣/ ١٨٧).

١٦ـ وفي «لسان الميزان»: (٥/ ٤)، قال عن ابن حبان في: مالك بن سليمان الهروي: وهو ممن استخير الله فيه. وهذه فائدة زائدة.

١٧ـ وفي: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٤٢) قال في ترجمة: أبي مَعْقِل الأسدي (قلت: ينبغي تحرير هذه التَّرجمة وترجمةِ مَعْقِل بن أبي معقل الذي تقدَّمت في الأسماء هل هما واحدٌ أم اثنان) اهـ.

١٨ـ وفي: «الإصابة» (٢/ ١٢٤) ترجم: حمزة بن عمر. ولم تتحرر له صُحْبَتُه فقال: (وهو ممن استخير الله فيه) اهـ.

ومازال هذا المَسْلَكُ العِلْمِيُّ سُنَّةً ماضيةً، يتوارثه العُلماءُ ديانةً على تَتَابُعِ العُصورِ، ونرى في زمانِنا عدداً غير قليلٍ من أهلِ العِلْمِ وطُلاَّبِهِ، يُصَحِّح الواحد منهم في طبعةٍ لاحقةٍ لِكِتَابِهِ مَا وقع له من وَهْمٍ، أو غَلَطٍ، أو تطبيعٍ. وهذا أمرٌ لا ضَيْرَ فيه، ومن وقع عليه من القُرَّاءِ اقتضى منه التَّنبيه عليه لا غير، أمَّا أن يشغب به فلا.

قال شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في رَدِّهِ على الرَّافِضِيِّ:

(وكذلك بيان أهل العِلْمِ لِمَن غَلَطَ في رِوايةٍ عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ، أو تَعَمَّدَ الكَذِبَ عليه، أو على من ينقل عنه العِلمَ، وكذلك بيان من غَلَطَ في رَأْيٍ رَآهُ في أمرِ الدِّينِ مِنَ المسائلِ العِلْمِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ، فهذا إذا تكلَّم فيه الإنسانُ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ وَقَصْدِ النَّصِيحَةِ فاللهُ تعالىٰ يُثِيبُهُ على ذلك لاسيما إذا كان المُتَكَلَّمُ فيه داعياً إلى بِدعةٍ فهذا يجب بيان أمره للنَّاسِ فإن دفع شرِّه عنهم أعظم من دَفْعِ شَرِّ قَاطِعِ الطَّرِيق) اهـ.

تنبيه مهم: في بعضِ وَقَائِعِ تَارِيخيةٍ تُفيد وَقْفَ الفُتْيَا على من أُذِنَ له دُونَ غيره، وَقَصْرَهَا على أقوامٍ دُونَ آخَرِينَ.

منها: ما رواه ابنُ سِيرِين أنَّ عُمرَ ـ رضي اللهُ عنه ـ قال لابن مسعود ـ رضي اللهُ عنه ـ[1]:

«نُبِّئْتُ أنَّكَ تُفتِي النَّاسَ، ولستَ بأميرٍ فَوَلِّ حَارَّها من تَوَلَّى قَارَّها».

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ بعده:

(يدلُّ على أنَّ مَذْهَبَ عُمَرَ أن يَمْنَعَ الإمامُ من أفتى بلا إذن) اهـ.

وفي ترجمةِ عطاء بن أبي رباح المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٤هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ قال الذَّهَبِيُّ في «السِّيَرِ»:

---

(١) «السير»: (٢/ ٤٩٥).

(وَرَوَى إبراهِيمُ بن عُمر بن كَيْسَان، قال أَذْكُرُهُمْ في زَمَانِ بَنِي أُمية يأْمُرُون في الحَجِّ مُنادياً يصيح: لا يُفْتِي النَّاسَ إلا عطاءُ بن أبي رباح، فإن لم يكن عطاء فعبدُ اللهِ بن أبي نجيح) اهـ.

وفي ترجمةِ الإمامِ مالكٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ ذكر الخطيبُ بسندِهِ عن حمَّاد ابن زيدٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أنه سَمِعَ مُنادياً في المدينةِ أن لا يُفْتِي في مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ سوى مالكٍ . . . :

وعليه: فيجب على من بَسَطَ اللهُ يَدَهُ؛ أن يقيمَ سوقَ الحَجْرِ في الفُتْيَا على المُتَعَالِمِينَ، فإن الحَجْرَ لاستصلاحِ الأديانِ أولىٰ من الحَجْرِ لاستصلاحِ الأبدانِ والأموالِ، وإن الواليَ إن لم يَجْعَلْ على الفُتْيَا كبلاً فَسَيَسْمع لها طبلاً، وأن لا يُمَكِّنَ من بَذْلِ العِلْمِ إلا المُتَأَهِّلُ له.

قال الفيروز آبادي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في تفسيرِهِ:

(ومِنَ الأُمورِ المُوجِبَةِ للغَلَطِ أن يُمْتَهَنَ العِلْمُ بابتذالِهِ إلى غَيْرِ أهله، كما اتفق في علمِ الطِّبِّ، فإنَّه كان في الزَّمنِ القديمِ: حِكْمَةٌ مَوْرُوثَةٌ عن النُّبُوَّةِ، فهزل حتَّى تعاطاه بعض سَفَلَةِ اليهود، فلم يتشرَّفوا به بل رَذِل بهم) اهـ.

ولينظر: «تفسير القرطبي»: (٥/ ٢٥٩) فهو مهم.

ومضى في مبحث: «إجمال الحال في الحياة المعاصرة» نقلان مهمان عن ابن عبد البر في: «جامعه» (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤)، وعن الشاطبيِّ في: «الاعتصام»: (٢/ ٩٦).

٢ ـ وأمَّا في القَضَاءِ، فَبَلِيَّةٌ لا لَعاً لها[1]، وفتنة وقى اللهُ شرها؛ إذ القضاء سِرُّ الدَّوْلَةِ، وعنوانُ قوتها من ضعفِهَا، لِنُفُوذِهِ على حُرُمَاتِ العِبَادِ لاسيما في ضَرُورِيَّات حياتهم، فإذا دخله مُتَعَالِمٌ بتصرُّفَاتِهِ السَّقِيمَةِ، ومعلوماتِهِ الضَّئِيلَةِ،

---

(١) لا لَعاً لها: أي لا انتعاش بعدها. انظر مادة: «لعا» من كتب اللغة.

وعقليته الهزيلة، صار تُكأَةً لاسْتِعْدَاءِ العِدَاءِ على تحكيمِ شريعةِ ربِّ الأرضِ والسَّمَاءِ، ولا تَسْأَلْ عن اضطرابِ حبلِ الأحوالِ، وتَتَابُعِ الأَهْوَالِ، وفيما دُوِّن في صفحاتِ التَّاريخِ عِبْرَةٌ لِمَن اعْتبَرَ، وَعِظَةٌ لِمَن ادَّكَر.

٣ ـ ومنه : تَعَالُم التَّافهين، الفاشلين في التَّحصيل ـ بَلْه التَّحقيق ـ بتفسيرِ كتابِ اللهِ تعالىٰ، إِذ أمَرَّتهم السُّنون ولما يبرزوا، فسلكوا ذلك المَنْحَى الخَطِير ليظهروا.

وقد قيل : (إذا كنتَ خاملاً فتعلَّق بعظيم).

وقيل : (ما أنصفَ القَارَةَ مَن باراها).

فهل سمعتَ بمفسِّرٍ مُتعالمٍ كذَّاب؟

وهل سمعتَ بمفسِّرٍ جاهلٍ لا يدري السُّنَّةَ ولا يحفظُ الكِتَاب؟

وهل سمعتَ بمفسّرٍ يُحَمِّلُ آياتِ التَّنزيلِ ما لا يخطر على بالٍ؟

كل هذا قد جُمِعَ في هذا العصر، قليلِ الرَّشادِ، كثيرِ الفسادِ، لا يأْنَفُ متعالمه من الوصمةِ والعاب.

واسمع شكوى أجِلَّةِ الشُّيوخِ من هذا النعاق.

واقرأْ أصله في : أُصولِ التَّفْسيرِ، وَفَوَاتِحِ كتب المفسرين، كتفسيرِ ابنِ جرير ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، وتفسير ابن كثير ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، وإليكَ ما علَّقه العلاَّمة أحمدُ بن محمَّد شاكر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في كتاب : «عُمدة التفسير عن الحافظِ ابن كثير» إذ قال بعد حديث : «من قال في كتابِ اللهِ برأْيِهِ فأصابَ فقد أخطأ» :

(أمَّا في عصرِنَا فقد نَابَتْ نَوَائِبُ، ونبتت نوابتُ، ممن استعبدوا لآراءِ المُبشرين وأهوائِهِم، وممن جَهِلوا لغة العربِ إلا كلام العامة وأشباهِهِم، وجهلوا القرآن فلم يَقْرَؤُوه، ولا يكادون يسمعونه إلا قليلاً وجهلوا السُّنَّة، بل

كانوا من أعدائِها. وممن سَخِرُوا من علمِ عُلماءِ الإسلامِ، وسَفَّهَتْ أحلامَهم، وَمَرَدَتْ ألسنتهم على قَوْلَةِ السُّوءِ في سَلَفِنَا الصَّالِحِ، من الصَّحابة والتَّابعين وَمَن بعدهم، بل لا يؤمنون بالغيبِ إلا قليلاً. هؤلاءِ وأشباهُهُم وأمثالُهُم، اجترؤا على العَبَثِ بالقرآن، واللعب بالسُّنَّةِ، فَعَرَضُوا لتفسيرِ القرآن، وزعموا لأنفسهم الاجتهادَ الجاهِلَ، يَفْتِنُون النَّاسَ ويُعَلِّمُونهم اللعب والعبث، وينزَعون من قلوبِهِم الإيمان. لا أقول إن هؤلاء وأُولئك يُفَسِّرون القرآنَ بأهوائِهم، فإنهم أضعف من أن تكون لهم أهواء وأشد جهلاً، بل بأهواءِ سادتهم ومعلميهم من المُبشرينَ والمستعمرينَ أعداء الإسلام . . .) اهـ[1].

وقد ابْتُلِيَ المسلمونَ من قَبْلُ ومِن بَعْدُ بجهودٍ مُنكَرَةٍ من طرازٍ آخر، وأسْوَأ مثالٍ في المعاصرةِ ما يراهُ البصيرُ في كِتَابَيْ «صَفْوَةِ التَّفَاسِيرِ» و«مُخْتَصر تفسيرِ ابن كثير» كلاهما لخَلْفِي محترق.

وإن تَسَلُّطَ الخَلْفِيُّ في الاعتقادِ على ثروةِ علماءِ السَّلَفِ في كتبِ التَّفسيرِ مثلِ تفسيرِ ابن جرير، وابنِ كثير، يمثل سُطُوَّ أعداءِ السُّنَّةِ على رَاوِيَةِ الإسلام الصَّحابي الجليل «أبي هريرة ـ رضي اللهُ عنه ـ». فكما أن أبا هريرة ـ رضي اللهُ عنه ـ الَّذي روى ما يزيد عن خمسة آلاف حديث ـ شجى في حلوقِ العِدَاءِ، فكذلك تفاسير السَّلَفِ المُعتمدةُ مثل: تفسير ابن جرير، وابن كثير . . . شجى في حلوق الخلف في الاعتقاد. والغاية الفاسدة سواء.

وقد فَزِعَ أهلُ العلمِ وطُلاَّبُهُ من تَطَاوُلِ هذا المَغْبُون في حظِّهِ من العِلْمِ والتُّقَى؛ إذ كَدَّر صَفْوَ التَّفاسير وَعَبَثَ غاية العبث فيها وفي اختصارِهِ تفسيرِ ابن كثير. وانظر في كشفها:

---

(١) ونحوه في «كلمة حق»: (ص٥).

١ـ «المفسرون بين التأويل والإثباتِ في آياتِ الصِّفاتِ» للشَّيخِ محمد بن عبد الرَّحمٰن المغراوي.

٢ـ «الرَّد على أخطاءِ محمد علي الصَّابوني» للشيخ محمد جميل زينو.

٣ـ «مقال للشيخ: سعد ظلام» في مجلة منار الإسلام.

٤ـ وفي رسالةِ «منهجِ الأشاعرة في العقيدةِ» للشَّيخِ سفر الحوالي.

٥ـ مقدمةُ الجزءِ الرَّابعِ من «السِّلسلةِ الصَّحيحة» للعلاَّمة الألباني، فقد شَفَى فيها وكفىٰ.

٦ـ وله في مواضعَ من الجزءِ الثَّالثِ من «السِّلسلةِ الضَّعيفةِ» ما يكشف هذا المُبْتَلَىٰ المُرائي المُتَشَبِّعَ بما لم يُعْطَ، وعبثه في عدَّةٍ عوامل هي:

أ ـ الإخلال بالأمانةِ في النَّقلِ.

ب ـ التَّصَرُّفُ في عِباراتِ السَّلَفِ لِتُوافِقَ مذهب الخَلْفِ في «باب الأسماء والصِّفات».

ج ـ حذف أحاديث صحيحةٍ.

د ـ كثرة إيرادِهِ الأحاديثَ الضَّعِيفَةَ، محذوفةَ الإسنادِ.

هـ ـ إقحامُ آراءٍ خَلْفِيَةٍ قد برَّأَ اللهُ منها «عمدة التَّفاسير» كابن جرير، وابن كثير.

و ـ إيراد قراءاتٍ شَاذَّةٍ، والسُّكوتُ عليها.

إلى غير ذلك من وجوهِ العَبَثِ، والكَذِبِ، والاختلاقِ، والجَهْلِ المُزْمِنِ ومَنْ نَظَرَ في المراجعِ الكاشِفَةِ المذكورةِ قامت أمامه الأدلَّةُ الماديَّةُ على ذلك.

وعليه: فأنصَحُ كلَّ مسلمٍ بعدمِ اقْتِناءِ هذين الكتابين «صفوة التَّفاسير» و«مختصر تفسير ابن كثير»، أو العزو إليهما لفقد الثِّقَةِ من كاتبهما لما سمعت (واخْبُرْ تَقْلُه). والله أعلم.

٤ ـ ومنه تَعَالُم بعضِ المُنتسبينَ لخدمةِ السُّنَّةِ المُشَرَّفَةِ، وأنواعه مُتعددة:

فمنها: اتِّساعُ الدَّعوى. فقد ركب لذلك الصَّعْبَ والذلول، وأتى النَّاسُ فيه بالعجائب، وَتَطَاوَلَ إليه أُناسٌ لا يَعرفون من العربيَّةِ حرفاً، ولا من الفِقْهِ فرعاً، ولا في الاصطلاحِ نوعاً، وإنما اقْتَحَمُوا العَقَبَةَ ولا كالسارقِ الظَّريف بجرأةِ بالغةٍ وفراهةٍ، ودعوى واسعةٍ وصفاقةٍ، ومشوا على الأرض بأُنوفٍ شَامِخَةٍ وأفكارٍ متلاطِمَةٍ، وعند المُفَاتَحَةِ يَضِيقُونَ ذَرْعاً، ويُوَسِّعُونك لوماً وقدحاً، فخبطوا في الرِّوايةِ خَبْطَ عَشْوَاءَ في: التَّصحيحِ والتَّضعيفِ ومستكره الفَهْمِ والتأْويلِ، وسرعة الحُكْمِ بلا استقراء والنَّفي بلا إحاطة، إلى غير ذلك في فَلاَةٍ مُضِلَّةٍ، من وجوه العبثِ، وضُروب المُنَاكَدَةِ والهوس.

وهذا شأْن من يَقْتَحِمُ قُحماً ليس من رجالِهَا، وَيَلْبَسُ ثِيَابَ الكُبراء متعثراً بأذيالها. فإلى اللهِ الشَّكْوَى من تَطَاوُلِ أهلِ زماني من الركالةِ، على يَنبُوعِ الإسلام. وقد شَغَلُوا العُلماءَ بالتَّعقيبِ عليهم، وإبطال رَحَضِهِم، وَدَحْضِ مَزَلَّتهم.

ومن سماجتِهِم: البِدارُ إلى التَّأْليفِ في أوائلِ الطَّلَبِ ثم هو يرسم على طرَّتِه: تصنيف أبي فلان . . . سَامَحَهُ اللهُ وَغَفَرَ له ولوالديه ولمشايخه، وأعْرِفُ منهم من لم يَدْرُس على شيخٍ، ولكن هذا من شدَّةِ التِّيه، والبَأْو والتَّمَشْيُخ.

قال الأوزاعيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (كان هذا العلمُ كريماً بِمُلاَقَاةِ الرِّجالِ فلمَّا صار في الكتب، صِرْتَ تَجِدُهُ عند العبد والأعرابي)[1].

ومِنْ أَقْبَحِ تناقضهم ـ والحمد لله على عصرٍ زادُ التَّناقضِ فيه نَافِقٌ ـ أن يتعلَّقَ بالسُّنَّةِ وعُلومِهَا مُتَعَلِّقٌ، وهو عاضٌّ على نواقضِهَا: من الخَلْفِيَّة في

---

(١) «السير» للذهبي: (٧/ ١١٤). وانظر: «مقدمة الكامل»: (ص١٤٥)، و«دراسات في الحديث النبوي»: (ص٣٠٠).

الاعتقادِ، والعَصَبيَّةِ المذهبيَّةِ ونَصْبِ العِدَاءِ للسَّلَفِيِّين، وَحَرْبٍ عوانٍ على السَّلَفِيَّةِ، وأما تلك الكُنَىٰ الطَّرِبَة، كُنَىٰ العَبِيدِ والطُّرُقِيَّةِ: رخوة متخاذلة تَنْفُرُ عنها النُّفُوسُ الأبِيَّة. فإليك في نقدِ مَنْ تَكَنَّى بأبي السَّعَادَاتِ، ونحوها من الكُنَىٰ الأعجمية ـ لِلعَلاَّمَةِ السَّلفي الشَّيخ محمد بشير الإبراهيمي الجزائري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إذ يقول:

(مِن سُنَنِ العَرَبِ أنهم يَجعلون الاسم سِمَةً للطُّفولة، والكُنْيَةَ عنواناً على الرُّجولة. لذلك كانوا لا يَكْتَنُون إلا بِنِتَاجِ الأصلاب وَثَمَرَاتِ الأرحام من بنين وبنات، لأنها الامتدادُ الطَّبيعيُّ لتاريخِ الحياةِ بهم، ولا يَرْضَوْنَ بهذه الكُنَىٰ والألقابِ الرَّخوة إلاَّ لعبيدِهِم؛ وما راجت هذه الكُنَىٰ والألقابُ المُهلهلةُ بين المسلمين إلا يومَ تراخت العُرَىٰ الشَّاذَّةُ لمجتمعهم، فَرَاجَ فيهم التَّخَنُّثُ في الشَّمائل والتَّأَنُّثُ في الطِّبَاعِ والارتخاءُ في العزائمِ، والنِّفَاقُ في الدِّينِ؛ ويومَ نسي المسلمونَ أنفُسَهَم فأضَاعوا الأعمالَ التي يَتَمَجَّد بها الرِّجال، وأخذوا بالسَّفَاسِفِ التي يَتَلَهَّى بها الأطفال؛ وفاتتهُمُ العَظَمَةُ الحقيقيَّةُ فالتَمَسُوها في الأسماءِ والكُنَىٰ والألقابِ؛ ولقد كان العَرَبُ صُخوراً وجنادِلَ يوم كان من أسمائِهِم صَخْرٌ وجندَلَةٌ؛ وكانوا غُصَصاً وسُموماً يوم كان فيهم مُرَّةٌ وحنظلةٌ؛ وكانوا أشواكاً وأحساكاً يوم كان فيهم قَتَادَةُ وَعَوْسَجَةُ. فانظر ما هم اليوم؟ وانظر أيَّ أثرٍ تتركه الأسماءُ في المُسمَّياتِ؟ واعتبر ذلك في كلمة «سَيِّدِي» وأنها ما رَاجَت بيننا وشاعَتْ فينا إلا يوم أضعْنَا السِّيادة، وأفْلَتَتْ من أيدِينا القِيَادَةُ. ولماذا لم تَشِعْ في المسلمين يوم كانوا سَادَةَ الدُّنيا على الحقيقةِ؛ ولو قالها قائل لِعُمَرَ لَهَاجَتْ شِرَّتُهُ، وَلَبَادَرَتْ بالجوابِ دِرَّتُهُ).

ولا تَسْتَكْثِرِ مقالي هذا فهو امتداد لشَكْوَى عن أئمة مضوا كابن فارس، والذَّهبي، والسَّخاوي، وغيرهم، في أعلامٍ أنَّىٰ لنا اللحوق في ركابهم:

لا تَأْتِيَنَّ بِذِكْرِنَا مع ذِكْرِهِم

ليس الصَّحيحُ إذا مشى كالمقْعَدِ

وأَسْتَغْفِرُ اللهَ من أحوالِنَا إذا رأينا ما لديهم من المعالي والعوالي، والصِّدقِ في الطَّلَبِ، وصِدْقِ اللهج، فحقّاً لهم صاروا أئمة أعلاماً يُسْتَضَاءُ بنورهم، فما يملأ العين بعدهم ومن سار على نهجهم ـ إلا التُّراب أو من تحت التراب.

وقال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ترجمةِ مِسْعَرِ بن كِدَام المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

(... ليس طلب الحديث اليومَ على الوضع المُتَعَارَفِ عليه من حَيِّزِ طلب العلم، بل اصطلاحٌ وطلبُ أسانيدَ عاليةٍ وأخذٌ من شيخٍ لا يعي، وتسميعٌ لطفل يلعب ولا يفهم أو لرضيعٍ يبكي، أو لفقيهٍ يتحدث مع حَدَثٍ، أو آخر ينسخ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنُّعاس، والقارىء إن كانت له مشارَكَةٌ فليس عنده من الفضيلةِ أكثرَ من قراءة ما في الجزء سواء تَصَحَّف عليه الاسمُ، أو اختبط المتنُ، أو كان من الموضوعات، فالعلم عن هؤلاء بِمَعْزِلٍ، والعمل لا أكاد أراه، بل أرى أموراً سيئة، نسأل الله العفو) اهـ.

وكان الفِرْيَابي: محمد بن يوسف، يَمْشِي مع ابن عُيَيْنَةَ فقال لي: يا محمد، ما يزهدني فيك إلا طلب الحديث، قلت: فأنت يا أبا محمد، أيُّ شيءٍ كنت تعمل إلا طلب الحديث؟ فقال: كنت إذ ذاك صبياً لا أعقل.

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بعد هذا:

(قلت إذا كان مِثْلُ هذا الإمام يقول هذه المقالة في زَمَنِ التَّابعين، أو بعدهم بيسير، وطلب الحديث مضبوط باتِّفاق، والأخذ عن الأثبات الأئمة، فكيف لو رأى سفيان ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ طَلَبَةَ الحديثِ في وقتِنَا وما هم عليه من الهَنَاتِ والتَّخَبُّطِ، والأخذِ عن جَهَلَةِ بني آدم، وتسميعِ ابنِ شَهْرٍ:

وأمَّا الخِيَامُ فإنها كخيامهم

وأرى نساء الحي غيرَ نسائها) اهـ

وفي ترجمة إسحاق بن راهويه، قال أبو عبد الله الحاكم:

(إسحاق، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى، هؤلاء دَفَنُوا كتبهم).

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ بعده:

(قلت: هذا فَعَلَهُ عِدَّةٌ من الأئمة، وهو دالٌّ أنهم لا يرون نَقْلَ العِلْمَ وِجَادَةً فإن الخَطَّ قد يَتَصَحَّفُ على النَّاقل، ويمكن أن يُزَاد في الخَطِّ حَرْفٌ فيُغَيِّرُ المعنى، ونحو ذلك. وأما اليوم فقد اتَّسع الخرق وقَلَّ تحصيلُ العِلْمِ من أفواهِ الرِّجالِ، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبَعْضُ النَّقَلَةِ للمسائلِ قد لا يُحْسِنُ أن يتهجىٰ) اهـ.

وقال عثمانُ بن سعيد الدَّارمي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٨٠هـ رحمه الله تعالىٰ:

(مَنْ لم يجمع حديثَ شُعبةَ وسفيان ومالكٍ وحماد بن زيد وسفيان بن عُيينة فهو مُفْلِسٌ في الحديثِ ـ يريد أنه ما بلغ درجةَ الحفاظ ـ).

وقال الذَّهَبِيُّ بعده:

(وبلا ريب، أن من جَمَعَ عِلْمَ هؤلاء الخمسة، وأحاط بسائرِ حديثهم وكَتَبه عالياً ونازلاً، وفهم علله، فقد أحاط بِشَطْرِ السُّنَّةِ النَّبوية، بل بأكثر من ذلك، وقد عَدُم في زماننا من ينهض بهذا، وببعضه. فنسأل اللهَ المغفرة.

وأيضاً لو أراد أحدٌ أن يَتَبَّع حديث الثوري وحده ويكتبه بأسانيد نفسه على طولها، ويبيِّن صحيحه من سقيمه، لكان يجيء مسنده في عشر مجلدات.

وإنَّما شأن المُحَدِّثِ اليوم الاعتناءُ بالدواوين السِّتَّةِ، ومسندِ أحمد بن حنبل، وسُننِ البيهقي، وضبطُ متونها وأسانيدها ثم لا ينتفع بذلك حتى يَتَّقي ربه، ويَدِين بالحديثِ، فعلى علم الحديثِ وعلمائِهِ لِيَبْكِ من كان باكياً، فقد

عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ، فَلْيَسْعَ امرؤ في فكاك رقبته من النَّارِ، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم العلم ليس هو بكثرة الرِّواية، ولكنه نور يقذفه الله في القلب وشرطُه الاتِّباع، والفرارُ من الهوى والابتداعِ، وفقنا اللهُ وإيَّاكم لطاعتِهِ) اهـ.

وقال الخطيبُ البغدادي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في فاتحة كتابه «الجامع»:

(وقد رأيتُ خَلْقاً من أهلِ هذا الزَّمان، ينتسبون إلى الحديثِ، وَيَعُدُّون أنفُسَهُم من أهْلِهِ، المتخصصين بسماعِهِ ونقلِهِ، وهم أبْعَدُ النَّاسِ مما يدَّعون، وأقلهم معرفة بما إليه يَنتَسِبُون، يرى الواحدُ منهم إذا كتب عدداً قليلاً من الأجزاءِ، واشتغل بالسَّماعِ بُرْهَة يَسِيرةً من الدَّهرِ، أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولمَّا يُجْهِدْ نفسه ويُتْعِبْها في طِلابه، ولا لَحِقَتْه مَشَقَّةُ الحفظ لصنوفه وأبوابِهِ.

وهم ـ مع قِلَّةِ كَتْبهم له، وعدم معرفتهم به ـ أعظمُ النَّاسُ كِبْراً، وأشدُّ الخَلْقِ تِيهاً وعُجْباً، لا يُراعون لشيخٍ حُرمةً ولا يُوجبون لطالبٍ ذِمَّةً، يَخْرُقون بالراوين، ويُعَنِّفُونَ على المتعلِّمين، خلاف ما يقتضيه العِلْمُ الذي سمعوه، وضدَّ الواجب مما يَلْزَمُهم أن يفعلوه . . .) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ رحمه الله تعالىٰ في خطبة كتابه: «الكفاية» ما نصه:

(أما بعد إن الله تبارك وتعالىٰ أنقذ الخلق من نائرة الجهل، وخلص الورى من زخارف الضلالة، بالكتاب الناطق، والوحي الصادق، المنزلين على سيد الورى، نبينا محمد المصطفى، ثم أوجب النجاة من النار، وأبعد عن منزل الذل والخسار، لمن أطاعه في امتثال ما أمر، والكف عما عنه نهى وزجر، فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ وطاعة الله «في طاعة رسوله» وطاعة رسوله في اتباع سننه، إذ هي النور البهي، والأمر

الجلي، والحجة الواضحة، والمحجة اللائحة، من تمسك بها اهتدى ومن عدل عنها ضل وغوى.

ولما كان ثابت السنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار، ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في علم أُصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها، وقد استفرغت «طائفة من أهل» زماننا وسعها، في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، «وينظر وانظر» السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط «ما في السنن من» الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه و«اقتصروا على كتبه في الصحف و» رسمه، فهم أغمار، وحملة أسفار، قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلى البلدان البعيدة، «وهان عليهم الدأب» والكلال، واستوطئوا مركب الحل والارتحال وبذلوا الأنفس والأموال وركبوا المخاوف «والأهوال» شعث الرؤس شحب الألوان، خمص البطون نواحل الأبدان، يقطعون أوقاتهم بالسير في «البلاد طلباً لما» علا من الإسناد، لا يريدون شيئاً سواه، ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأُخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله، والمذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزاً،

والعمل بروايته واجباً، إذا كان السماع ثابتاً، والإسناد متقدماً عالياً، فجرَّ هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتى ذم الحديث وأهله بعض من ارتسم بالفتوى في الدين، ورأى عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين، بصدوفه عن الآثار إلى الرأي المرذول، وتحكمه في الدين برأيه المعلول، وذلك منه غاية الجهل، ونهاية التقصير عن مرتبة «الفضل، ينتسب إلى قوم تهيبوا كدّ الطلب» ومعاناة ما فيه من المشقة والنصب، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها، فجانبوا ما استثقلوا، وعادوا ما جهلوا، وآثروا الدعة، واستلذوا الراحة، ثم تصدروا في المجالس قبل الحين الذي يستحقونه، وأخذوا أنفسهم بالطعن على العلم الذي لا يحسنونه، إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها، كفي مؤونة جمعها، من غير سماع لها، ولا معرفة بحال ناقلها، وإن حفظ شيئاً منها خلط الغث بالسمين، وألحق الصحيح «بالسقيم، وإن قلب عليه إسناد خبر، أو سئل عن علة تتعلق بأثر، تحير واختلط» وعبث بلحيته وامتخط، تورية عن مستور جهالته، فهو كالحمار في طاحونته، ثم رأى ممن يحفظ الحديث ويعانيه، ما ليس في وسعه الجريان فيه، فلجأ إلى الازدراء بفرسانه، واعتصم بالطعن على الراكضين في ميدانه.

كما أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخرقي أنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الختلي قال حدثنا أبو العباس أحمد بن علي الأبار قال: رأيت بالأهواء رجلاً حف شاربه، وأظنه قد اشترى كتباً وتعبأ للفتيا فذكروا أصحاب الحديث، فقال: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئاً. فقلت له: أنت لا تحسن تصلي، قال: أنا! قلت: نعم. قلت: إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا

افتتحت «الصلاة» ورفعت يديك؟ فسكت، فقلت: وإيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا وضعت يديك على ركبتيك؟ فسكت، قلت: إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟ فسكت ـ

قلت: مالك لا تكلم؟ ألم أقل لك إنك لا تحسن تصلي؟ «أنت» إنما قيل لك تصلي الغداة ركعتين والظهر أربعاً، فالزم ذا خير لك من أن تذكر أصحاب الحديث فلست بشيء ولا تحسن شيئاً.

فهذا المذكور مثله في الفقهاء كمثل من تقدم ذكرنا له ممن انتسب إلى الحديث ولم يعلق «به منه غير سماعه وكتبه دون نظره في» أنواع علمه.

وأما المحققون فيه، المتخصصون به، فهم الأئمة العلماء والسادة الفهماء «أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة» حفظوا على الأُمة أحكام الرسول وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه «وميزوا محكمه ومتشابهه» ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف «الأُمور أحواله في يقظته ومنامه» وقعوده وقيامه وملبسه ومركبه، ومأْكله ومشربه، حتى القلامة من ظفره «ما كان يصنع بها والنخاعة من فيه كيف» كان يلفظها، وقوله عند كل فعل يحدثه، ولدى كل موقف يشهده، تعظيماً لقدره «صلى الله عليه وسلم ومعرفة بشرف ما» ذكر عنه وعزي إليه، وحفظوا مناقب صحابته ومآثر عشيرته وجاؤا بسير الأنبياء «ومقامات الأولياء واختلاف الفقهاء» ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها «من معادنها والنظر في طرقها لبطلت الشريعة» وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة، فمن عرف للإسلام حقه، وأوجب للدين حرمته، أكبر أن يحتقر من عظم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضليته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعية

الدين، وخزنة العلم، الذين ذكرهم الله تعالىٰ في كتابه فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ وكفى المحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم رسول الله ﷺ، وذكره متصلاً بذكره ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ، وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾. والواجب على من خصه الله تعالىٰ بهذه الرتبة وبلغه إلى هذه المنزلة، أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ﷺ وسننه وطلبها من مظانها، وحملها عن أهلها، والتفقه بها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها، والتأدب بآدابها، ويصدف عما يقل نفعه وتبعد فائدته، من طلب الشواذ والمنكرات، وتتبع الأباطيل والموضوعات ويؤت «الحديث حقه من الدراسة والحفظ، والتهذيب والضبط، ويتميز بما تقتضيه حاله، ويعود عليه زينه وجماله) انتهى.

وقال السَّخاويُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[1] نقلاً عن بعضِ أئمةِ الحديثِ بعد بيانِ رَسْمِ المُحَدِّثِ الذي يستحق وظائفَ المَدارِسِ الحَدِيثِيَّةِ تطبيقاً لشرطِ وَاقِفِهَا: (وأمَّا إذا كان على رأْسِهِ طَيْلَسَانٌ، وفي رِجْلَيْهِ نَبْلان، وَصَحِبَ أميراً من أُمراءِ الزَّمانِ، أو من تحلى بلؤلؤٍ ومرجانٍ، أو بثيابٍ ذات ألوان، فحصل تَدْرِيسَ حديث بالإفك والبُهتان، وجعل نفسَهُ لعبةً للصِّبيان، لا يفهم ما يُقْرَأُ عليه من جزءٍ ولا ديوانٍ، فهذا لا يُطْلَقُ عليه اسم مُحدِّث بل ولا إنسان، وإنه مع الجهالة آكِلُ حرام، فإنْ استحلَّه خرج من دينِ الإسلام) انتهى.

(والظاهر أنَّها نفثةُ مصدورٍ، ورميةُ معذورٍ، وبها يَتَسَلَّى القائمُ في هذا الزَّمان بتحقيق هذا الشأْن مع قِلَّةِ الأعوانِ، وكثرةِ الحسد والخذلان، والله المستعان وعليه التُّكلان) اهـ.

---

(١) «فتح المغيث»: (١/ ٤٥).

ومنها: أفَاعِيلُ أُغَيْلمة أخذوا يُقَهْقِهُون على كراسي التَّعليم بغرائِبَ يبدونها أو يبتدؤن اختراعها، فَشَغَلُوا أهلَ العِلْمِ بصدِّها وافتراعها. امْتَطَوا بيداءَ الكذب، وهي قاعٌ صَفْصَفٌ لا تنتهي أطرافها، وسالكها لا يبرح مكانه، ظَنَّ المِسكين أنه قد ركب نفسَه فسارتْ به إلى ساحةِ العِلْمِ ورياضه، لكنَّ واقعَ حالِهِ أن نَفْسَهُ قَدْ رَكِبَتْهُ ونازَعَتْهُ، فكلَّما أراد أن يسيرَ إلى الأمامِ خُطوةً جَرَّتْهُ إلى الوراءِ خُطواتٍ، فأضحى في رائعة النهار عُرْياً عن الفضائلِ، واضْمَحَلَّ بين الملا كضرطةِ عِيرٍ في العَرَاءِ؟

إذ يعيش لهذا الضَّرب الهابِطِ إلى الدَّرَكَاتِ حَمَلَةُ الشُّعاعِ الهابطِ من فوقِ سبعِ سمٰواتٍ، فما من فِرْيَةٍ يقوم «متعالم» باختراعِها إلا ويبتدرها عالمٌ لافتراعِهَا فتتهَاوى أسماؤهم أفق الواقع ضحايا لأهلِ السُّنَّةِ. والحمدُ للهِ الَّذي بنعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحات.

وقد سمعنا بهذا عجائب، يُسْتَحَيى من ذكرِهَا، منها: أن مُعَمَّماً دَهَشَ الطُّلَّابُ بعجيبِ استحضارِهِ لِرُواةِ السُّنَنِ ومخرجيها، فكان يقول: هذا الحديث، رواه عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ كذا من الصَّحابةِ ـ رضي اللهُ عنهم ـ، فيذكرهم، وأخرجه فلان وفلان.

وكانوا لا يُوَثِّقُونَ قَوْلَهُ، استعظاماً أن يَخْتَلِقَ مُعمَّم، وذكروا لي ذلك على سبيلِ الإعجابِ به، فأرشدتُهم إلى التَّوْثِيقِ ففعلوا، فافتضح وتلاشى درسُهُ حتى ضاق به مَعْقِلُ العِلْمِ وهَرَب.

فأين هؤلاء الكَذَبةُ المتشبعون بما لم يُعْطَوا من هدي السَّلَفِ ـ رضي اللهعنهم ـ في أمانتِهم، وتحرِّيهم؟

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف»[1]، وابن نصرِ المروزي في «تعظيم قَدْرِ الصَّلاة»[2] بسندهما إلى: ميمون بن أبي شبيب المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨٣هـ، قال: (وأردتُ مرةً أن أكتبَ كتاباً، فذكَرْتُ كلمةً إن كتبتُها زَيَّنتْ كتابي، وأكونُ قد كذبت، وإن تركتُها قَبَّحْتُ كتابي، وأكونُ قد صدقت، فأجمعتُ على تركِها، فَنُودِيتُ من جانبِ البَيْتِ ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ .) اهـ.

ومن أنواعِ زَغَلِهِمْ في التَّحقيقِ: وهو مبحث نفيس قَلَّ مَنْ لَحَظَهُ من المُتأخِّرينَ، فوقعوا في التَّوهيم وهم الواهمون.

ذلك أن كُتُبَ السُّنَّةِ المُشَرَّفَةِ في بعضِ نُسَخِها اختلاف؛ لاختلافِ رُواتها، فقد يكون الخلافُ في بابٍ بأكمله، أو في حديث أو في لفظ منه، وهكذا.

كما في روايات «الموطأ» ومجموع رواياتِهِ نحوٌ من العشرين تجد الحديثَ عنها مبسوطاً في مقدمة «أوجز المسالك»: (ص٤٩ ـ ٥٩).

ورِوايات البخاري، وقد حرَّر الخلافَ أيما تحرير شيخُ هذه الصِّناعةِ وإمامُ الجماعةِ، الحافظُ ابن حجر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «فتح الباري» ومقدمته: «هدي السَّاري». وإن كانت رِوايةُ ابن سعادة عن صهرِهِ الصدفي، قد فاتته.

ولهذا فإن القَسْطَلَّاني في شرحه «إرشاد السَّاري» قد امتاز بأنه وضع شرحه على نسخةِ «اليونيني» المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠١هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، والتي قابلها على عِدةِ نسخ، وبيَّن الفروق بينها.

---

(١) (٢/ ١٣٦).

(٢) (٢/ ٩٧٤، رقم١٠٥٨).

وقد ألَّف جمالُ الدِّينِ يوسفُ بن عبدِ الهادي المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٩هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ كتاباً في «اختلافِ رواياتِ البخاري . . . » .

وهكذا القول في بقيَّةِ كُتُبِ السُّنن ، وقد بَيَّن رواتَها ابنُ نقطة المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٩هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ ، ولبعض الطَّلَبَةِ المعاصرين رسالةٌ باسم «الأُصول السِّتةُ رواتُها ، ونُسَخُها» .

ولبعضِ المغاربةِ رسالةٌ باسم «مدرسة الإمامِ البخاريِّ في المغربِ» .

بما حَرَّرتُ خُلاصَتَهُ في «التَّأْصيل لأُصولِ التَّخريج وقواعِدِ الجرح والتعديل» .

وقد وقع أقوامٌ في أغاليطَ نـتَجَتْ من غفلتهم عن هذا .

فمثلاً يَعْزو إمامٌ مُطَّلِعٌ : الحديثَ إلى سننِ أبي داود ، رواية ابن دَاسَة ، فيأْتي محققٌ معاصرٌ ، فيرجعُ إلى سُنَنِ أبي داود المطبوعةِ ، وهي من رواية «اللؤلؤيِّ» فيُقَيِّد سطورَ التَّوهيم حينما لا يجد الحديث فيها ، وهو الواهم وهكذا .

ومثاله أيضاً ، أن النَّسائيَّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ ، له «السُّننُ الكُبرى» ، ثم مختصَرُها لتلميذِهِ ابنِ السني وهي على الصَّحيحِ باسم «المُجْتبىٰ» أو «المُجْتنىٰ» ، وقد اشتهرت باسم «سنن النَّسائيِّ الصُّغرى» .

والحافظان : المُنذريُّ ، ثم المِزِّيُّ ، إذا قالا في حديثٍ أخرجه النَّسائيُّ ، فإنما يقصدان به الكُبرى دون الصُّغرى . ثم يأْتي مُتعالِمٌ فيقول في حديثٍ : ليس في «سنن النَّسائيِّ يقْصد الصُّغرى التي اختصرها تلميذُهُ : ابنُ السني فيُوَهِّم «المُنذريَّ» وغَيْرَه ، وهو الواهم الغالط .

وانظر مقدمة العالِمِ القانِتِ الشَّيخِ عبدِ الصَّمدِ شرف الدِّينِ الكتبي لكتاب «تحفة الأشراف» : (١/ ١٨) والله الموفق .

ومنها: أن الحديثَ قد يكون في زُوَيَّةٍ من صحيحِ البخاريِّ، أو صحيحِ مسلمٍ، أو غيرِهما، ـ رحم اللهُ الجميع ـ فينتزعه عالمٌ في كتابه، فيأتي متفاصح بالتَّحقيق فيرجع إلى مَظِنَّتِهِ من صحيحِ البخاريِّ مثلاً فلا يجده فَيَتَدَارَكُ على المؤلِّفِ بالتَّوهيم، بل قد يكون في مَظِنَّتِهِ، لكن لجهله، ولِيُشْفِيَ غِلَّته المشحُونَة بسوءِ معتقده: يثلب بالتَّوهيم، والتعقيبِ الكاذِبِ وهكذا.

ومن أسوأ الأمثِلَةِ المعاصرةِ ما آلم أهلَ العِلْمِ من العَهْدِ بتحقيق عدد من مؤلَّفاتِ الشَّيْخِ محمَّدِ بن عبدِ الوَهَّابِ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ إلى بعضِ المَغْرُورِينَ، فأخذوا يُوَهِّمون الشَّيخَ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ وهم الواهمون في العزو، والتَّخريج. وكانت وقعتْ لهم عباراتُ تجديعٍ لكنها طمست. ومن زَغَلِهِم في التَّحقيق لها[1]:

أن الشَّيخَ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ عزى حديث أنس ـ رضي اللهُ عنه ـ في كسرِ عَمَّتِهِ الرُّبَيِّع: ثَنِيَّةَ جاريةٍ ـ إلى الصَّحِيحَيْنِ فقال: (متفق عليه).

قال المُعَلِّقُ: (قُلْتُ: لم يُخَرِّج الحديثَ مسلمٌ، فقول الشَّيخِ: «متفق عليه» وَهْم) اهـ.

والحديثُ موجودٌ في «صحيح مسلم»: كتاب القسامة.

ومنها حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «أن رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ سَابَقَ بالخيلِ، وراهن»، رواه أحمد.

قال المُعَلِّقُ: (لم أجده في المسند).

ما لنا ولهؤلاءِ شَغَلُونا برخيصِ عِلْمِهِم: إنَّ البُغَاثَ بأرضِنَا يَسْتَنسِرُ؟

---

(١) للشيخ عبد الله بن محمد الدويش رسالة باسم «التنبيهات ...» عقدها في نحو ثلاثين تنبيهاً، منها ما ذكرته في هذين الحديثين.

وهُنا أقولُ بكل وُضُوحٍ إنَّ هؤلاءِ وأمثالَهم كثيرٌ، يَنطَوون على طرقٍ ومشارِبَ يرفضها الإسلامُ، وإنَّ في جوانبِهِم رُمَاةً، وهم يَثْقِفون لهم الرِّمَاحَ، ونحنُ الهَدَفُ. فهل من مُتَيَقِّظٍ مُتَجرِّدٍ من حظوظ النَّفسِ، يُزكي مَعَاقِلَ العِلْمِ منهم، قبل أن يَدِبَّ فيها الدَّاء؟

٥ ـ وأمَّا في الفِقْهِيَّاتِ: علمِ أحكامِ أفعالِ العِبَادِ في النَّشْأتَيْن، ومبدأ السَّعادتين، فهو باب وَلَجَ معه صُنوفٌ من البَشَرِ:

فقيه مُترخِّص، وآخر آخذ بالشَّاذِّ والقولِ المهجورِ، وثالث لا يدري اصطلاحَ الفقيه في عبارتِهِ، ورابع فَقَاهَتُهُ بالتَّشهِي، وجماعُ ذلك في أمرين:

مُتعالم في الفقهِ لا يَدْريه، فهذا غايته الجهل.

وتلميذ من «مدرسةِ الفقهِ العصرانيَّةِ» موئلِ الإفراز للزيغ بصلابة جبين، وهذا والله أمَرُّ الأمرَيْن؛ لأنَّه دخل هذه المدرسة أُناسٌ شهروا، فَنَفَخَ في بُوقِهِم الكافرون، حتى نفذوا عن طريقِهِم، بإنزال الشَّرع المُبَدَّلِ، والشَّرعِ المؤوَّل، محلَّ الشَّرْعِ المُنَزَّل، من عِدَّةِ طُرُقٍ رتبها القاسطون.

قال أبو العلاء:

وكم من فقيهٍ خَابِطٍ في ضلالةٍ

وحجَّتُه فيها الكتابُ المُنزل

وهذا تِبْيان[1] لبعضها:

---

(١) فائدة: تبيان، وتلقاء، بكسر التاء فيهما، على وزن «تِفْعَال» وعند بعضهم لم يأت بكسر التاء إلا هذان الحرفان، وما سواهما بفتحها مثل: تَذْكار. وقد وقع سبق قلم في «مرويات دعاء ختم القرآن» في وزن هذا الحرف، فليصحح. وانظر: «لامية الأفعال»، وتفسير الطبري لآية الأعراف. وغيرهما. والله أعلم.

أ ـ «دَعْوَى تَغَيُّر الفتوى بتغيرِ الزَّمان».

وقد بسطت في «فائت الفقيه» القولَ فيها في مبحثٍ: «بِسَاط الحال وأثره في الأحكامِ» بما خلاصته:

أن هذه قاعدةٌ صوريةٌ لا حقيقية؛ إذ أن جميع من يَذْكُرُها من الفقهاء، الماتنين، والشَّارحين، يقيدونها بخصوصِ تغيُّر الأعراف.

وابن القيِّمِ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ توسَّع في ضَرْبِ المثال لها[١]، بما لا يُسَلَّمُ له؛ لأنها من هذا الباب، أو من باب تخصيصِ العام بِنَصٍّ مِثْلِهِ، أو لتغيُّرِ النيَّات، وهكذا.

ولهذا فإنَّه في موضعٍ آخر[٢]، أتى بما يُقَيِّد هذا الإطلاق؛ إذ جعل الأحكام على مجموعتين:

أحكامٌ ذاتُ نصٍّ فلا يَنسَحِب عليها هذا التأصيل.

وأحكام اجتهاديةٌ تتغير بتغير الأعراف، وهذا مما تتغير به الفتوى بتغير الزَّمان والأحوال . . .[٣].

والعَصْرانيون دخلوا من هذا التَّقْعِيدِ الصُّوري إلى أوسع الأبواب فأخْضَعُوا النُّصوصَ ذاتِ الدِّلالةِ القطعيَّةِ كآياتِ الحدودِ في: السَّرِقَةِ، والزِّنا، ونحوِهما، بإيقافِ إقامَةِ الحُدود؛ لتغيُّر الزَّمان وهكذا مما نِهَايَتُهُ انسلاخٌ من الشَّرعِ تحت سُرَادِقِ مَوْهُوم.

ب ـ كلمةُ حقٍّ يُراد بها باطلٌ، وهي الدَّعوةُ إلى «فتح باب الاجتهاد»، وهذه من أعظم مداخلِ الاستعمارِ للاقترابِ بالإسلامِ من أفانينِ المدنيَّة الحاضرة.

---

(١) «إعلام الموقعين»: (٣/ ١٤ ـ ١٠٧).

(٢) «إغاثة اللهفان».

(٣) في كتاب «مفهوم تجديد الدين» لبسطامي محمد سعيد. بيان شافي.

ج ـ «التَّلْفِيقُ المذهبيُّ» بالشُّذُوذِ والتَّرَخُّصِ، بمعنى التقاط رُخَصِ المذاهبِ، والأقوال المهجورة، لتلاقيها مع «النظرةِ التبريرية» لواقع المسلمين اليوم.

ولهذا مبحث مستقلٌ فانتظره في «المبحث الثالث».

د ـ الدَّعوةُ إلى «تَقْنِينِ الشَّريعةِ»، وَوَقْفِ تحكيمها بدعوى عدم تقنينها. وهي دعوى تَعَلُّلِيَّة «للمماطلة في تحكيمها»، مكشوفة الغاية: الرَّفض الأبدي لتحكيم الشَّريعة من حال مدَّعي عدم التَّقنين.

وفي «فقهِ النوازل» أفردت هذه النَّازلة بالبحث، وَبَيَّنْتُ غلط من غفل عن «الإلزام».

هـ ـ «التَّأْويلُ لنصوصِ الأحكامِ»، وهو في البُطلان كظاهرة التَّأْويلِ لنصوصِ الأسماء والصِّفات، ومفاده: لَيُّ أعْنَاقِ النُّصوصِ عن معانيها، وتحميلُها ما لا تحتمله، وحملُها على الوجوه البارِدَةِ، والآراءِ المُتَعَسِّفَةِ المنكودة، بما لا تطيقه لغة العرب في سنن كلامها ومناحي لسانها.

و ـ مقارنةُ الإسلام بغيره من القوانينِ الكافرة، والأديانِ الباطلة، وهذه فتنةٌ تَرَقَّتْ إلى رُؤوسِ أساتذةِ الجامعات، وتَسَرَّبتْ منهم إلى طُلابها؛ لإظهارِ فضل الشَّريعة زَعَمُوا[1]!

فانظر مِئَاتِ الرسائلِ الجامعيةِ، والكُتب الحرة بمقارناتها التي يظهر في العديدِ منها: ضَعْفُ موقف الكاتب ـ لقصوره ـ من بيان ظهور حكم الإسلام في مسألةٍ ما على الدِّين كلِّه. وهذا من أعْظَمِ الأبوابِ التي يدخل منها الدَّاخِلُ على الإسلامِ والمسلمينَ مع ما فيه من تَرْقِيقِ الدِّيَانَةِ، وَكَسْرِ

(١) انظر مبحثاً نفيساً في إبطال هذه الظاهرة في كتاب سعدي أبو جيب: «دراسة في . . .».

حاجز النُّفرة من الكُفْرِ والكافرين، والبغضاء لهم.

(وكان الإمامُ أحمد[١] ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يكرهُ التَّصدِّي لمجادلة المُبْتَدِعَة، حكى عنه الغزاليُّ في كتاب «المنقذ»[٢] أنه أنكر على الحارث المحاسبي، تصنيفه في الردِّ على المُعتزلةِ، فقال الحارثُ: الرَّدُّ على البدعةِ فرضٌ، فقال أحمد: نعم، ولكن حكيت شُبْهَتهم أولاً ثم أجَبْتَ عنها، فلا يُؤمن أن يطالع الشُّبْهَةَ من تَعْلَقُ بِفَهْمِهِ ولا يَلْتَفِت إلى الجواب، أو ينظر إلى الجوابِ، ولا يفهم كنهه، قال الغزالي: وما ذكره أحمد حق، ولكن في شبهةٍ لم تنتشر ولم تشتهر، أمَّا إذا انتشرت فالجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب إلَّا بَعْدَ الحكاية) اهـ.

فعسى اللهُ أن يُوفِّقَ من شاء من عبادِهِ القائمين على العملِ في الجامعات ليُولُوا هذا الموضوع حقّه من التَّأمُّلِ والبحث، لنصححَ مسارنا، ونبتعدَ عن اجترارِ أخطاء غيرنا. واللهُ المستعان.

ز ـ التَّرَدُّدُ بين إثباتِ القياس وَنَفْيه، والاتِّكاءُ في نفيه على مذهب الظاهرية، وانتصار ابن حزم له، وهو مذهب الرَّافضة.

ومن العجيب، أن ابنَ حزمٍ، وهو يَشْتَدُّ على مخالفيه، هو في حقيقة حاله يأخذ بالقياس في مقامين:

الأول: في الاعتقاد، ومَنْ نَظَرَ في كتابِهِ في: «المِلَل»، عَلِمَ ذلك.

الثاني: في كتابِهِ «المحلَّى» يُلْزِمُ مخالفيه في مواضع بالقياس، ومعلوم في آداب البحثِ والمُناظرةِ، وأُصولِ الجدل، أنه لا يُلْزِم أحدُ المُتناظِرَيْنِ صاحِبَهُ إلا بما يعتقده، ويقول به لأن الغرضَ الوصول إلى

---

(١) «تراجم الرجال» لمحمد الخضر حسين: (ص٨٣).

(٢) اسمه: «المنقذ من الضلال»، مطبوع، وهو فيه: (ص١٨).

الحقِّ، لا الظُّهور على الخَصْمِ.

ح ـ ومن أبلده مسلك «حَشْوِيَّةِ الفروع»[1]، وهم الذين يُخَرِّجُون الفروع على الفروعِ المختلف فيها، لا على القواعدِ والأُصول. وإذا أنعمتَ النَّظرَ في عددٍ من أبحاثِ طُلَّابِ العَصْرِ وجدتهم كذلك، فإذا وجد تفريعاً فقهياً مختلَفاً فيه، أخذ يُنَظِّر النَّازلة عليه، ويُلحِقُ حكمها بحكمه مشتداً فرحه، وهو بناءٌ على أساسٍ هارٍ. وهٰهنا خبيئةٌ مرذولةٌ في مذهب الرَّافضة، قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[2]: قال الشعبيُّ عنهم: (يأْخذون بأعجازٍ لا صُدورَ لها)، أي: يأْخذون بفروعٍ لا أُصول لها. اهـ.

٦ ـ **ومنه الانتحالُ**: وقد بلغ سوءُ الحالِ إلى انتحالِ كتبٍ ورسائلَ بِرُمَّتِهَا، وقد بسطتُ هذا أشَدَّ البَسْطِ ولله الحمد في «مُعجم المؤلفات المنحولة» يسَّر اللهُ إتمامه وطبعه.

وذكرتُ فيه بحثاً في نازلة «حقوق التَّأْليف» من كتاب: «فقه النَّوازل» فأغنى ما هنالك عن تسطيره هنا.

وأمَّا تَغْيير أسماءِ الكُتُب وَ«تَنتِيفِ الكُتُبِ» بمعنى: أخذِ بحثٍ من موضوعٍ من كتاب، وإفرادِهِ بالطَّبع، ويُرْسَمُ على طُرَّتِهِ تأْليف فلان دون الإشارة على الغلاف بأنه مُسْتَلٌّ من كتابٍ كذا فهذا التغريرُ شيء لا تَسْأَلْ عنه فقد بلغ فيه العبثُ مبلغاً جاوز طورَه، وازدحمت عليه مُمارساتُ المتأكِّلين، وتكسَّرت

(١) «شرح الإحياء»: (١/ ٢٨٥). وأما تلقيب المبتدعة لأهل السنة بلقب «الحشوية»، فهو من الذنوب التي يكتسبونها لتشويه الحق، وبحثه مبسوط وانظر: «التذكرة التيمورية»: (ص١٤٨)، و«الحور العين» للحميري: (ص٢٠٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٣٥٥).

منهم النَّصَالُ على النِّصَالِ من كتبيين، ووراقين، ومحقِّقين .. في فوضى لا نعلم لها على وجهِ الأرضِ من رادع، لكن لعل التَّنبيه ينفع من كان له من نفسه وازعٌ.

٧ ـ ومن التَّعالُمِ: نَفْخُ الكِتَابِ بالتَّرَفِ العِلْمِيِّ والتَّطويل الذي ليس فيه من طائلٍ، بل هو كالضَّرب في حديدٍ باردٍ، وذلك في أعقاب ثورةِ الإنتاج الطِّباعي ـ تحت شِعَارِ التَّحقيق، بحيث يكون الأصل لو وضع في ظرفِ لوسِعَه، ثم يأتي «مُخَضِّر نُصوصٍ» أو وَرَّاقٌ نظيف باسم: التَّحقيق، ويزيد في الطنبور نَغْمَةً، وكَدُّه الإثقال بالحواشي والتعليقات متوحلاً في خضخاض من الأغلاط.

ومن العجيبِ أنهم يُتَرْجِمُون لكل من يمرُّ ذكره من الصَّحابة والتَّابعين، والأعلام البارزين، ويُعَرِّفون بالمواضع المشهورة كمكة والمدينة، ويُخَرِّجون مشاهير السنن، وهكذا من غاراتِ الجِيَّاع، مما هو تحصيل حاصل لا يستفيد منه النَّاظر في موضوعِ الكتاب، بل إنَّ سوالبَه أكثر:

منها بذلُ جهد من الوقت والعناء لا فائدة من ورائه.

ومنها: قطع هِمَمِ القُرَّاءِ عن جَرْدِ الكتاب.

ومنها: تأخيرُ ظُهورِهِ مطبوعاً، وإثقالُ طُلاب العلمِ بثمن دون مردود عِلمي.

أرأيتَ لو صار هذا المسلك في المُطولات نحو: «فتح الباري».. ماذا ستكون الحال؟

ومِن وراءِ هذا ما يحصل من السَّقْطِ والجهل والتَّوهيم، فَلِلَّهِ كم رأينا من حاشيةٍ أتتْ بغاشيةٍ، وأما التي عناها الزَّمخشريُّ بقولِهِ كما في «الأساس»: (الزيتُ مُخُّ الزيتون، والحواشي مخخة المتون).

والتي عناها بعضُهم بقوله: لا يُضِيءُ الكتاب حتى يُظْلَم؛ يعني بالحواشي النَّافعة، فهي من القليل النَّادر.

إنَّ ماهِية التَّحقيق: إثبات النَّص على الوجهِ الذي أراده عليه مؤلفه، مُحَشِّياً هذا النَّص بما يُسَمَّى: «عُدَّة النَّقد» أو «الجهاز النَّقدي» ولو لُقِّبَ باسم «عدة التَّوثيق» لكان أولى.

وهو يتمثل في الخُطوات الآتية:

أ ـ إثباتُ فروقِ النُّسَخِ. وما عليها من حواشِيَ وهي المسمَّاة: «الإبرازات».

ب ـ استكمالُ الخَرْم. نتيجةَ انتقال النَّظر أو ما يُسمى عبور النَّظر ولنحوه من الأسباب مما يقع من مؤلفٍ أو ناسخٍ.

ج ـ ضبطُ مُشْكِلِ الكلماتِ وإيضاحُ غامضِها ومشكلِها.

د ـ تخريجُ نصوصِ الأصلِ بذكرِ مصادرِهَا، لا بإعادةِ نقلها من تلك المصادر التي قد تبلغ الصفحات فإنه يلزم الدُّور بالتَّحقيق لهذه، وما هذا الصنيع إلا من زُغَلِ العلم، وتقليد الأوراق، وآثامِ التجديد، وقواصم التَّعالم!

وفاعلُها لا يعدو أن يكون «مُحَضِّر نصوصٍ» فحسب. ثم إنَّ هذه السِّمة «تحقيق» أصبحت وسيلةً للترويج فكم من كتابٍ قد طُبِعَ في غاية من الصحة والتَّوثيق، ثم يأْتي مُتعالم أو دارُ نشرٍ فتسرقَه فيُبرز للسوق مطبوعاً تحت شعار التَّحقيق وقد اتَّسعت الدَّائرةُ في هذا بشكلٍ جعل الكُتُبَ تحتَ هذا الشِّعار: جواداً رابحاً.

وأولُ مَنْ رَسَمَهُ على كتابٍ عربيٍّ هو الأستاذ أحمد زكي المُتَوَفَّى سنة ١٣٥٣هـ ثم اتَّسعت الدَّائرة حتى دخل الدِّراسات النِّظامية العليا فمنه ما هو قرة عينِ النَّاظر، ومنه ما هو شجيٌ أفسد كُتُبَ الأوائل، وأنبأ عن ضحالة الأواخر.

وفي مجالِ نقدِ صَنائعِ المستشرقين تجده بسطاً في المؤلَّفاتِ الكاشفةِ عن عبثِهم.

وعلى سبيل المثال في: برنامجِ طبقاتِ فُحولِ الشُّعراءِ للأُستاذِ محمود شاكر - ضرب المثال بكتاب: «الإعلانُ بالتوبيخِ» للسَّخاوي. نَشَرَهُ/ حسام الدين القدسي - رحمه الله تعالىٰ - نشرة خالية من التَّزيُّدِ والتَّمدح والتحطط، ثم نشره المستشرقُ/ فرانز باسم «علم التاريخ عند المسلمين» نشرةً تتسم بتلك العيوب كما في بيانها: ص١١٩، ١٢٧.

أما في مجالِ عَبَثِ «الدَّكاترةِ» من المسلمين، والوراقين والنَّاشرين، فضع يدك على ما شِئْتَ في دور العرضِ وانظر ترى عجباً.

لهذا فإن ما قرره الأُستاذ في برنامجِهِ هو نَفْثَةُ مصدور ساءه ما لحق كُتُبَ السَّلَفِ من عبثٍ وجهلٍ، فلا بد لنا من بصيرةٍ ويقظةٍ لنعود إلى الأصالةِ هاجرين للدَّعوى وَنَفْخِ الكُتُبِ بالغُثَاء وتقليد الأوراق ومتابعة الأعجام الأغتام، رافضين للشِّعاراتِ الوافدة، وتوسيع الدَّعوى، والتَّعالي والتَّعالم.

ولْنَأْخُذْ في الشَّكْلِ والمضمون برعايَةِ المباني والمعاني ولباسِ التَّقوى فذلك خير.

وهذه مُقْتَطَفَاتٌ من نَفَثَاتِ الأُستاذِ أسوقها لنفاستها:

(فهذا «المنهجُ العِلْمِيُّ» أو «عِلْمُ التَّحقيق» الذي يختال المختالُ في طَيْلسانه، ليس إلا دُروساً أنشأها جماعة من أغتام الأعاجم في زَمَانِنا، فتلقَّنوها عنهم حفظاً عن ظهر قلب، فإذا جاء أحدَهم كتاب أو وقع في يده نظر، فإذا كانت القواعدُ المحفوظةُ مُطَبَّقَةً في هوامش الكتاب، فذاك الكتاب، ذاك الكتاب المُحقَّق، فإذا لم ير أثراً ظاهراً في هامش الكتاب يُطابِق المحفوظ من القواعِدِ فهو كتاب «غير محقَّق» و«كتاب رديء جِدّاً». يقولها قائلهم رافعاً

هَامَته، ناصباً قامَته، مُصَعِّراً خدَّه، زامّاً بشفتيه وأنفه، كهيئة المتقذِّر، بهؤلاء وأشباههم. تَفَشَّى وباءُ «تحقيق الكتب» على هذه القواعد المحفوظة، وَشَوَّه وجه الكتاب العربيِّ هذا السَّيلُ الجارف بما يحمل من غُثاء، وجُفاء وقذر. هذا عجب!) اهـ.

ثم يأتي المؤلِّفُ على مبحثٍ ماتعٍ في رفضِهِ لكلمة التَّبجح «حقَّقَه»، «يُحقِّقه»، «تحقيق» وسائر ما تصرّف فيه هذا الفعل، وقد أسقطه وجميع مشتقاته من جميع كلامه وكُتُبه، ونبذها وراء أُذنه لما فيها من التَّبجح، والتَّعالي، والادِّعاء، واقتصر على «قرأ» . . .

ولذا فإن على أهلِ العِلْمِ والإيمان مُعَالَجَة تلكم الأسطر العاديات ضَبْحاً المثيرةِ من الخطأ نقعاً، بالمحو، والشَّطْبِ والتَّخلصِ من أوضارِهَا والابتعاد عن الادِّعاء والتَّعالي، والتَّقليد، ويحسن بنا أن نسيرَ في ضَوْءِ القنوات الضَّابطة الآتية:

١ ـ الابتعاد عن «نَفْخِ الكتاب» بالترف العلمي.

٢ ـ إخراجُ كُتُبِ السَّلَفِ باسم «المقابلةِ» أو «التَّوثيق» وهو لفظ «التَّحقيق» في هذا الموطن.

٣ ـ أن تكون «عُدة التَّوثيق» على ما تقدم.

٨ ـ ومن التَّعالُمِ: ضريبةُ الثَّراءِ المشبوه في أقلِّ أحواله، والجاه الموهوم في جُلِّ أحوالِهِ، فيسوق المريضَ به داءُ الغرور، إلى دعوى العلم والتَّحقيق، وبذل جهودٍ في خدمةِ التُّراث، وإحياء مآثرِ الأسلاف؟

فهذا يبذل من مالِهِ، وذاك يبذل من جاهِهِ لمن لزمه الإعدام مع علمه؛ ليُحَقِّق له كتاباً، أو يُحَضِّرَ له مؤلَّفاً ويرسمَ على طُرَّته بلا حياء «تحقيق فلان» أو «تحقيق ودراسة فلان». والله يعلم إنه لكاذب.

والمريض بهذا التَّعالُم يعلم أنه كاذب، مُخاتِل لنفسِهِ مخادع. وكم من طالبِ علمٍ يعلم انتحالَ هذا المُتعالم، إمَّا لِعدم قُدرتِهِ وإمَّا لإثقالِهِ بأعمالٍ لا يستطيع معها تصحيح الدَّعوى لِفِرْيَتِهِ؟

ومن وراءِ هذين صِنفٌ ثالثٌ، مُفْلِسٌ من المالِ والجاهِ والعلمِ «خزينته أصْفَار، وخِزانته بلا أسْفَار»؛ وهزائم لا تعرف العزائم يسعى من أثقلته لبناءِ مجدٍ موهوم، فيسرق كتاب هذا، ويشتري جُهد ذاك، ويُخْرِج للناسِ عشراتِ المؤلَّفات وهو مُفْلِس منكود، ومُفْتَضح منبوذ . . .

وقد وَقَفْتُ على حقائقَ في هذا، من هذا الثَّالوث الخاسرِ المسيء للحقيقةِ والواقعِ، والزَّمن كفيل بكشفِ هذا التَّجَنِّي، وعلى براقش نفسها تجني، وإلا فهو في سعةٍ من هذا التَّبني، والسَّعيدُ من وقف عند حدِّهِ، ولم يتجاوز طَوْرَه، وإن «الكَسَّاحَ الصَّادق أسعدُ من المُتَعَالِمِ الكاذبِ».

ونترك الكشف عن ذلك إلى حين. والله المستعان.

٩ ـ **أمَّا الصعقة الغضبية**، التي يتناثر الصبر دونها، فهي تلك الخِلَّة من بعضِ من أخذته شِرَةُ الشَّبابِ، وسَطْوَته في: تعالمٍ، ورِياءٍ، وعُجْبٍ، وكِبرياءٍ، وإعلان لضعف ميراثِهِ من هدي النُّبُوَّة في: أدبِ الحديثِ والمجالسةِ، وإنزال النَّاسِ منازلهم.

وكم في هذا من: إيحاشٍ للنُّفوس، وزرعٍ للأضغان، وبالجملة فهذا، نَفَسٌ بذيء، في مسلكٍ رديءٍ.

وبيانه: أن بعض من هذه حالُهُ، من مُبْتَدِيء في الطَّلبِ، أو من عَفَى على معلوماتِهِ الزَّمَنُ، تجده يلتقط المسألة والمسألتين، وَيُحَبِّرُ النَّظرَ فيها، فَيَتَنَمَّرُ بها في المجالسِ، وفي مواجهةٍ من لا يعشرهم، لِيُظْهِر فَضْلَ علمٍ لديه، ويمتحن الأشياخ على يديه . . . في مقاصد هزيلة.

وكم في الحضورِ من يمقته ويَقْليه، ويبغضه ويشينه، وقد جُرِّبَ على هذا الصنف أنه لا يُنشر له القبول في الأرضِ، ثقيل الظِّلِّ في الطُّولِ والعرضِ، مجالسته حمى الربع، ورؤيته جذع في العين، وحديثه سمج «مغسول بالصابون»[١]، وبمثلِهِ رزق الصمت: المحبة. أعان الله أرضاً أقلَّته ورحم الله تربة وارته.

فاحذر أن تكونَ هذا: الملبس، المفلس.

١٠ ـ **ومنه شَغَفُ المبتدئين بالتأْليف:** والبداية مَزِلَّة، وهذا عين تشيخ الصحفية، إذ تعلمه حقيقةً «مجذوباً»[٢]، فتراه يخوض غمارَ التأْليف، فيما وصل إليه الأكابرُ، بعد قطعِ السِّنين، في مُثَافَنَةِ الأشياخ، ومسك الدَّفاتر، ثم يأْتي هذا «المجذوب الطري»، ويثافِنُ مؤلفاتِهم . . . والمطابع تُفْرِزُ كلَّ يومٍ لنا قراطيسَ ورزماً.

إن لم يكن هذا هو الاحتراق في الغرورِ، فما أدري له سبباً سواه، فنعوذ بالله من هذه الفتنة الصَّمَّاءِ.

وأنصح نفسي وإخواني بالجدِّ في الطَّلَبِ، وتحريرِ المسائل، وضبطِ الأُصول، وجَرْدِ المُطَوَّلات، وكثرة التَّلقي، والدأب في التَّحصيل، وأن لا يُشْغِلَ المرءُ نفسَهُ بالتَّأْليف في مثاني الطَّلب قبل التَّأْهيل له، فإن التَّأْليف في هذه المرحَلَةِ يقطع سبيلَ العِلْمِ والتَّعَلُّمِ، وَيَعْرِض المرءُ فيه نفسه قبل نُضوجِهَا.

والتَّأْليف المقبول لابدَّ أن يكون بقلمِ من اتَّسعتْ مَدَارِكُهُ، وطال جِدُّه وطلبه، والصَّنْعَةُ بصانِعِهَا الحاذق، ومُعَلِّمِهَا البارع.

---

(١) «مجمع البلاغة» للراغب الأصبهاني.

(٢) المجذوب: هو من لا شيخ له، كما في «تاريخ ابن خلكان».

١١ ـ «التَّجنس اللغوي»: ومنه «الانحلالُ اللغوي، من كرائمِ لغة العرب، إلى لوثةِ العُجْمَةِ»، من كلِّ مُتعالِمٍ: قاموسه غير محيط، وقابوسه غيرُ وسيط، ونصيبه من اللغةِ: شماطيط[١]. حتى إن الخاطر ليرد على الخاطرِ، فيقول: هل هذا المُتَعَالِم مُتَقَلِّبٌ في أرحامٍ حنظليةٍ، أم مِنْ أصلابٍ فارسيةٍ، وهل هو نبطيٌّ حقيقةً، عربي تجوزاً؟ وهذا القطيع: هو الغنيمة الباردة للشُّعوبية يَمْتَطُونه في دعواتهمْ لِتَهْجين اللِّسان في الدَّعوة إلى:

أ ـ الشِّعْرِ الحر.

ب ـ وإحياء اللهجات العامية.

ج ـ وتغيير الرسْمِ القُرآني.

د ـ وتغييرِ الأرقام العربية.

هـ ـ وإشاعةِ المولد في «وسائل الإعلام».

و ـ وتنزيل «لغة الجرائد» في مدونات أهل الإسلام.

ز ـ وتشييد الحواجز عن كتب «المواد» للسان العرب.

وهكذا في قطارٍ من البلايا، والأدْوَاءِ المتناسلة، فيتلَقَّفُها المتعالمون من بيننا، مُتَبَنِّين نشرَها، والدِّفاعَ عنها، جهلاً عند أقوامٍ، واسْتِمَاتةً في سبيل الشُّهرةِ عند آخرين.

والحمد لله، إذ فَلَّت جُمُوعَها: المجامعُ اللغوية، النَّاصحون في هذه الأُمة، استمراراً لمعجزةِ حفظِ التَّنزيل، بحفظ لسانه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، وحفظ بيانه، بِسُنَّةِ نبيِّهِ الكريم ـ ﷺ ـ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

---

(١) لا يغيب عن بالك ما قيل إن اسم كتاب الفيروز آبادي هو: «القاموس المحيط، والقابوس الوسيط، فيما ذهب من لغة العرب شماطيط».

فعلى أهلِ العِلْمِ والإيمانِ: المحافظةُ على هذا اللسان، بالدَّعوةِ إليه، وكفِّ الدَّخيلِ عنه، والابتعادِ عن دعواتِ الشُّعوبية، ومِنْ أَلْأَمِها تنزيلُ «لغة الجرائد الهزيلة» في كُتُبِ العِلْمِ، وأن يبذلوا الجهد في نسجِ الكلامِ على سَنَنِ لغة العرب؛ فإن المبانيَ ذات خدمةٍ كبيرةٍ للمعاني فلابدَّ من انتقائِهَا، ورفضِ المُوَلَّد والهجين، وفي المشهورِ: «الألفاظُ قوالِبُ للمعاني»، و«الألفاظ خدم للمعاني، والمعاني مالكة سياسة اللفظ».

وهذه الوجهة لن تتعاصَى ـ بإذن اللهِ تعالىٰ ـ على مُبْتَغِيها، متى عقدَ العهد لموالاتها، ونَبَذَ الدَّخيلَ عليها، وأقامَ سوقَ الولاءِ والبراءِ فيها. ولا يكون هذا إلا من نُفُوسٍ تَحَلَّت بالشَّرَفِ، وعُلوِّ الهِمَّة وإباءِ الضَّيْم، وعملتْ في سبيلها احتساباً وديانةً.

وقد جُرِّبَ على من صدقتْ نيَّتُه في هذا، وَوَحَّدَ السَّبيلَ إليها ـ إذ لا يقبل لِسَانُ العربِ المزاحمة ولا الشركة ـ أنه يوفَّق فتزدحم عنده المعاني وتتوارد لديه الملاح من المباني، فيأْخذُ ما يشاء، وَيَدَعُ ما يشاء.

وقد رأينا هذا لدى جملةٍ من علماءِ السَّلَفِ المعاصِرين منهم:

العلاَّمةُ الدَّاعيةُ اللُّغويُّ الشَّيْخُ/ محمد الخضر حسين المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ. والعلاَّمةُ الدَّاعيةُ اللُّغويُّ الشَّيْخُ/ محمد البشير الإبراهيمي المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ. والعلاَّمةُ المُحَدِّثُ اللُّغويُّ الشَّيْخُ/ أحمد بن محمد شاكر المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ. في آخرين.

وقد استفدت من كتب هؤلاء الثلاثة الأعلام، وَتَأَثَّرْتُ بأُسْلُوبِهِم البياني الفريد، مَعَ مَا مَنَّ الله به عَلَيَّ مِن مُلاَزَمَةِ شيخنا الشَّيْخِ/ محمد الأمين الشنقيطي المتوفىٰ سنة ١٣٩٣هـ ـ صاحب أضواء البيان ـ نحو عشر سنين في

مدينة النَّبِيّ ـ ﷺ ـ فالحمد لله على توفيقه .

وهذه الوِجْهَة لن يَتَعاصَى فَهْمُها على القُرَّاءِ متى كانوا كذلك ـ وهم الذين يُسَاق إليهم الحديث ـ، أما من كانت وسائلُ الإعلام سماعاً وقِرَاءةً، سَمْيَره وَهِجِّيْراه فاستعاضَ بالمَقْهَى عن المعهدِ، وبالجريدةِ عن الكتابِ، وبالمناقشات الرياضية عن المذاكرات العلمية، فأنَّى له ذلك؟ وَلْيَعْلَم وإن كان في نَفْسِهِ عظيماً أنه لَقِيٌ منبوذٌ في العَرَاءِ، بفعل يمينه، قد ضرب بينه وبين العلمِ بها بسورٍ ليس له باب .

وهذه الوجهة أيضاً مِنْ أعظمِ الأسباب للدَّعوةِ إلى لغةِ العربِ ونشرِها، والإجهازِ على العُجْمَة والأعجمين. وعطف النَّاس للرجوع إلى كُتُب المواد للسانِ العرب إذ لابد من الدَّعوة للغةِ القُرآن، أن يتجاوب معها: التَّخاطب وصريف الأقلام .

قال الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

لغةٌ قد عَقَدَ الدينُ لها
ذمَّةً يَكْلَؤُها كلُّ البشر
أوَ لَمْ تُنسَج على مِنْوالِها
كَلِمُ التَّنزيل في أرقى سور
يا لقومي لوفاءٍ إن مَنْ
نكَثَ العهدَ أتى إحدى الكُبَر
فأقيموا الوجْهَ في إخيائها
وَتَلافَوْا عَقْدَ ما كان انتثر

قال ابنُ فَارِس ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ :

(وقد كان النَّاسُ قديماً يَجْتنبون اللَّحْنَ فيما يكتبونه أو يَقْرَؤنه اجتنابَهم

بعضَ الذُّنوب، فأما الآن فقد تجوزوا حتَّى إنَّ المُحَدِّث يُحَدِّثُ فَيَلْحَن، والفقيه يؤلِّف فيلحن فإذا نُبِّها قالا:

ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء فهما يُسَرَّانِ بما يُسَاءُ به اللَّبِيب.

ولقد كَلَّمْتُ بعضَ من يذهب بنفسِهِ ويَرَاها من فقه الشَّافعي بالرتبة العُليا في القِياسِ، فقلتُ له: ما حقيقةُ القياس ومعناه؛ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عَلَيَّ هذا، وإنما عليّ إقامةُ الدَّليل على صِحَّتِهِ. فقل الآن في رجلٍ يروم إقامة الدَّليل على صِحَّة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو. ونعوذ بالله من سوءِ الاختيار) اهـ.

وَفِيما سَبَقَت الإشارَةُ إِلَيهِ مِن «فَسَادِ الشِّعْرِ الحُر» رَأَيْتُ كلاماً نَفِيساً لِشَيْخِ الإسلام ابن تيمية المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في: «الفتاوى»: (٣٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥) في جَوَابٍ لَهُ عن الأزجال، والتَّغني بالمردان؛ إذ قال فيه مَا نَصُّهُ:

(«الوجه الثالث» أن هذا الكلام الموزون كلام فاسد مفرداً أو مركباً لأنهم غيَّروا فيه كلام العرب، وبدلوه؛ بقولهم: ماعوا وبدوا وعدوا. وأمثال ذلك مما تمجه القلوب والأسماع، وتنفر عنه العقول والطباع.

وأما «مركباته» فإنه ليس من أوزان العرب؛ ولا هو من جنس الشعر ولا من أبحره الستة عشر، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب.

ومعلوم أن «تعلم العربية؛ وتعليم العربية» فرض على الكفاية؛ وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن. فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي؛ ونصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والاقتداء بالعرب في خطابها. فلو ترك الناس على

لحنهم كان نقصاً وعيباً؛ فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة، والأوزان القويمة: فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان، الناقلة عن العربية العرباء إلى أنواع الهذيان؛ الذي لا يهذي به إلا قوم من الأعاجم الطماطم الصميان؟!!

«الوجه الرابع» أن المغالبة بمثل هذا توقع العداوة والبغضاء وتصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة، وهذا من جنس النقار بين الديوك، والنطاح بين الكباش؛ ومن جنس مغالبات العامة التي تضرهم ولا تنفعهم، والله سبحانه حرم الخمر والميسر. والميسر هو القمار؛ لأنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء. و«الميسر المحرم» ليس من شرطه أن يكون فيه عوض، بل اللعب بالنرد حرام باتفاق العلماء وإن لم يكن فيه عوض، وإن كان فيه خلاف شاذ لا يلتفت إليه. وقد قال ﷺ: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله» لأن النرد يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء؛ وهذه المغالبات تصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة، وتوقع بينهم العداوة والبغضاء: أعظم من النرد، فإذا كان أكثر الأئمة قد حرم الشطرنج، وجعله مالك أعظم من النرد، مع أن اللاعبين بالنرد، والشطرنج وإن كان فساقاً: فهم أمثل من هؤلاء. وهذا بيِّن.

«الوجه الخامس» وهو أن غالب هؤلاء: إما زنديق منافق؛ وإما فاجر فاسق، ولا يكاد يوجد فيهم مؤمن بر؛ بل وجد حاذقهم منسلخاً من دين الإسلام، مضيعاً للصلوات، متبعاً للشهوات؛ لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر؛ ولا يحرم ما حرم الله ورسوله، ولا يدين دين المسلمين. وإن كان مسلماً كان فاسقاً مرتكباً للمحرمات؛ تاركاً للواجبات. وإن كان الغالب عليهم، إما النفاق، وإما الفسق: كان حكم الله في الزنديق قتله من غير استتابة، وحكمه

في الفاسق إقامة الحد عليه: إما بالقتل أو بغيره والمخالط لهم والمعاشر إذا ادعى سلامته من ذلك لم يقبل؛ فإنه إما أن يفعل معهم المحرمات، ويترك الواجبات، وإما أن يقرهم على المنكرات، فلا يأمرهم بمعروف، ولا ينهاهم عن منكر. وعلى كل حال فهو مستحق للعقوبة، وقد رفع إلى عمر بن عبد العزيز أقوام يشربون الخمر فأمر بجلدهم الحد، فقيل: إن فيهم صائماً؟ فقال: ابدوا بالصائم فاجلدوه: ألم يسمع إلى قوله تعالىٰ: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾؟!! وقوله تعالىٰ: ﴿وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين. وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء؛ ولكن ذكرى لعلهم يتقون﴾ فنهى سبحانه عن القعود مع الظالمين؛ فكيف بمعاشرتهم؟ أم كيف بمخادنتهم؟!

وهؤلاء قوم تركوا المقامرة بالأيدي، وعجزوا عنها: ففتحوا القمار بالألسنة، والقمار بالألسنة أفسد للعقل والدين من القمار بالأيدي. والواجب على المسلمين المبالغة في عقوبة هؤلاء، وهجرهم، واستتابتهم؛ بل لو فرض أن الرجل نظم هذه الأزجال العربية من غير مبالغة لنهي عن ذلك؛ بل لو نظمها في غير الغزل. فإنهم تارة ينظمونها بالكفر بالله وبكتابه ورسوله، كما نظمها «أبو الحسن التستري» في «وحدة الوجود» وإن الخالق هو المخلوق. وتارة ينظمونها في الفسق: كنظم هؤلاء الغواة، والسفهاء الفساق. ولو قدر أن ناظماً نظم هذه الأزجال في مكان حانوت: نهي؛ فإنها تفسد اللسان العربي، وتنقله إلى العجمة المنكرة.

ومازال السلف يكرهون تغيير شعائر العرب حتى في المعاملات، وهو «التكلم بغير العربية» إلا لحاجة، كما نص على ذلك مالك والشافعي

وأحمد؛ بل قال مالك: من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه. مع أن سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها؛ ولكن سوغوها للحاجة، وكرهوها لغير الحاجة، ولحفظ شعائر الإسلام؛ فإن الله أنزل كتابه باللسان العربي، وبعث به نبيه العربي، وجعل الأُمة العربية خير الأُمم فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الإسلام، فكيف بمن تقدم على الكلام العربي ـ مفرده ومنظومه ـ فيغيره ويبدله، ويخرجه عن قانونه ويكلف الانتقال عنه؟!! إنما هذا نظير ما يفعله بعض أهل الضلال من الشيوخ الجهال، حيث يصمدون إلى الرجل العاقل فيولهونه، ويخنثونه؛ فإنهم ضادوا الرسول إذ بعث بإصلاح العقول والأديان، وتكميل نوع الإنسان وحرم ما يغير العقل من جميع الألوان. فإذا جاء هؤلاء إلى صحيح العقل فأفسدوا عقله وفهمه، وقد ضادوا الله وراغموا حكمه. والذين يبدلون اللسان العربي ويفسدونه، لهم من هذا الذم والعقاب بقدر ما يفتحونه؛ فإن صلاح العقل واللسان، مما يؤمر به الإنسان. ويعين ذلك على تمام الإيمان، وضد ذلك يوجب الشقاق والضلال والخسران. والله أعلم).

تنبيه: من قرأ هذا الكلام النفيس، حداه الشوق إلى منزلة اللسان العربي فانظره في: «الاعتصام» للشاطبي: (٢/ ٢٩٣ـ ٣٠٤) في النوع الأول من الباب العاشر، و«اقتضاء الصراط المستقيم»: (ص/ ٢٠٧).

١٢ ـ ومن أسوأ ظواهر التَّعَالُمِ: «إثباتُ الشخصية في الرَّسائل» بما تلقَّاهُ عَدَدٌ مِنَ الطُّلَّابِ في إعدادِ رسائِلِهم عن أساتيذهم في الإشرافِ، والمناقشةِ من أن وسيلةَ القبول، وعنوان النَّجاحِ، وقائد «الامتياز» أن يخوضَ الطَّالبُ غمارَ التَّرجيحِ والاختيار، والقبولِ والرَّدِّ؟

ولهذا فترى الرَّسائلَ محشورةً سطورها بهذه العبارات السَّمجة:

(ترجيحنا، اختيارنا، رأْينا، ونحن نرفض هذا القول، ونحن نرى، ونحن

لا نؤيد هذا الرأي . وهذا الحديث صحيح ، وذاك ضعيف . . .) .

قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ :

يقولون هذا عندنا غير جائز

ومن أنتمو حتى يكونَ لكم عند

وهكذا في بلاءٍ مُتَنَاسِلٍ . فالمشرف يَزْأَرُ على الطَّالِبِ بإثبات شخصيته من هذا الوجه .

والمناقشُ يأْتي ـ وقد ارتدى الجبَّةَ أو العباءة السَّوداء وهذا تقليد كَنَسِيٌّ في مناقشةِ الرسائل ، يجب على أهلِ العِلْمِ والإيمان مخالفتُهم فيه ـ يأْتي فأوّل ما يستفتح المناقَشَةَ بأنه رأى الطَّالب قد ظهرت ، ووضحت شخصيتُه في إعداد الرِّسالة مشيراً إلى ذلك الوجه .

فلا تَسْأَلْ عن نشوةِ الجميع ؟ وما بين أيديهم إلا بِضَاعَةٌ مُزْجَاةٌ ، يخادعون أنفسهم .

ومن أسوأ ما رأيتُ وما سمعتُ : رَسَائِلَ في محاكمةِ الحُفَّاظ ، أمثالِ الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في حكمِهِ على الرِّجالِ في «التَّقريب» ، كمن قال فيه «مجهول» مثلاً .

وهذه لا يُمْكِنُ أن تقعَ إلا بِمَشُورَةِ حنفيٍّ محترق ؛ لأنَّ أحكام الحافظ ابن حجر على كثيرٍ من الرِّجالِ في مراتبِ : مجهول . . . لا تأْتي على مسلكِ أهلِ الرأْيِ في توثيقِ المجاهيل قبل ٣٠٠هـ مثلاً . والطُّلَّاب يَقَعُونَ في هذا وَهُمْ لا يعلمون فإنَّا لله وإنا إليه راجعون .

فيجب على أهلِ العِلْمِ والإيمانِ رسمُ القنوات الضابطة لإعداد الرسائل ، التي تَصدُّ هذا التَّعالمَ الجَبْري ، وَتكُفُّ أغراض عِصْبة التَّعصب . والله المستعان .

١٣ ـ ومنها: مَسْلك الخَسَّافِ المُتَفَاصِحِ من كلِّ جسدٍ مُلىء حسداً، يتعالج بقرضِ الأعراض، والتَّمَضْمُضِ بالاعتراض، وإبرازه باسم العِلْمِ وَحَمَلَتِهِ، فيُنْعِمُ النَّاظرُ في الكِتَابِ، مؤلَّفاً من مئات الصَّفحات فلا يرى إلا حَمْلَةً في كلِّ جملة من كَيْلَ القذائف، وَسَلِّ السَّخَائِمِ على حَمَلَةِ السُّنَّةِ وَأَوْعِيَةِ العِلْمِ في الغَابِرِ والحاضرِ، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون. فكم بُلِيَ المسلمونَ بهذا الطِّراز.

وتجد لهذا مثالاً في رسالة أفردتُها باسم:

«براءة أهل السُّنَّةِ من الوقيعةِ في عُلماءِ الأُمة».

١٤ ـ ومن مظاهرِ التَّعَالُمِ: التَّزَيُّدُ في الكلام، وهذا من تَشَبُّعِ المرء بما لَمْ يُعْطَ، والمتشبِّعُ بما لم يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَي زُور. والتَّزَيُّدُ آفةٌ تجرُّ إلى الوضع، وهو آخية الكذب، بل هو عينه، فيستحق بذلك اسم كذَّاب أو وَضَّاع.

وقد نَعَى الأئمةُ السَّالفون على شيخِ الدِّيارِ المصرية ابن دحية، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٣هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: ظاهِرَةَ التَّزَيُّدِ، فقال عنه ابنُ كَثِير ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[1]:

(قال السِّبط: وقد كان كابن عنين في ثَلْبِ المسلمين والوقيعةِ فيهم وَيَتَزَيَّدُ في كلامِهِ فترك النَّاسُ الرِّوايةَ عنه وكذَّبوه . . .) اهـ.

وأنكروا على شُميم الحلي: علي بن الحسن النَّحوي اللُّغوي الشاعر المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠١هـ. قال الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[2]:

(كان ذا حمق وتيه، ودعاوٍ كثيرةٍ تُزْري بكثرة فضائله) اهـ.

---

(١) «تاريخ ابن كثير»: (١٣/ ١٣٨).

(٢) «العبر»: (٥/ ٣).

وقد أحسن: أبو عبد الله محمَّدُ بن منيع، أو ابن قريعة القاضي المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٧هـ حين قال[١]:

لي حيلةٌ فيمن يَنِمُّ
وليس في الكذاب حيلة
من كان يَخْلُقُ ما يقول
فحيلتي فيه قليلة

١٥ ـ ومن المُتَعَالِمين «الغنادِرُ» جمع غُندَرْ: وهو: المُشاغِبُ، المتطاولُ بلسانه[٢]، الوارثُ لما لا يورث؛ من التَّسلُّطِ على العبادِ بداءِ الفُحْشِ والبذاءِ، المحروم من ميراث الأنبياءِ في عفَّةِ اللسان، وصيانته من الخَنَا.

يُمَارِسُ نَفْساً بَيْنَ جَنبَيْه كَزَّةً
إذا هَمَّ بالمعروف قالت له مهلا

والمتطاول ـ كبتَ اللهُ باطِلَهُ ـ يَسِلُّ لسانه على العبادِ فيتقيه المؤمنون، ويترفعون عن منازَلَتِهِ؛ فتكون العاقبة لهم، فيرتفع شأنهم عليه، ويكون قولهم الأعلى، أما هذا السليط المتسلِّط، فهو مبتلىً ـ ويعلم اللهُ ـ بأعظم بلية، وهي: موت قلبه، ورؤيته القبيحَ حسناً، وذهابُ رصيده من القبول له في الأرض.

ومن تعجيل العقوبة له: تَخَلُّفه عن أقرانِهِ في القيمةالأدبية رغم تَحَرُّقِهِ، وشدةتطلُّعه.

وقد رأينا مكتوباً في أخبارِ بعضِ العُلماء الماضين، من كان مع علمه،

---

(١) «تاريخ ابن كثير»: (٦/ ١٧٢)، (١١/ ٣٢٧).

(٢) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٧٤ ـ ٧٥)، وقيل في معناه: الغليظ السمين، ويقال للمبرم الملح: يا غندر.

وفضله، اعْتراه شيءٌ من اللَّسَن والصَّلفِ منهم: ابن دحية الكلبي، ومحمد بن إبراهيم الفيروز آبادي، وزيدُ بن الحسين الكِندي، وإسماعيل بن أحمد السمرقندي، وشرف الإسلام الحنبلي: عبد الوهَّابِ بن عبدِ الوهَّابِ الموصلي، وَدَعْبَل بن علي الخزاعي مولاهم: كان هجَّاءً، سَبَّاباً، قيل لابن الزَّيَّات: لِمَ لا تُجيب دَعْبَلاً من التي هجاك بها، فقال:

(أوَ كُلُّ من قال خشبتي على كتفي يُبالى بما قاله) وهو القائل:

لا تعجبي يا سَلْمُ من رجلٍ
ضَحِكَ المشيبُ برأسه فبكى

أمَّا في هذا الزَّمان، فقد ابْتُلِيَ أهلوه بِلُسُنٍ جُهَّالٍ، ادَّعَوا العِلْمَ، وكافحوا عن دعواهم بالصَّلفِ واللَّسَانَة، والشَّغب والشَّراسة وإذا لم يكن مع اللسانِ عقلٌ يحجزه، دلَّ على عَيْبِ صاحبِهِ، ولطرفة بن العبد:

وإن لسانَ المرءِ ما لم يكن له
حصاةٌ على عوراته لدليل

فترى الفرد من هذا الصنف المريض، يخوض في غمارِ العِلْمِ، بواحدةٍ يسمعها، وثانيةٍ ينتحلها، وأُخرى يدعي قراءتها. ثم ويالَلخيبة يُضْفِي على نفسِهِ من الألقابِ وَيُجَنِّدُ نفسَهُ للكفِّ عنها، والاحتفاظ بها . . . ما هو شغله الشاغل؛ لأنها رسوله إلى العامةِ، وأُحبولته التي يصطاد بها ما يحمل همه من عَرَضٍ زائلٍ، وجاهٍ موهومٍ، لكنه عند ذوي الألباب مُفْتَضَحٌ، إن خطب فهو لُحْنة ـ والخطبة لَعَمْري مشوار كثير العثار ـ تسمعه «مُخَلِّياً» يرسل الكلام مضطرباً بلا قيد. وفي القريض:

ما لي أراك مخلياً
أين السَّلاسِلُ والقيود

أَغَلاَ الحديدُ بأرضكم

أم ليس يضبطُك الحديد

وإن ساق حديثاً لا يعرِفُ مرتبَتَه، فكم جهر البليدُ بأثرِ حذيفة ـ رضي اللهُ عنه ـ بأنه رأى رجلاً يُصلي، لا يُحْسِنُ صلاتَه ـ فقال منذ كم تُصلي، فقال: منذ ستِّينَ سنة، فقال له حذيفةُ ـ رضي اللهُ عنه ـ: منذ ستِّين سنة لم تصل.

وهذا الأثرُ مع هذه المدَّة الزَّمنية، لو ورد بإسنادٌ على شرط الشَّيخين فمتنه فيه شاهد على نكارتِهِ وعدم صحَّتِهِ، ذلك: أن حذيفةَ ـ رضي اللهُ عنه ـ تُوُفِّيَ في خِلافةِ الإمام عليٍّ ـ رضي اللهُ عنه ـ سنة ست وثلاثين من الهجرةِ النَّبَوِيَّةِ، فكيف يقول: منذ ستين سنة، يعني أنه يصلي مسلماً قبل البعثة النبوية بنحو خمسة عشر عاماً. وهذا مستحيل فبطل التحديد بهذه المُدة والله أعلم.

وحديث: النَّاسُ نيامٌ فإذا ما ماتوا انتَبَهُوا. وهذا لا أصل له مرفوعاً.

وحديث التَّارك للصلاة: يُبْعَثُ يوم القيامةِ مكتوب على جبينه ثلاثة أسطر... إلخ ما في «الكبائر» للذهبي، وهي لا تثبت.

إلى غير ذلك في بلاءٍ متناسل.

وهل بلية الدِّين إلا من هؤلاء؟

وفيهم وفي إخوان لهم يقول ابن القيِّم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(وَمَن له خِبْرَةٌ بما بعث اللهُ به رسولَهُ ـ ﷺ ـ وبما كان عليه هو وأصحابُهُ رأى أن أكثر من يُشار إليهم بالدِّين هم أقلُّ النَّاسِ دِيناً، واللهُ المستعانُ، وأيُّ دينٍ وأيُّ خير فيمن يرى محارم اللهَ تُنتَهَكُ وحدودَه تُضاع ودينه يُتْرك وسُنَّة رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ يُرْغَبُ عنها وهو باردُ القلبِ ساكت اللسان؟ شيطانٌ أخرسٌ! كما أن المُتكلِّمَ بالباطلِ شيطانٌ ناطقٌ. وهل بلية الدِّينِ إلا من هؤلاءِ الذين إذا سَلِمَتْ لهم مآكِلُهُم ورياسَاتُهُم فلا مُبَالاة بما جرى على الدِّين؟ وخيارهم المتحزن

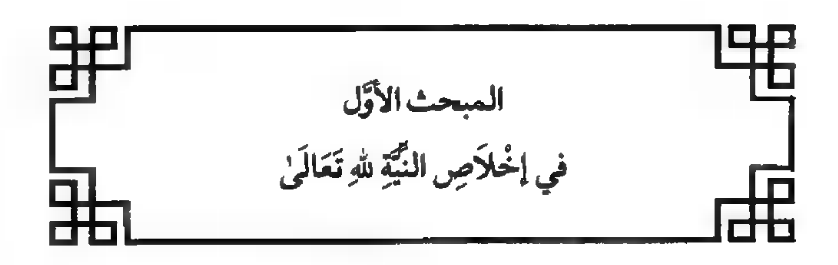
المتلمِّظ، ولو نُوزِعَ في بعضٍ ما فيه غَضَاضَةٌ عليه في جاهِهِ أو مالِهِ بَذَلَ وتبذَّل وجَدَّ واجتهد، واستعمل مراتِبَ الإنكارِ الثلاثة بحسب وُسْعِهِ. وهؤلاء مع سقوطهم من عينِ اللهِ وَمَقْتِ الله لهم ـ قد بُلوا في الدُّنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يَشْعُرون، وهو موت القلوب؛ فإن القلب كلما كانت حياتُهُ أتمَّ كان غضبُه لله ورسولِهِ أقوى، وانتصاره للدين أكمل.

وقد ذكر الإمام أحمد وغيرُهُ أثراً أن الله سبحانه أَوْحَىٰ إلى مَلَكٍ من الملائكةِ أنِ اخْسِفْ بقريةِ كذا وكذا، فقال: يا رب كيف وفيهم فلان العابد؟ فقال: به فابدأْ فإنه لم يتمعَّرْ وجْهُهُ فيَّ يوماً قط.

وذكر أبو عمر في كتاب «التمهيد» أنَّ اللهَ سبحانه أَوْحَىٰ إلى نَبِيٍّ من أنبيائِهِ أن قُلْ لفُلان الزَّاهد: أَمَّا زُهْدُكَ في الدُّنيا فقد تَعَجَّلْتَ به الرَّاحةَ، وأما انقطاعُكَ إليَّ فقد اكتسبتَ به العزَّ، ولكن ماذا عملت فيما لي عليك؟ فقال: يا رب وأيُّ شيءٍ لك عليّ؟ قال: هل وَالَيْتَ فِيَّ وَلِيّاً أو عَادَيْتَ فِيَّ عدواً؟) اهـ.

هذه جملة من ظواهر التَّعالم في عددٍ من علومِ الشَّريعةِ يُنَبَّهُ بها على غيرِها مما لم يُذْكَر. وإلى أبحاثِ الأخذ بها حمايةً لطالِبِ العِلْمِ من هذه الأدواء، وبقدر فَوْتِه منها يكون احتضانه لسوالبها، والله المستعان.

❑ ❑ ❑



المبحث الأوَّل
في إخْلاَصِ النيَّةِ للهِ تَعَالَىٰ

لا يُوصَف العملُ من المسلمِ بالقبولِ شرعاً إلاَّ إذا تَوَفَّرَ رُكْنَاه: «الإخلاصُ والمتابعةُ».

فالإخلاصُ: أن يكون للهِ تعالىٰ، لا نصيبَ لغيرِ اللهِ فيه، مُتَمَحِّضاً من شَوْبِ الإرادةِ لغيره.

والمتابعة، ويقال «الصواب»: أن يكون مما شَرَعَه اللهُ على لسانِ رسولِهِ محمَّد ـ ﷺ ـ.

فَشَوْبُ النيَّة: يُورِثُ الرِّياءَ والشِّرك.

وشَوْبُ المتابعةِ: يُورِثُ المعصية، والبدعة.

والرِّياءُ: مَدْخَلُ النِّفاق.

والمعصيةُ: بريد الفِسْقِ.

والبدعةُ: دهليز الكفر.

وبالجملة فإذا اخْتَلَّ رُكْناه، أو أحدهما، صار العملُ مردوداً غير مقبول. والأدلة على هذا متظاهرة من الكتاب والسُّنَّة[1].

---

(١) انظر: «الاستقامة» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (١/ ٢٩٧ ـ ٣١١)، و«إعلام الموقعين»: (١/ ١٧١)، (٢/ ١٦٢)، (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٢)، (٣/ ١٢٣، ١٧٦)، (٤/ ١٩٩، ٢٥٨). ففي هذه المواطن ما هو قرة عين الناظر فليرجع إليها من شاء. و«الجامع للخطيب»: (١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠).

وقد حثَّ السَّلَفُ على التِزَامِ هذين الرُّكْنَيْنِ، وصار نَعْيُهم على من شَابَهُمَا.

ومنه حَثُّهم على تصحيحِ النيَّةِ في «الطَّلَبِ»، والبعدِ عن ابتغاءِ الشُّهْرَةِ، وَعَرَضِ الدُّنيا، ونيلِ المناصبِ، والحصولِ على الوظائف . . . . فهذه إراداتٌ تُحَطِّمُ قُوَّتَه، وتُطْفِيءُ نُورَه. قال أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى: (من أراد أن يأْكُلَ الخبزَ بالعِلْمِ فَلْتَبْكِ عليه البَوَاكِي). وهذه شذرات من كلامهم في هذا:

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[1]:

(عبد الرَّحمٰن بن مهدي، عن طالوت، سمعتُ إبراهيمَ بن أدهم، يقول: ما صدقَ اللهَ عبدٌ أحبَّ الشُّهْرَةَ.

قلت: علامة المُخْلِصِ الذي قد يحب شهرة، ولا يشعر بها أنه إذا عُوتِبَ في ذلك، لا يَحْرِد، ولا يُبَرِّىءُ نفسه بل يعترف ويقول:

رحم اللهُ من أهدى إليَّ عُيوبي، ولا يكن معجباً بنفسِهِ لا يشعر بعيوبها، بل لا يشعر أنه لا يشعر، فإن هذا داءٌ مُزْمن) اهـ.

وقال ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[2]:

(ينبغي للعالمِ أن يتكلَّمَ بنيَّةٍ، وحسنِ قصدٍ، فإن أعجبه كلامه فليصمت، وإن أعجبه الصَّمْتُ فلينطق، ولا يَفْتُر عن محاسبةِ نفسه، فإنها تحب الظهور والثناء) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ رحمه اللهُ تعالىٰ[3]:

(وسمعته ـ يقوله ابن فارس عن أبي الحسن القطَّان المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٤٥هـ

---

(١) «السير»: (٧/ ٣٩٣).

(٢) «السير»: (٤/ ٤٩٤).

(٣) «السير»: (١٥/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ يقول:

أُصِبْتُ ببصري، وأظنُّ أنِّي عُوقِبْتُ بكثرةِ كلامي أيام الرحلة، قلت: صدق والله، فقد كانوا مع حسن القصد، وصحةِ النِّيَّة غالباً، يخافون من الكلام، وإظهار المعرفة.

واليوم يكثرون الكلام مع نقصِ العِلْمِ، وسوءِ القَصْدِ، ثم إن اللهَ يفْضحُهم. وَيَلُوحُ جهلُهُم، وهواهم، فيما علموه. فنسأل الله التَّوفيق والإخلاص) اهـ.

وقال عليُّ بن بكار البصري الزَّاهدُ المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[١]:

(لأن ألْقَى الشيطانَ أحبُّ إليَّ من أن ألقَى حذيفة المرعشي، أخاف أن أتصنَّعَ له، فأسقُطَ من عينِ اللهِ) اهـ.

وفيه في ترجمة مَعْمَر بن راشد قال[٢]:

(عن مَعْمَر كان يقال: إن الرجلَ يطلب العِلْمَ لغيرِ اللهِ، فيأبى عليه العِلْمُ حتى يكون لله. قُلتُ: نعم يطلبه أولاً، والحامل له حُبُّ العِلْمِ، وحب إزالَةِ الجَهْل عنه، وحب الوظائف، ونحو ذلك، ولم يكن عَلِمَ وجوب الإخلاص فيه، ولا صِدْقَ النِّيَّة، فإذا عَلِمَ حَاسَبَ نَفْسَهُ، وخاف من وَبَالِ قصدِهِ، فتجيئه النِّيَّةُ الصَّالحة كلُّها، أو بعضُها، وقد يتوب من نيته الفاسدة ويَندَمُ، وعلامة ذلك أنه يُقْصِرُ من الدعاوي وحبِّ المناظرة، ومِن قَصْدِ التَّكثر بعلمِهِ، ويُزْرِي على نفسه فإن تكثَّرَ بعلمِهِ، أو قال: أنا أعلم من فلانٍ، فبُعداً له) اهـ.

---

(١) «السير»: (٩/ ٥٨٥).

(٢) «السير»: (٧/ ١٧)، وانظر في معنى هذا الكلام: «طلبنا العلم لغير الله»: «شرح الإحياء»: (١/ ٣١٠).

وفيه ـ أيضاً ـ في ترجمةِ هشام الدَّسْتُوائي، قال(١):

(قال عونُ بن عمارةَ، سمعت هشاماً الدَّسْتُوائي يقول: والله ما أستطيع أن أقولَ: إني ذهبت يوماً قط أطلُب الحديثَ أريد به وجه الله عز وجل.

قُلتُ: والله ولا أنا. فقد كان السَّلَفُ يطلبون العِلْمَ لله فنَبُلوا، وصاروا أئمةً يُقتدى بهم، وَطَلَبَه قومٌ منهم أولاً لا لله، وحصَّلوه، ثم استفاقوا، وحاسبوا أنفسهم فجرّهم العِلْمُ إلى الإخلاصِ في أثناءِ الطَّريقِ، كما قال مجاهدُ وغيره: طلبنا هذا العِلم وما لنا فيه كبيرُ نية، ثم رَزَقَ اللهُ النِّيَّةَ بَعْدُ. وبعضهم يقول:

طلبنا هذا العلم لغيرِ اللهِ، فأبى أن يكونَ إلا لله. فهذا أيضاً حسن، ثم نَشَرُوه بنيَّةٍ صالحةٍ.

وقومٌ طلبوه بنيَّةٍ فاسدةٍ لأجل الدُّنيا، وَلِيُثْنَى عليهم، فلهم ما نَوَوا، قال عليه السلام: «من غزا ينوي عِقالاً فَلَهُ مَا نَوَى».

وترى هذا الضَّربَ لم يستضيئوا بنورِ العلم، ولا لهم وَقْعٌ في النُّفوسِ ولا لِعلمهم كبيرُ نتيجةٍ من العَمَلِ، وإنما العالم من يخشى اللهَ تعالىٰ.

وقوم نالوا العِلم، وَوَلُوا به المناصِبَ فظلموا، وتركوا التَّقيُّدَ بالعِلْمِ، وركبوا الكبائرَ والفواحشَ، فتباً لهم، فما هؤلاء بعلماء!

وبعضهم لم يتق الله في علمِهِ، بل ركب الحِيَل، وأفتى بالرُّخَصِ، وروى الشَّاذَّ من الأخبارِ.

وبعضهم اجترأ على اللهِ، ووضع الأحاديثَ، فهتكه اللهُ، وذهب علمُهُ، وصار زادُه إلى النار.

---

(١) «السير»: (٧/ ١٥٢).

وهؤلاء الأقسامُ كلهم رَوَوا من العِلْمِ شيئاً كبيراً، وَتَضَلَّعُوا منه في الجملة. فَخَلَفَ من بعدِهِم خَلْفٌ بَانَ نقصُهُم في العِلْمِ والعَمَل. وتلاهم قوم انتموا إلى العِلْمِ في الظَّاهرِ، ولم يتقنوا منه سوى نزرٍ يسيرٍ، أَوْهَموا به بأنهم عُلماء فضلاء، ولم يَدُرْ في أذهانهم قطُّ أنهم يتقربون به إلى اللهِ؛ لأنَّهم ما رأو شيخاً يُقتدى به في العِلْمِ فصاروا همجاً رُعاعاً، غاية المُدَرِّس منهم أن يحصل كتباً مُثَمَّنة يَخزُنُهَا، وينظر فيها يوماً ما، فيصحِّف ما يورده ولا يُقَرِّره، فنسأل الله النجاة والعفو كما قال بعضهم: ما أنا عالمٌ ولا رأيت عالماً) اهـ.

وفيه ـ أيضاً ـ في ترجمة ابن جُرَيْج، قال[1]:

(قال الوليدُ بن مسلم: سألت الأوزاعيَ، وسعيدَ بن عبد العزيز، وابن جريج: لمن طلبتم العِلْمَ؟ كلُّهم يقول: لنفسي، غيرُ ابن جُرَيْج فإنه قال: طلبته للناس.

قُلْتُ: ما أَحْسَنَ الصِّدْقَ! واليوم تسأل الفقيهَ الغَبِيَّ: لمن طلبتَ العِلْمَ فيبادر ويقول: طلبتُه لله، ويكذبُ إنما طلبه للدنيا، ويا قِلَّةَ ما عرف منه) اهـ.

وفي كتاب المُحَدِّثِ المُلْهَم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي اللهُ عنه ـ قال[2]:

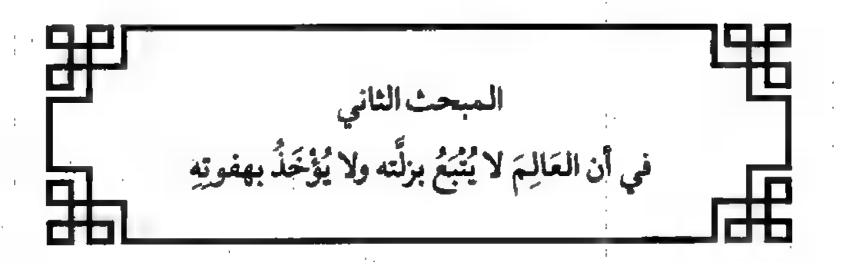
(فمن خَلُصَت نيته في الحقِّ ولو على نفسِهِ كفاه اللهُ ما بينه وبين النَّاسِ، ومن تَزَيَّن بما ليس فيه شَانَهُ اللهُ).

□ □ □

---

(١) «السير»: (٦/ ٣٢٨)

(٢) «إعلام الموقعين»: (٢/ ١٥٩).



المبحث الثاني
في أن العَالِمَ لا يُتْبَعُ بزلَّته ولا يُؤْخَذُ بهفوتِهِ

روى البخاريُّ في كتاب الشُّروطِ من «صحيحِهِ»، قصةَ الحُدَيْبِيَّةِ ومسيرَ النَّبيِّ - ﷺ - إليها وفيها[1]:

(وسار النَّبِيُّ - ﷺ - حتى إذا كان بالثَّنِيَّةِ التي يهبط عليهم منها بَرَكَت به راحلتُهُ، فقال النَّاسُ: حَلْ حَلْ، فألَحَّتْ فقالوا: خلأت القَصْواءُ.

فقال النَّبِيُّ - ﷺ -: «ما خَلأتْ القَصْواء وما ذاك لها بِخُلُقٍ ولكن حَبَسَهَا حابسُ الفيل» . . . الحديث.

قال الحافظُ ابن حجر في فقهِ هذا الحديث:

(جواز الحكم على الشيء بما عُرِفَ من عادَتِهِ، وإن جاز أن يطرأَ عليه غيرُهُ، فإذا وقع من شخصٍ هفوةٌ لا يُعْهَدُ منه مثلُها، لا يُنسب إليها، ويُردُّ على مَن نَسَبَهُ إليها، ومعذرة مَن نَسَبَهُ إليها ممن لا يعرف صورة حاله؛ لأن خلأَ القصواء لولا خارقُ العادة لكان ما ظَنَّهُ الصحابةُ: صحيحاً، ولم يعاتبهم النَّبِيُّ - ﷺ - على ذلك لِعُذْرِهِم في ظنهم) اهـ.

فقد أعذرَ النَّبيُّ - ﷺ - غير المكلَّف من الدَّوابِّ باستصحابِ الأصلِ، ومِن قياس الأَوْلى إذا رأينا عالماً عاملاً، ثم وقعتْ منه هِنَةٌ أو هفوةٌ، فهو أَوْلى بالإعذارِ، وعدمِ نسبته إليها والتَّشْنِيعِ عليه بها استصحاباً للأصل، وغَمْرِ ما بدر

---

(١) «فتح الباري»: (٥/ ٣٣٥ـ٣٣٦).

منه في بحرِ عِلْمِهِ وفضله، وإلا كان المُعَنِّفُ قاطعاً للطريقِ، ردءاً للنفسِ اللَّوامة، وسبباً في حرمانِ العالمِ من عِلْمِهِ، وقد نُهينا أن يكون أحدُنا عوناً للشيطان على أخيه. فما أَلْطف هذا الاستدلال وأدقَّ هذا المَنزِعَ، وَرَحِمَ اللهُ الحافِظَ الكناني ابن حجر العسقلاني، على شُفوف نظره، وفِقْهِ نفسه، وتعليقِهِ الحُكْمَ بمَدْركه، قال الصنعاني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[1]:

(وليس أحدٌ من أفرادِ العُلماءِ إلا وله نَادِرةٌ ينبغي أن تُغْمَرَ في جَنبِ فضلِهِ وَتُجْتَنَبَ) اهـ.

وقال أبو هلال العسكري[2]:

(ولا يضع من العالِمِ الذي برع في علمِهِ زلة، إن كان على سبيل السَّهْوِ والإغفالِ؛ فإنَّه لم يَعْر من الخطأ إلا من عصم اللهُ جلَّ ذِكْرُهُ. وقد قالت الحُكَمَاءُ: «الفاضل من عُدَّتْ سقطاتُهُ، وليتنا أدركنا بعض صوابهم أو كنا ممن يَميزُ خطأهم».) اهـ.

وقد تتابعتْ كلمةُ العلماءِ في الاعتذارِ عن الأئمةِ فيما بدر منهم، وأن ما يبدو من العَالِمِ من هِنَاتٍ لا تكون مانعةً للاستفادةِ من عِلْمِهِ وفضلِهِ.

فهذا الحافظُ الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يقول في ترجمة كبير المفسرين قَتَادَةَ بن دِعَامة السَّدُوسي المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ بعد أن اعتذر عنه[3]:

(ثم إن الكبيرَ من أئمَّةِ العِلْمِ إذا كَثُرَ صوابُهُ، وعُلِمَ تَحَرِّيه للحقِّ واتَّسع علمُهُ، وظهر ذكاؤه، وعُرِفَ صَلاَحُهُ وورعُهُ واتِّباعُه يُغْفَرُ له زَلَلُهُ، ولا نُضَلِّله

---

(١) سبل السلام الأول، نقله عنه أبو مدين الشنقيطي في «الصوارم والأسنة»: (ص١٢).

(٢) «شرح ما يقع فيه التصحيف»: (ص٦)

(٣) «السير»: (٥/ ٢٧١).

ونطرحه ونَنسَى محاسِنَهُ، نعم: ولا نقتدي به في بدعَتِهِ وخطئِه ونرجو التَّوبة من ذلك) اهـ. وقال ـ أيضاً ـ في دفعِ العتاب عن الإمام محمد بن نصر المَرْوَزي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[1]:

(ولو أنا كلَّما أخطأ إمامٌ في اجتهادِهِ في آحادِ المسائل خطأ مغفوراً له، قُمْنَا عليه، وبدَّعْنَاهُ وهجرناه، لما سَلِمَ معنا لا ابنُ نَصْر ولا ابن منده، ولا من هو أكبرُ منهما، والله هو هادي الخَلْقِ إلى الحَقِّ، وهو أرحم الرَّاحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة) اهـ.

وقال في ترجمةِ إمام الأئمة ابن خُزَيْمَة المُتَوَفَّىٰ سنة ٣١١هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[2]:

(وكتابُهُ في التَّوحيد، مجلَّدٌ كبيرٌ، وقد تأوَّل في ذلك حديثَ الصُّورة.

فَلْيُعْذَرْ من تَأَوَّلَ بعضَ الصِّفاتِ، وأما السَّلَفُ فما خاضوا في التَّأويلِ، بل آمنوا وكَفُّوا، وَفَوَّضُوا عِلْمَ ذلك إلى اللهِ ورسولِهِ، ولو أن كلَّ من أخطأ في اجتهادِهِ ـ مع صِحَّةِ إيمانه وَتَوخِّيه لاتِّبَاعِ الحَقِّ ـ أَهْدَرْناه وبدَّعْنَاهُ، لقلَّ من يَسْلَم من الأئمة معنا. رحم الله الجميع بمنِّهِ وكَرَمِهِ) اهـ.

وقال في تَرْجَمَةِ: بانِي مدينة الزَّهراءِ بالأندلس: الملكِ الملقبِ بأميرِ المؤمنين عبد الرَّحمٰن بن محمَّد صاحب الأندلس المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٠هـ[3]:

(وإذا كان الرَّأْسُ عالِيَ الهمَّة في الجهادِ، احْتُمِلَتْ له هِنات، وحسابُهُ على اللهِ، أما إذا أَمَاتَ الجهادَ، وظَلَمَ العِبَاد، وللخزائِنَ أَبَاد، فإن ربَّك لبالمرصادِ) اهـ.

---

(١) «السير»: (١٤/ ٤٠).

(٢) «السير»: (١٤/ ٣٧٤).

(٣) «السير»: (١٥/ ٥٦٤).

وقال في ترجمةِ: القَفَّالِ الشَّاشي الشَّافعي المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[١]: (قال أبو الحسن الصَّفَّارُ: سمعتُ أبا سهل الصُّعْلوكي، وسُئِلَ عن تفسيرِ أبي بكر القَفَّال، فقال: قدَّسَهُ من وجهٍ ودنَّسه من وجهٍ، أي دنَّسه من جهةِ نَصْرِهِ للاعتزالِ، قلت: قَدْ مَرَّ موته، والكمال عزيز، وإنما يُمْدَح العالِمُ بكثرةِ ما له من الفضائلِ، فلا تُدْفَن المحاسنُ لورطةٍ، ولعلَّه رجع عنها. وقد يُغْفَر له في استفراغه الوسع في طلبِ الحقِّ ولا حول ولا قوة إلا بالله) اهـ.

وبعد أن ذَكَرَ بَعْضَ الهفواتِ لأبي حامد الغزالي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، قال[٢]:

(قلت: الغزالي إمامٌ كبير، وما من شَرْطِ العَالِمِ أنه لا يخطىء) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ[٣]:

(قلتُ: مازال الأئمةُ يُخالفُ بعضُهم بعضاً، وَيُرِدُّ هذا على هذا، ولسنا ممن يَذُمُّ العالِمَ بالهوى والجهل) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ[٤]:

(فرحم اللهُ الإمامَ أبا حامد، فأين مِثْلُهُ في علومِهِ وفضائِلِهِ ولكن لا نَدَّعِي عصمته من الغَلَطِ والخطأ، ولا تقليدَ في الأُصول) اهـ.

وَنَبَّهَ على حال مجاهد فقال[٥]:

(قلتُ: ولمجاهد أقوالٌ وغرائِبُ في العلمِ والتَّفسيرِ تُسْتَنكَر) اهـ.

---

(١) «السير»: (١٦/ ٢٨٥).

(٢) «السير»: (١٩/ ٣٣٩).

(٣) «السير»: (١٩/ ٣٤٢).

(٤) «السير»: (١٩/ ٣٤٦).

(٥) «السير»: (٤/ ٤٥٥).

وقال في ترجمةِ ابن عبدِ الحَكَم(١):

(قلتُ: له تصانيفُ كثيرةٌ، منها: كتاب في الرَّدِّ على الشَّافعي. وكتاب أحكام القرآن، وكتاب الرَّد على فقهاء العراق، ومازال العُلماءُ قديماً وحديثاً يَرُدُّ بعضُهُم على بعضٍ في البحث وفي التَّواليف، وبمثل ذلك يَتَفَقَّهُ العَالِمُ، وَتَتَبَرْهَنُ له المشكلات، ولكن في زماننا قد يُعَاقَبُ الفقيهُ إذا اعتنى بذلك لسوءِ نيته، ولطلبِهِ للظهور والتَّكثُّر، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل الله حُسْنَ الخاتمةِ وإخلاصَ العَمَلِ) اهـ.

وفي ترجمة إسماعيل التَّيْمي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٥هـ أنه قال(٢):

(أخطأ ابن خزيمة في حديثِ الصورة، ولا يُطْعَنُ عليه بذلك بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب.

قال أبو موسى ـ المَدِيني ـ: أشار بهذا إلى أنه قَلَّ إمام إلاَّ وله زَلَّةٌ، فإذا تُرِكَ لأجل زَلَّتِهِ، تُرِكَ كثيرٌ من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يُفْعَلْ) اهـ.

وفي ترجمة أبي يعلىٰ الموصلي المتوفىٰ سنة ٣٠٧هـ قال لأبي غزية(٣):

(لا يُزْهِدَنَّكَ في أَخٍ
لك أن تراه زَلَّ زَلَّه
والمرء يطرحه الَّذ
ين يلونه في شَرِّ إلَّه
ويخونه من كان مِن
أهل البِطانة والدَّخِلَّه

(١) «السير»: (١٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)

(٢) «السير»: (٢٠/ ٨٨).

(٣) «السير»: (١٤/ ١٨٢).

والموت أعظم حادث

مِمَّا يَمُرُّ عل الجِبِلَّه)

والحافظُ الذَّهَبِيُّ نفسه[١] قد تكلَّم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في أن علوم أهلِ الجنَّة تُسْلَبُ عنهم في الجنَّةِ ولا يبقى لهم شعورٌ بشيءٍ منها. وقد تَعَقَّبه العلاَّمة الشَّوكاني في فتاواه المسمَّاة: «الفتح الرَّبَّانِي»، وذكر إجماع أهل الإسلام على أن عقول أهل الجنة تَزْدَادُ صفاءً وإدراكاً لذهاب ما كان يَعْتَرِيهم في الدُّنيا، وساق النُّصوصَ في ذلك، منها قوله تعالىٰ: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾.

وقال شَيْخُهُ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّة النُّميري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في جوابٍ له على إبطالِ فتوى قضاةِ مصر بحبسه وعقوبته من أجل فتواه بشأن شد الرَّحل إلى القبور[٢]:

(أنه لو قُدِّرَ أن العَالِمَ الكثير الفتاوي، أفتى في عدَّة مسائل بخلاف سُنَّةِ رسول الله ـ ﷺ ـ الثابتة عنه، وخلاف ما عليه الخُلفاءُ الرَّاشدون: لم يجزْ منعه من الفُتيا مطلقاً؛ بل يُبَيَّنُ له خطؤه فيما خالف فيه، فمازال في كل عصرٍ من أعصارِ الصَّحابةِ والتَّابعين، وَمَن بعدهم من علماءِ المسلمين من هو كذلك . . .) اهـ.

وهذا الإمامُ الحافظُ ابن حبّان المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ فاه بقولِهِ: النُّبُوَّةُ العِلْمُ والعَمَلُ. فهُجِرَ وحُكِمَ عليه بالزَّندقة وكُتِبَ فيه إلى الخليفة فكَتَبَ بقتْلِهِ.

---

(١) «أبجد العلوم» لصديق خان ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (١/ ١٥ ـ ٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٣١١).

لكن أَنصَفَهُ المحققون من أهلِ العِلْمِ فَوَجَّهُوا قَوْلَه واستفادوا من عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ منهم: ابن القيم[1]، والذَّهبي[2]، وابن حجر[3]، في سواهم من المحقِّقين.

ومما قاله الذَّهبيُّ: (قلت: وهذا أيضاً له مَحْمل حسن، ولم يُرِدْ حَصْرَ المبتدأ في الخبر. ومثله: الحجُّ عَرفة، فمعلوم أن الرجلَ لا يصير حاجّاً بمجردِ الوقوفِ بعرفة، إنما ذكر مُهِمَّ الحج، ومُهِمَّ النُّبوة؛ إذ أكْمَلُ صفات النَّبِيِّ العلم والعمل، ولا يكون أحد نبياً إلا أن يكون عالماً عاملاً. نعم النبوة موهبة من الله تعالىٰ لمن اصطفاه من أُولي العِلْمِ والعملِ لا حِيلَةَ للبشرِ في اكتسابِهَا أبداً، وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح. ولا ريب أن إطلاق ما نُقِلَ عن أبي حاتم: لا يسوغ، وذلك نَفَسٌ فلسفي) اهـ.

وهذا العلاَّمة أبو الوليد الباجي المالكي المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٤هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ افْتَرَعَ القولَ بارتفاعِ أُمية النبي ـ ﷺ ـ لقصة الحديبية فقام عليه أهلُ عصرِهِ حتى حَكَمُوا بكُفْرِهِ. وقال بعضُهم فيه:

عَجِبْتُ ممن شرى دنياً بآخرة

وقال إن رسول اللهِ قد كَتَبَا

ثم تَطَامَنَتْ الفِتْنَةُ وأوضح المحققون بأن واقعةَ الحديبية لا سبيل إلى إنكارها لثبوتِهَا لكنها لا تنفي الأُمية، كما أن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ بُعث في العربِ وهم أُمة أُمِّيَّة لا تكتب ولا تَحْسِبُ ومع هذا يوجد فيهم من يكتب مثل كُتَّاب الوَحْي لكنهم على ندرةٍ ولم يَنفِ هذا أُميَّة أُمَّتِهِ ـ ﷺ ـ من العرب. حقق ذلك الحافظ

---

(١) «مفتاح دار السعادة».

(٢) «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٩٢٢).

(٣) «لسان الميزان»: (٥/ ١١٣ ـ ١١٦).

الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ترجمة الباجي من السِّيَر[١]. ولعصْرِيِّنا ابن حجر القاضي القطري كتاب حافل باسم: «الرد الشافي الوافر على من نَفَى أُمِّيَّةَ سيِّد الأوائل والأواخر».

وهذا عبد الملك بن حبيب ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من أعلام الفقهِ المالكيِّ. عيب عليه أشياءُ، ولم يُهْجَر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٢].

والجياني: أحمد بن محمد بن فرج اللُّغوي الشاعرُ لَحِقَتْهُ محنةٌ لكلمةٍ عَامِّيَّةٍ نطق بها، نقلوها عنه، وكان سجنه بسببها في زمنِ: الحكم بن عبد الرَّحمٰن الناصر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٣٦هـ[٣].

وهؤلاء الأئمة: ابن الأثير، وابن خلدون، والمقريزي قد صححوا النَّسب الفاطمي للعبيديين. وقد صاح المحققون على القائلين بهذا منهم: ابن تيمية، وابن القيِّم، والذَّهبي، وابن حجر، وغيرهم في القديم والحديث.

والمؤرخُ ابن خلدون أيضاً عَقَّبَ عليه الهيتمي بأنه لما ذَكَر الحسينَ بن علي ـ رضي اللهُ عنه ـ في تاريخِهِ قال[٤]: (قُتِلَ بسيفِ جدِّه).

لكن دافع الحافظُ ابن حجر عن ابن خلدون بأن هذه الكَلِمَةَ لم توجد في التاريخ الموجود الآن ولعله ذكرها في النُّسخةِ التي رجع عنها.

---

(١) «السير»: (١٨/ ٥٤٠).

(٢) «لسان الميزان»: (٤/ ٦٢)

(٣) «الصلة» لابن بشكوال: (١/ ٥).

وانظر: ترجمة أبي حيان التوحيدي، ففيها مع فساد معتقده أشياء من هذا، كما في: «لسان الميزان»: (٧/ ٣٨ ـ ٤١). ونحوها لأبي طالب المكي صاحب «قوت القلوب» كما في: «الميزان»: (٣/ ٦٥٥)، و«لسانه»: (٥/ ٣٠٠).

(٤) «الضَّوء اللامع»: (٣/ ١٤٧)، «الإعلان بالتوبيخ»: (ص٧١).

وقد تتابع الغلطُ على ابن خلدون ـ أيضاً ـ في أنه يَحُطُّ على العربِ من أنهم أهل ضَغْنٍ وَوَبَرٍ لا يَصْلحُون لِمُلْكٍ ولا سياسة . . . وابن خلدون كلامه هذا في «الأعرابِ» لا في «العرَبِ» فَلْيُعْلَم.

فهذه الآراء المغلوطةُ لم تكن سبباً في الحرمانِ من علومِ هؤلاء الأجِلَّةِ بل مازالت مناراتٌ يُهْتَدَى بها في أيدي أهلِ الإسلامِ. ومازال العُلماءُ على هذا المَشْرَعِ يُنَبِّهُونَ على خطإِ الأئمَّةِ مع الاستفادةِ من عِلْمِهم وفضلِهم، ولو سلكوا مسلك الهَجْرِ لهُدِّمَتْ أُصولٌ وأركان، ولَتَقَلَّصَ ظلُّ العِلْمِ في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحاً للعيان. واللهُ المستعان.

وكان الشَّيْخُ طاهرُ الجزائريُّ المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٨هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يقول وهو على فِرَاشِ المَوْت[1]:

(عدُّوا رِجَالكم، واغفروا لهم بعضَ زَلَّاتِهِم، وعَضُّوا عليهم بالنَّواجِذِ لِتَسْتَفِيدَ الأُمة منهم، ولا تُنَفِّرُوهم لئلا يزهدوا في خدمتكم) اهـ.

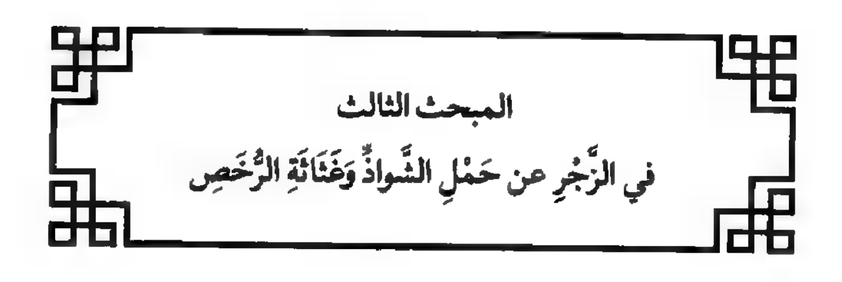
وينتظم ما سَلَفَ تحقيقٌ بالغ للإمام ابن قيِّم الجوزية ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ ذكره في مباحث الحِيَل من: «إعلام الموقعين»: (٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨) فانظره.

وإنما أتيتُ على النُّقول المتقدمة مع كثرتها، لعموم البلوى على أهل العلمِ من بعض الجهال . . . إذا حصل له رأي عن قناعةٍ ودِرايةٍ في مسألة فقهية فروعية يكادون يُزْهِقُونه ويُجْهِزون عليه لتبقى الرِّيَادَةُ الوهميَّة لهم، والله المستعان على ما يفعلون.

أما المُبتدعة فلا والله، فإنا نخافُهم وَنَحْذَرُهم، وَلِوَاجِبِ البيان نُحَذِّرُهُم مِن بِدَعِهِم، فاحذر مُخَالَطَتَهم، والتَّلقي عنهم، فإن ذلك سُمٌّ ناقع.

---

(١) «كنوز الأجداد».


المبحث الثالث
في الزَّجْرِ عن حَمْلِ الشَّواذِّ وَغَثَاثَةِ الرُّخَصِ

المعقودُ في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعةِ النَّهْيُ عن حَمْلِ الشَّاذِّ، قال الطَّحَاوِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في سياقته له:

(ونجتنبُ الشُّذُوذَ والخِلافَ والفُرقة).

وقال: (ونرى الجماعةَ حقّاً وصواباً، والفُرْقَةَ زَيْغاً وعذاباً).

وعليه: فإن الإشاعةَ لغثاثةِ الرُّخَصِ، والتَّجسيد للآراء الشَّاذةِ وتربية مولودهما «التَّلفيق» بمعنى جمع الرُّخص والشَّواذِ من المذاهبِ، منابذة للاعتقاد السليم، بل هي من صُنْعِ العداء، ومحتضنها يكون بأْساً على المسلمين وبلاء.

فلِلَّهِ كم تَرَبَّعَ على وَكْرِ هذه الفِتنةِ من مارِدٍ، وأبرَزها باسم الشريعة من متحايلٍ، على شُبَهٍ يُبْديها أو يَبْتَدِيها، والقلوبُ ضعيفة، والشُّبَهُ خَطَّافَةٌ.

وقد صاح بهذا الضَّرب جلَّة العلماءِ، وأبانوا أن من مَنازِلِ العبودية الأخذُ بالعزائمِ والرُّخَصِ الشرعيَّةِ، أما المفتَعِلةُ فهي عن الشَّرعِ بمعزل عن عزائمه وَرُخَصِهِ.

وهذا من منازل العبودية، أما تَتَبُّعُ رُخَص المذاهب وشاذ العلمِ فهو من نواقضها. قال الشَّيخُ الهروي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في منزلة الرغبة من منازل العبودية:

(وَتَمْنَعُ صاحِبَها من الرُّجوعِ إلى غثاثة الرُّخص).

قال ابن القيِّم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ شارحاً لذلك[١]: (أهلُ العزائمِ بناءُ أمْرِهم على الجدِّ والصِّدْقِ، فالسُّكونُ منهم إلى الرُّخَصِ رجوع وبَطَالة).

وقال ـ أيضاً ـ، ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٢]:

(ثم ذلك الخلاف قد يكون قولاً ضعيفاً، فيَتَوَلَّدُ من ذلك القولِ الضَّعيفِ الذي هو من خطأ بعضِ المجتهدين، وهذا الظَّن الفاسدِ الذي هو خطأ بعضِ الجاهلين: تبديلُ الدِّينِ، وطاعةُ الشَّيطان، ومعصية ربِّ العالمين، فإذا انضَافَتْ الأقوالُ الباطلةُ إلى الظُّنون الكاذبة، وأعانتها الأهواءُ الغالبةُ فلا تسأل عن تبديل الدِّين بعد ذلك، والخروج عن جملة الشَّرائع بالكلية) اهـ.

وقال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٣]: (وقال شَيْخٌ: إن الإمامَ لمن التزم بتقليدِهِ كالنَّبِيِّ مع أُمته، لا تَحِلُّ مخالفَتُهُ.

قُلتُ: قوله: لا تحل مخالفته: مجردُ دعوى، واجتهادٌ بلا معرفة بل له مخالفة إمامِهِ إلى إمامٍ آخر، حجته في تلك المسألة أقوى، لا بل عليه اتِّباع الدَّليل فيما تَبَرْهَنَ له، لا كَمَن تَمَذْهب لإمام، فإذا لاحَ له ما يُوافِقُ هواه، عَمِلَ به من أيِّ مذهبٍ كان، ومن يتبع رُخَصَ المذاهبِ، وَزَلَّاتِ المجتهدين، فقد رَقَّ دينه. كما قال الأوزاعي أو غيره: من أخذ بقولِ المكِّيين في المُتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنِيِّين في الغناء، والشَّاميين في عِصْمَة الخلفاء فقد جمع الشَّر، وكذا من أخذ في البيوع الربويَّة بمن يَتَحَيَّل عليها، وفي الطلاق، ونكاح التحليل بمن توسع فيه، وشِبْه ذلك، فقد تعرض للانحلال، نسأل اللهَ العافية والتَّوفيق.

---

(١) «مدارج السالكين»: (٢/ ٥٧).

(٢) «الإغاثة»: (٢/ ١٤٦).

(٣) «السير»: (٨/ ٨١).

ولكن شأن الطَّالبِ أن يَدْرُسَ أولاً مُصَنَّفاً في الفِقْهِ، فإذا حفظه بحثه، وطالع الشُّروح، فإن كان ذكياً فقيه النَّفس، ورأى حُجَجَ الأئمة فقد استبرأ لدينه وعرضِهِ، والمعصومُ من عصمه اللهُ).

وقد كنتُ قبل اطِّلاعي على هذا الشَّأن أقولُه وأُرشدُ إليه فكان هذا من وُرُودِ الخاطر على الخاطرِ. فالحمد لله على توفيقه.

وقال ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في دُخُولاتِ إسماعيل القاضي على المعتضد العباسي[1]:

(ودخلتُ مرَّةً فدفع إليَّ كتاباً، فنظرتُ فيه فإذا قد جُمِعَ له فيه الرُّخَصُ من زَلَلِ العُلَمَاءِ، فقلتُ: مصنفُ هذا زنديقٌ، فقال: ألمْ تصحَّ هذه الأحاديثُ؟ قلت: بلى ولكن من أباح المُسْكِر لم يُبِحْ المُتْعَةَ، ومن أباح المتعة لم يبح الغِناء، وما من عالِمٍ إلا وله زَلَّة، ومن أخذ بكل زَلَلِ العلماء ذهب دِينُهُ. فأَمَرَ بالكتاب فأُحْرِق) اهـ.

ولما كان في الشُّذوذِ والتَّرَخُّصِ: منابذَةٌ للشَّرعِ صَان السالفون دينَهُم وعِلْمَهم عن ذلك، وقد يقع لدى الواحد منهم، أو في المذهب: المسألة، أو المسألتان عن عارض من الاستدلالِ انقدح بذهنه لا للتشهي لكن ما يلبث أن يؤوب، أو يقف القول عند قائله فيُهْجر ذلكم الرأي ويسير أهل العلم على الجادَّةِ ولله الحمد والمنَّة[2].

---

(١) «السير»: (١٣/ ٤٦٥). وللذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أيضاً بحث ماتع طويل في «السير»: (١٣/ ١٠٤ ـ ١٠٨)، فليرجع إليه فإنه مهم.

(٢) تجد أمثلة ذلك في بعض المطولات الفقهية وفي كتب النقائض المذهبية، وكتب التقليد خاصة كتب التعصب المذهبي. وفي كتاب «الحور العين»: (ص ٤٠ ـ ٤٦) لنشوان بن سعيد الحميري أمثلة كثيرة، وفي كتاب «أخبار مكة» للفاكهي: (٣/ ١٢ ـ =

لكن من النُّدْرةِ بمكانٍ أن ترى الجَمْعَ منها عند إمامٍ، ومع جلالةِ القائلينَ بها فقد تَنكَّبها العلماءُ وهجروها، ونابذوا القول بها أشدَّ منابذة حتى أصبحت غيرَ معتبرة في دواوين الإسلام.

أما في المعاصرةِ فترى فَوَاقِرَ الرُّخَصِ، وبَوَاقِرَ الشُّذُوذِ يجتمع منها الكُثر في الشَّخْصِ الواحد، وأجواء العصر المادي على أُهْبَةِ الاستعداد باحتضانِ عالِمِ الشِّقاقِ فتحمل له العلم الخفَّاق لنشر صِيتِه في الآفاق، فيغترَّ بذلك أسيرُ الحظ الزائل، وما زاد أن صار بُوقاً ينفخ به العدوُّ الصائل.

ومن شواهِدِها في المتعالم الواحد:

الفتيا بالتَّلقيحِ الصِّناعي من ضَرَّةٍ إلى رَحَمِ أُخرى، وفي صورٍ أُخرى اكتسبت إجماع أهل العصرِ على تحريمها حتى من بعض المؤتمرات الكافرة.

والقولُ بجواز إنشاء بُنُوكِ حليب الأُمهات، استناداً إلى قولٍ شاذٍ عن أبي ثور، ولا يثبت.

والقول بجواز التَّأمين بشتَّى صُورِهِ.

= ٣٧، ٩٢ ـ ٩٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ١٠٤ ـ ١٠٨)، و«كنوز الأجداد» للأستاذ محمد كرد علي: (ص٢٨٠) في ترجمة «الزمخشري»، و«سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١١٧) وغيرها.

على أن في هذه الشواذ ما لا تصح نسبتها بل تكون موضوعة على قائلها لعصبية ونحوها، مثل ما نسب إلى الإمام البخاري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من القول في صَبِيَّيْن شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بانتشار المحرمية بينهما. وهي وإن نقضها اللكنوي رحمه اللهُ تعالىٰ في «الفوائد البهية» لكن الظاهر أنها موضوعة من تحطط الحنفية على البخاري، وكم لعدد منهم ضده من مواقف آذوا أنفسهم بها لأنه ليس حنفياً، ولأنه إذا قال في «صحيحه»: قال بعض الناس، فيريد به النقض على الحنفية. والله المستعان.

والقول في عموم (في سبيلِ اللهِ) ـ في مصارف الزَّكاة ـ لبناء المساجد والمهاجع والمستشفيات . . . خرقاً للإجماع كما قرره المُفَسِّرون .

والقول بنفي فضيلةِ لماءِ زَمْزَم .

والقول بإباحةِ الغِنَاء . . .

وهكذا في سِلْسِلَةِ أقوالٍ شاذةٍ وآراء فَجَّةٍ يُمْسِكُ المتعالِمُ لها روايةً ضعيفة، أو خلافاً شاذاً، أو فهماً ممرضاً فيبني عليه فتوى مُجَلَّلَةً بِحُلَلِ البيان ونضد الكلام لكنها عَرِيَّةٌ عن الدَّليلِ والبرهان فالله المستعان .

وإذا قد أتى البحث على ذلك فقد وقى اللهُ مَذْهَبَ أهل السُّنَّةِ مما ابتليت به الفرقُ الضَّالةُ من كثرةِ الشُّذوذِ والتَّرَخُّص، والتَّدَيُّنِ بذلك في عمد مذاهبهم، لا سيما في بيت المكر والخديعة، وقد وقفتُ على مختصرات ومُطَوَّلاتٍ لهذه الفِرْقة منها: الكافي للكليني، وهو عندهم بمنزلة صحيح البخاري، والغدير، وهو من المُطولات المُعْتَمَدَةِ عندهم. ورأيتُ فيها من الفقاهة ما تَقْشَعِرُّ منه الجلود .

وقد كان في النِّيَّةِ تتبعُ تلك القبائح والتقاطُ هاتيك الفضائح ـ المنسوبة لدينِ اللهِ وشرعه زعموا ـ وتدوينُها بالنَّصِّ موثَّقَةً برقم الصحيفة والمجلَّد، دون التَّعقب لها بشيء لأن من له أدنىٰ ذوقٍ وَمَسْكَةٍ من عقله في قلبِهِ يُنكرها بفطرته، ولن يجد لها في الشَّرع موئلاً، ولا مِنْ أهلِهِ قائلاً، فعسى اللهُ أن يُهَيِّءَ لهذا المشروع المختصر النَّافع الكاشف لحقيقة الرَّفض والتَّشيُّع من يقوم بتدوينه ونشره من أهل السُّنَّةِ والجماعة[1] .

---

(١) قد دوَّن ابن الجوزي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «المنتظم» جملة منها (٨/ ١٢٠)، وحاجي خليفة ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «كشف الظنون». وفي «منهاج السنة النبوية» ما يفتح للمسلم أفقاً عن هذه الطائفة وهو أعظم كتاب أُلف في كشف أحوالهم ورد =

هذا استطِرادٌ جَرَّ إليه لفظ الشُّذُوذِ والتَّرَخُّص للتنبيه والإرشاد.

وما ذكرتُه في هذا المبحث من التَّحذيرِ من الشُّذوذِ والتَّرَخُّص هو قِلَّةٌ من كَثْرة، وتجدُ أقوالَهُم مجموعةً بأبسطِ منه في الرِّسالةِ النَّافعة الجامعة:

(زجر السُّفَهاء عن تَتَبُّعِ رُخَصِ الفقهاء)(١).

وفي كتاب: «السَّعادة العُظمىٰ»(٢) مبحثٌ مُهِمٌّ. والله الموفق والمُعين.

فالحذرَ يا عبدَ اللهِ: أن تبني مجدَكَ وحياتك على العزِّ الكاذب، بنشر الشُّذوذِ والتَّرَخُّص الفاسد مبرراً للواقع الآثم سعياً وراء الحظِّ الزَّائل، فقد نزل

= نقولاتهم، ونقض مذاهبهم. ولهذا لا يعلم من رد عليه حتى الآن، ولو نظر الطالب مختصره «المنتقى» للحافظ الذهبي لكفى، لكن ستفوته علوم وتحقيقات أودعها ابن تيمية ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في كتابه هذا بما وسعه من بصيرة وجامعية متعددة المعارف. ومن أخبث عقائدهم: التدين بسب الصحابة ـ رضي اللهُ عنهم ـ سوى من يعينونه من آل البيت ـ رضي اللهُ عنهم ـ. ولهذا يمنعون (الصلاة على الصحابة تبعاً) في قول المسلم (اللهم صل على نبينا محمد وآله وصحبه). انظر نقضها في كتاب «السلسلة الضعيفة»: (٣/ ١١ ـ ١٥). وإذا ترضوا عن الصحابة قيدوها فقالوا (ورضي اللهُ عن صحابته المنتجبين) أي: ممن يعتقدونهم كالإمام علي ـ رضي اللهُ عنه ـ، وهكذا؟ فاحذرهم أن يفتنوك بمتابعتهم في ألفاظهم فتقع في مقاصدهم.

واعلم أن كل الفرق تمكن مناظرتها إلا الرافضة؛ لأنه لابد للمتناظرين من أصل يرجعان إليه (الكتاب والسنة) وهم لا يؤمنون بالسنة إلا ما كان من طريق آل البيت، وأن القرآن فيه تحريف ونقص . . . ولهذا لا تباحثهم في الأصول أو الفروع ما لم تقررهم على المرجع في المناظرة ولن يقروك فتنقطع المناظرة من أصلها فاحتفظ بهذه الفائدة واحذر منهم التقية والله أعلم.

(١) (ص٢٧ ـ ٣٦) لمؤلفها الشيخ/ جاسم الدوسري، طبعت عام ١٤٠٦هـ نشر: مكتبة دار الأقصى، الكويت.

(٢) (ص٤٧ ـ ٤٩) للعلامة الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

أُناسٌ عن كراسي العزة وزالوا، وكأنَّهم ما كانوا وبقيتْ واقعاتُهم على اختلافِ طبقاتِهم قِصَصاً تُتْلى للاعتبار، فاحذر أن تُطْوَى في صحائفهم للمُعْتَبِرين فهذا المُعتمدُ بن عباد مَلِكُ الأندلس هو وأبوه وجده والمُتَوَفَّى سجيناً مقيداً سنة ٤٨٨هـ. ترجمه ابن خلكان ترجمةً حافلة[١]، وفيما ساقه من زوال الملك عنه وما نَالَهُ من سِجْنٍ، وقَيْدٍ، وتعذيبٍ، عِظَةٌ وعِبْرَةٌ فلا يجْردها القارىء إلا ويأخذه البكاءُ والاعتبار. وقد قال ابن خلكان معتذراً عن الإطالة:

(إن قضيته غريبة لم يعهد مثلها).

ومما ذكره:

(ودخل عليه يوماً بناته السجن، وكان يوم عيدٍ وكُنَّ يَغْزِلْنَ للناسِ بالأُجرة في: أغمات ـ اسم مدينة بالمغرب ـ حتى إن إحداهنَّ غزلت لبيت صاحب الشُّرطة الذي كان في خدمةِ أبيها وهو في سلطانه، فرآهن في أَطْمارٍ رثَّةٍ، وحالة سيئةٍ فَصَدَعْنَ قلْبه، وأنشد:

فيما مضى كنتَ بالأعياد مسروراً
فساءك العيدُ في أَغْمَاتَ مأْسوراً
ترى بَنَاتِكَ في الأطمار جائعةً
يَغْزِلن للناس لا يملكن قِطْميراً
من بات بعدك في مُلْكٍ يُسَرُّ به
فإنما بات بالأحلام مغروراً

وهذا محمد بن عبد القادر الجيلي المُتَوَفَّى سنة ٦٠٠هـ. قال عنه ابن النجار[٢]: (كان من ذوي النعمة، والتَّرَفُّه، وتهيأتْ له أسبابُ الرِّزق فقابلَ

---

(١) «وفيات الأعيان»: (٥/ ٢١ ـ ٣٩). وانظر: «السير» للذهبي: (١٩/ ٦٤ ـ ٦٦).

(٢) بواسطة: «لسان الميزان»: (٥/ ٢٦٣).

النعمةَ بالاعتراض على القَدَر فافتقر، ولم تكن طريقتُهُ مَرْضِيَّةً، وكان خالياً من العلم) اهـ.

وهذا السُّلطان بَرْقوق المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٤هـ. يذكر المؤرخون ما له وما عليه، ويذكرون ما اتَّفق في أمر جنازته، فقال المقريزي[١]:

(واتَّفقَ في أمره موعظةٌ فيها أعظم عبرةٍ، وهو أنه لما غُسِّلَ لم توجد له مِنشَفَةٌ يُنَشَّفُ بها، فَنُشِّفَ بمنديلِ بعضِ من حضر غُسْلَه، ولا وُجِدَ له مِئزر تستر به عورتُهُ، حتى أُخذ له مئزر صوفٍ صعيدي من فوق رأس بعض جواريه فسُتِرَ به، ولا وجد به طاسةٌ يصبُّ عليه الماءُ بها حين غسله مع كثرة ما خلَّفه من المال) اهـ.

وكان للبرامكة شأن جَلَّلَ التَّاريخُ ذِكْرَه حتى قال يحيى بن خالد البرمكي سنة ١٩٠هـ وهو في سجن الرقة:

(قال الأصمعي: سمعتُ يحيى يقول: الدُّنيا دُوَلٌ، والمال عارِيَّةٌ، ولنا بمن قَبْلَنَا أُسوة، وفينا لمن بعدنا عِبْرة) اهـ.

وفيه[٢]:

(قيل: إن أولادَ يحيى قالوا له وهم في القيودِ مسجونين: يا أبانا صِرْنَا بعد العزِّ إلى هذا، قال: يا بَنِيَّ دعوةُ مظلومٍ غَفَلْنا عنها، لَمْ يغفل الله عنها) اهـ.

وكان ابنُ نجية: زين الدِّين أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم الحنبلي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٩هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من العلماء المُثْرين ثم افتقر، قال أبو شامة في «ذيل الروضتين»[٣]:

---

(١) بواسطة: «الضوء اللامع»: (٢/ ٣١٠).

(٢) «السير» للذهبي: (٩/ ٩٠).

(٣) (ص٣٥).

(ومع هذا مات فقيراً كَفَّنه بعضُ أصحابِهِ وَتَمَزَّقَت الأموالُ وحالت الأحوال، وكانت وفاته بمصر ودُفن بالقرافة) اهـ.

ومنهم عدوُّ اللهِ الخاسِرُ ابنُ العلقمي الرافضي مبعوثُ هولاكو التتري على المسلمين. فقد حَفَرَ للأُمة قليباً، فأوْقَعَ فيه قريباً، وذاق الهوانَ، مات غبناً وغمّاً، لا رَحِمَ الله فيه مغرز إبره[1].

وإذا كانت هذه أحوالٌ تكون على اختلافِ الطَّبقات فكيف بحالِ من بنى مجدَه الموهومَ على غيرِ هدى مع توالي النُّذُر، ممتطياً الفقاهة الآثمة من التَّرَخُّصِ والشُّذُوذِ والتَّزَيُّدِ والافتعالِ، وطَلَبَ المَحْمَدة بما لم يعلم، إلى غير ذلك من وجوه الصَّدِّ عن الشَّرعِ المُطَهَّرِ، والذَّوْد عن ورودِ الحوضِ المورود. وخشية الإعفاءِ من ولايةٍ إن لم يُلاَيِن، مُصَوِّراً له قرناؤه من الإنس والجن أن العزل حَيْضُ الرِّجالِ، كما يقوله بعضُ الحكماء.

فهذا النَّوع إن لم تدركه رحمةُ الباري بتوبةٍ نصوحٍ فيُخْشَى عليه أن يُقَيَّدَ في قائمةِ العبر، نعوذ بالله من الخذلان.

عَجِبْتُ لِمُبْتَاعِ الضلالة بالهدى
وللمشتري دنياه بالدين أعجبُ
وأعجبُ من هذينِ من باعَ دينَهُ
بدنيا سواه فهو من ذَيْن أَخْيَبُ

اللهم فسلِّم سلِّم.

---

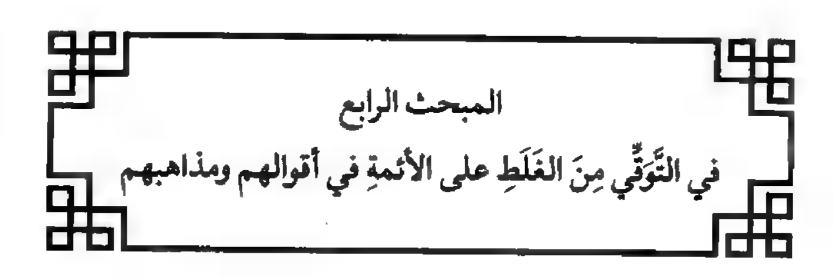
(١) «السير» للذهبي: (٢٣/ ٣٦٢).

وأختم هذا المبحث بما ختم به الذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ترجمة ابن المعتمد الإسفراييني المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٨هـ من «السير»: (٢٠/ ١٤٢) إذ قال:

(قلت: لَمَّا سَمِعَ ابن عساكر بوفاة الإسفراييني أَمْلَى مجلساً في المعنى، سمعناه بالاتصال، فينبغي للمسلم أن يستعيذ من الفِتَن، وَلاَ يَشْغَبَ بِذِكْرِ غَرِيبِ المذاهب لا في الأُصول ولا في الفروع، فَمَا رَأَيْتُ الحركةَ في ذلك تُحصل خيراً، بَلْ تُثِير شَرّاً وعداوةً ومَقْتاً للصُّلحاء والعُبَّاد من الفريقين، فتَمَسَّك بالسُّنَّةِ والزم الصمت، وَلاَ تَخُضْ فيما لا يَعنيك، وما أشكل عليك فَرُدَّهُ إلى الله ورسوله، وقف، وَقُلْ: الله ورسوله أعلم) انتهىٰ.

والله ورسوله أعلم.

❑ ❑ ❑



المبحث الرابع
في التَّوَقِّي مِنَ الغَلَطِ على الأئمةِ في أقوالهم ومذاهبهم

كما يُزْجَر عن الفتوى بالشَّاذِّ، والتَّرَخُّصِ، فكذلك عن الأقاويلِ المغلوطةِ على الأئمةِ؛ لعدمِ صِحَّةِ النَّقْلِ، أو انقلابِ الفَهْم؛ إذ عند التَّحقيق يَتَنَقَّحُ القول بغلطِ العزو، فعلى أهلِ العِلْمِ التَّوَقِّي في حكايةِ الأقوالِ، والتَّحَرِي عن صِحَّةِ نسبتِها وسلامةِ لفظها من التَّصحيف، والتَّحريف.

وقد حصل لي تَتَبُّعُ أشياء في ذلك جمعتها في رسالةٍ باسم: «كشف الجُلَّةِ عن الغَلَطِ على الأئمَّةِ».

هذا في الفقهياتِ وغيرِها، وأما في السُّنَنِ فقد بينته ـ ولله الحمد ـ في الأُصول العامة من:

«التَّأْصيلُ لأُصولِ التخريجِ وقواعِدِ الجَرْحِ والتَّعديلِ».

ومن أَمْثِلَةِ هذه الأغاليطِ:

١ ـ شُهرةُ النِّسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من القول: بجوازِ تَوَلِّي المرأة القضاء في غير الحدود.

وهذا غلطٌ عليه في مَذْهبه، وصِحَّةُ قوله: أن الإمام إذا ولَّى المرأةَ القَضاءَ، أثِمَ، ونفذ قضاؤها إلا في الحدود.

فأصلُ التَّوْلية عنده على المنع.

٢ ـ شُهرةُ النِّسبة إلى مذهبِ الإمام مالك ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ القولُ بالإرسال في الصلاةِ.

وهذا غلط عليه في فَهْمِ عِبارَةِ «المُدَوَّنَة»، وخلافُ منصوصه، المصرح به في «الموطأ» القبض.

وقد كَشَفَ عن هذا جمعٌ من المالكية، وغيرهم في مؤلفاتٍ مفردةٍ، تُقارِبُ ثلاثين كتاباً، سوى الأبحاث التابعة في الشُّروح والمطولات.

٣- واشتهر في مذهب الإمام الشَّافِعِيِّ - رحمه اللهُ تعالىٰ -: القول بالتَّلَفُّظِ بالنِّيةِ للصَّلوات.

وهذا غلطٌ عليه في فَهْمِ قوله: (الصَّلاة ليست كغيرِهَا من العبادات فلا تدخل إلاَّ بِذِكْر). فَفَهِمَ منه أتباعُ مَذْهبِهِ «التَّلَفُّظ بالنِّيَّة»، والمرادُ بالذِّكْرِ في قوله هو «تكبيرةُ الإحرام».

٤- ونُسب إلى الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحبِ الصَّحيحِ - رحمه اللهُ تعالىٰ - قولُه (لَفْظي بالقرآن مخلوق).

فحقَّقَ الأئمةُ الغلطَ في نسبة ذلك إليه.

٥-، ٦- ونُسب إلى المؤرِّخِ الاجتماعي: ابن خلدون - رحمه اللهِ تعالىٰ - أنه قال في الحسين بن علي - رضي الله عنه -: (أنه قُتل بسيفِ جَدِّه).

وتقدَّمَ التدليلُ على عَدَمِ صِحَّتها عنه، كما تقدَّمَ أيضاً كَشْفُ الغلطِ عليه في ثَلْبِ العرب.

٧- وألْصَقَ النَّاسُ بأبي الحسن الأشعري - رحمه اللهُ تعالىٰ - أقوالاً لم تُسْمَعْ منه، ولا توجدُ له في كتاب، وقد حَرَّرَ نَفْيَها عنه: رُكْنُ الدين الجويني، والقاضي عِياض في «المدارك» وغيرِهما.

٨- ومن الغَلَطِ الذي تَتَابعَ عليه الأكابر: نسبةُ القول بِفَنَاءِ النَّارِ إلى الحافظ ابن القيم - رحمه اللهُ تعالىٰ -.

وقد صرَّحَ في بعضِ المواضعِ بدوامها، وفي بعضها حكى وأحال التَّرجيح

إلى من كان السَّمع - أي الدليل - بجانبه، وهو القول بدوامها!

٩- ومن غَلَطِ الحُفَّاظِ على الحُفَّاظِ: أن الحافظَ ابنَ حجرٍ العسقلاني - رحمه اللهُ تعالىٰ - غَلِطَ على الحافظ ابن القَيِّم - رحمه اللهُ تعالىٰ - بجواز المتعة «متعة النِّساء»، وتابعه الغُزِّي في مواضِعَ من «الكواكب السَّائرة».

وابن القَيِّم - رحمه اللهُ تعالىٰ - لم يَقُلْ بالجوازِ قَطُّ، وإنما سَرَى الوَهْمُ إلى ابن حَجَر وقَلَّده غيرُه فيه، من واقع تصحيحِ ابن القيم لمذهب ابن عباس - رضي اللهُ عنهما -. ومن أَبْصَرَ عَلِم.

١٠- ومنه الغَلَطُ على شيخِ الإسلام ابن تيميَّة - رحمه اللهُ تعالىٰ - من أن الجهادَ إنما شُرِع «للدفاع» لا للقتال على «كلمة الإسلام».

وفي رَفْضِ هذا الغَلَطِ على هذا الإمام، أُلِّفَتْ رسائلُ، وكُتبتْ أبحاث، ومن أَجَلِّها رسالةٌ للشيخ/ سليمان بن عبد الرحمٰن بن حمدان - رحمه اللهُ تعالىٰ -.

١١- ومن أَشْنَعِ الأغاليطِ في أعقابِ الأكاذيب: أن خصومَ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللهُ تعالىٰ - قالوا عليه ما لم يقله من (منع زيارة قبر النَّبِيِّ ﷺ)، لاسْتِجَاشَةِ عواطِفِ المسلمين ضِدَّ دعوته السَّلفية، فَجَرَّ ذلك أقواماً إلى الغَلَطِ به على شيخِ الإسلام - رحمه اللهُ تعالىٰ -، وكان من آخِرِ من رأيناهُ غَلِطَ في تقرير ذلك الشيخُ أبو الحسن النَّدْوِيُّ في ترجمته لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللهُ تعالىٰ -.

والذي أَنكَرَهُ - رحمه اللهُ تعالىٰ - وأقامَ الأدِلَّةَ على مَنْعِهِ هو (شَدُّ الرِّحَالِ إلى القبورِ)، وأما الزِّيارة لقبرِ النَّبِيِّ - ﷺ -، ولسائرِ قبور المسلمين بلا شَدّ رَحْلٍ فهي من سُنَنِ الشَّرعِ وكلامه - رحمه اللهُ تعالىٰ - واضح في هذا.

١٢- ومن الأراجيفِ الموصُولةِ بحبلِ المبتدعةِ في القديم والحديث الكذبُ

الصُّراخُ على الشيخ المجدِّد/ محمد بن عبد الوهَّاب ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ وعلى دعوته، بأنها مُؤسَّسَةٌ على (بُغْضِ النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ، والمَنْعِ من الصلاةِ والسلام عليه ـ ﷺ ـ).

وهي دعوى: سياسِيَّةٌ، حزبيةٌ، قُبُوريةٌ، لاستجلاب وتحريك عواطفِ المسلمين بمحبتهم للنَّبِيِّ ـ ﷺ ـ ضِدَّ انتشار السَّلفية، وقيامِ دولتها، ولكن يأْبى اللهُ إلا أن يُتِمَّ نورَهُ فتقوم دولة التَّوحيد على أرضِ جزيرة العرب، وتنتشر الدَّعوةُ في الأقطار الإسلامية كافة، ففي كل قُطْر ـ ولله الحمد ـ داعية، وتَذْهَبُ تلك الدَّعوى الكاذِبَةُ في روايات فاختة.

ثم تُشَارُ تلك الدَّعوى الآثِمَةُ باسمِ أن السَّلفيين لا يُحِبُّون النَّبي ـ ﷺ ـ، لا سيما عند بحثِ بِدْعِيَّةِ الموالد، والسِّيادة في الأذان، ونحوها من نِحَلِ سَدَنَةِ الأعاجم.

وإذا كانت مسائلُ العِلْم والدِّين يحتم فيها (الدليل)، فلن يخفى الحقُّ على طُلاَّبِهِ وناشديه.

والعجيب هنا أن يَجُرَّ هذا التَّقَوُّلُ: أقواماً إلى الغَلَطِ، والمغالطة والله المستعان.

١٣ـ ومن أقبحه: الغَلَطُ على السَّلفِ في (باب توحيد الأسماء والصِّفات)، فقال: مذهبُ السَّلف التَّفويضُ، وقد نَقَضَ أهل السُّنَّة على الغالطين: غَلَطَهم، منهم: ابنُ القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «الصواعق المنزلة».

وأبانَ أنَّ هذا القولَ:

١ ـ كذبٌ على السَّلف.

٢ ـ وجهلٌ لمذْهَبِهِم.

٣ ـ وتجهيل لهم.

وأن السَّلَف في هذا الباب الشَّريف على حَدِّ قولِ إمامِ دار الهجرة وغيرِهِ من أئمةِ السَّلف:

(الاستواءُ معلومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ . . .) والله أعلم.

وأما غلط العَالِمِ نفسِهِ ووهمه ابتداءً، فهذا أكثر مِن سابقيْه، وهما: الغلط على الإمام في قوله: والغلط في نسبة قول إليه أصلاً.

وقد أُلِّفَتْ في هذا مؤلَّفاتٌ وأُفْرِدَتْ فيه مصنفاتٌ في: التفسير، والسُّنَّة، وعلومها، والفقه، وأُصوله . . . ومن أمثلة أغلاط العلماء المشتهرة، والتي قلَّ التَّنَبُّه لها:

أ ـ الخطأُ المشهورُ: من أن أكثر علماءِ الحديثِ من غير العرب. وهو قول أُلْقِيَ بلا استقراء، وقُرِّرَ بلا إحاطة، ولعلَّ قائلَهُ أرادَ عُجْمَةَ الدَّار، أما عُجْمة النَّسَب فلا، وقد ردَّ هذه المقولة من أهل العلم:

١ ـ حاجي خليفة في «كشف الظنون».

٢ ـ محمد رشيد رضا في «الفتاوى».

٣ ـ وفي كتاب «عَرُوبة العلماء». وهو الذي كشف النقاب، وأزال الحجاب.

ب ـ ولئن كانت هذه الدَّعْوى الشُّعُوبِيَّةُ جَوْراً عن طريقِ القصدِ والصوابِ، فإن أشدَّ منها في البُعدِ عن الصَّوابِ دعوى الأشاعرة: أن الأكثريةَ من المسلمين (أشاعرة) وهي دعوى يُكَذِّبها الواقع، لأُمور:

١ ـ أن أَهلَ القُرون الثلاثة المُفَضَّلَةِ من الصَّحابةِ ـ رضي اللهُ عنهم ـ فَمَنْ بَعْدَهم كان اعتقادُهم يُمَثِّلُ أنوارَ الكتابِ والسُّنَّةِ بما عُرِفَ بعدُ باسم «عقيدة السَّلف» سوى ما ذرَّ قرنه من أفراد

المبتدعة الذين كاسَرَهُم السَّلف، وهزموهم (فهذه ثلاثة قرون).

٢ـ أن عامة المسلمين يُمَثِّلون الأكثر في كلِّ قرنٍ بَعْد، والمسلمون على دينِ الفطرةِ، فكل مولودٍ من المسلمين هو على «عقيدة السلف» وما يكون أشعرياً منهم إلا من اجْتَالَتْه مدرستهم[1].

ج ـ وكنتُ مرَّةً مع شيخ جَرَّنَا الحديثُ معه إلى البحثِ في الأنساب، وأن الموالي اتَّسعتْ دعواهم النَّسَبَ في العرب كادِّعاء العجم الفرس: النسب إلى أهل بيت النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ فقال الشيخُ: (الناسُ مؤتَمَنُون على أنسابهم) كما قال مالك ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

فأبَنْتُ له: أن المرادَ به «اللَّقيط» فالمسلم مؤتمنٌ عليه بحكم الشَّرع، يرعى أُموره، ولا يَتَبَنَّاهُ. ولا يُراد به ما هو شائعٌ من تصديقِ مدعِّي النَّسَبِ من غير بَيِّنة كاستفاضةٍ وشهرةٍ ونحوِهما؛ لأنَّه بهذا المعنى يُنَاهِضُ قاعِدةَ الشَّرعِ من أن البيِّنة على المدعي، وقوله ﷺ: «لو يُعطى الناس بدعواهم . . . » الحديث. فَشَكَرَ ذلك، وقد بَيَّنْتُهُ في كتابِ «فِقْه النوازِلِ»: المواضعةُ في الاصطلاح. والله أعلم.

١٤ـ ومنه من وجهٍ آخر، أن النُّحاةَ أوْرَدُوا قولَهم (لا تأْكُلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبن) لبيانِ حكمٍ إعرابيٍّ، فانتقلتْ هذه الجُملة إلى حقيقة معناها، كأنه حديث صحيح، أو رسم طبيب. فكمْ تحامَى الجَمْعُ بينهما من أجيال.

وقد رأيناهما يُقَدَّمَانِ على موائدِ المُتْرَفِينَ، والمُهْتَمِّين في هذه الحياة برعايةِ أبدانهم، ومِن الأطباء من ينصحُ بالجَمْعِ بينهما. والله أعلم.

---

(١) في رسالة «منهج الأشاعرة في العقيدة» للشيخ سفر الحوالي. مبحث نفيس في هذا فانظره.

١٥- ومن موجباتِ الغَلَطِ على الأئمة - رحمهم اللهُ تعالىٰ - أن نرى العَالِمَ يُقَرِّرُ المسألة، وَيُنَظِّرُ لها بعدد في مسائل يذكرها «للتعضيد»، فهذه الفروع المذكورة استطراداً لا يُمَثِّلُ التَّعْضيدُ بها الرأْيَ البَاتَّ لَهُ فيها، ولهذا قالـوا:

سياقُ العالِمِ للشيء في غير مَسَاقِهِ، لا يُعْتبرُ رأياً له.

مثالُه: أن من شُروط إِرْثِ الأُم «الثُّلُث»: عَدَمَ الجمع من الأُخوة، والجمع اثنان فصاعداً.

فتجد من يذهب إلى ذلك يُنَظِّرُ له بعدة مسائل منها: أنه قد قيل في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

الطائفة: اثنان فصاعداً. بينما إذا أتى إلى بيان هذا في محلِّهِ رفض ذلك؛ لأنه لا يحصل به حكمة الشَّرع من الزَّجر والرَّدع. وهكذا.

١٦- وَمِنْ مُوجِبَاتِ الغَلَطِ على الأئمةِ، ما تغافل عنه كثيرٌ من الخَلْقِ لشدَّةِ ضَرَاوتِهِمْ على السَّلَفِ في «الاعتقادِ»؛ ذلك أن الاستقراءَ دلَّ على أن التَّقْييدَ لتقرير الاعتقاد ليس كالتَّقييد للنقضِ على أهلِ الفِرَقِ كالأشاعرةِ وذوي الاعتزال، وبيان هذا:

أن السَّلف إذا كتبوا الاعتقادَ على سبيل التَّقرير والبيان: قَصَرُوا ذلك على موارد النُّصوصِ الثَّابتةِ، ومنها: عقيدة الطحاوي، وأبي الخطَّاب الكَلْوذاني، وابن تيمية في: «العقيدة الواسطية»، وغيرها.

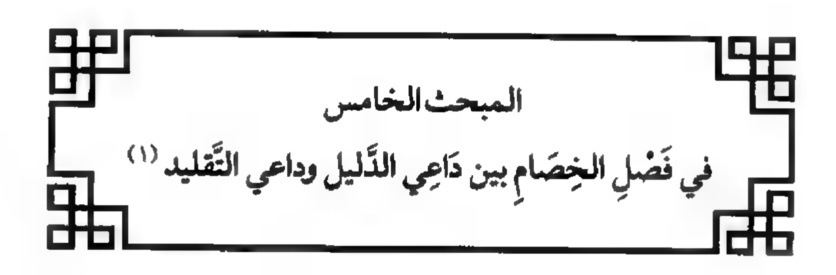
وأما إذا كتبوا للرَّدِّ والنَّقْضِ مثل كتاب: نقض الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، فإن مقامَ النقض يفرضُ الإبطالَ لكلامِ الخَلْفي.

ولهذا فلا يهولنَّك ما يهرجُ به الخَلْفُ على السَّلَفِ من أنهم أطلقوا على الله كذا وكذا، كما هوَّش بذلك الكوثري في مقالاته على أهل السُّنَّةِ بعبارات

نقلها عن الدَّارمي في نقضِهِ، وقد قَفَّ شَعْري وحصل في النَّفس حَسيكَةَ على الإمام الدَّارمي من خلال نُقولِ الكوثريِّ عنه نَصَّ العبارةِ وبرقم الصفحة. فلما رجعتُ إلى مقولات المرِّيسي وصاحبِهِ: ابن الثَّلْجي، وجدتُ أن الدَّارمي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أمام عبارات فجَّة، وإطلاقات خَلْفِيَّة لا تصدر من متماسك في دينِهِ وعقلِهِ.

فالدَّارمي لم يبدأ بتلك العبارات وإنما هو في مجالِ النَّقض لا في مجال التَّقرير. والله أعلم.

❑ ❑ ❑



المبحث الخامس
في فَصْلِ الخِصَامِ بين دَاعِي الدَّليل وداعي التَّقليد [1]

كم وَقَعَتْ المُمَاظَةُ، والمخاصمةُ بين هذين الدَّاعِيَيْنِ فَلْيُعْلَمْ أن التَّجريحَ بغير حقٍّ لا يجوز، ورفضُ الدَّليل محرَّمٌ لا يسوغ، والوسط الحق: الأخذُ بالدَّليل مع وافرِ الحُرمة والتَّقدير لأئمة العلمِ والدِّين في القديمِ والحديث.

فقولُ داعي التَّقليد: (إنَّ الإمامَ مع مقلِّدِهِ كالنَّبِيِّ مع أُمتِهِ، هذا عين التَّعَصُّبِ والهوى).

وقول داعِي الدَّليل: (إنَّ الدَّليلَ للمسلمِ هدي النَّبِي ـ ﷺ ـ لأُمَّتِهِ، هذا عين الحقِّ والهُدى).

فيُرْفَضُ من الأول غضُّ النَّظر عن الدَّليل.

ولا يَرِدُ في الثاني مسلك الوقيعة في أئمة العلم والدِّين.

فيتخرَّج المذهب الحقُّ، والقول الصِّدق، والطريق السوي، والمشرع الروي: الأخذ بالدَّليلِ مع إجلالِ أئمةِ العِلْمِ والدِّين، ولا لَوْمَ في الانتساب المجرد من العصبية، اتباعاً للسُّنَنِ وقَفْواً للأثرِ، ولا عصمةَ لإمامٍ سوى سيِّد

---

(١) في التقليد والاجتهاد أُلفت كتب ورسائل، ولن تجد في التقليد بحثاً موعباً ممتعاً كما في «إعلام الموقعين»: (٢/ ١٦٨ ـ ٢٦٠)، (٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨). وانظر مواضع من «سير أعلام النبلاء» للذهبي منها: (٢١/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، (٨/ ٨١ ـ ٨٤)، «مدارج السالكين»: (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، «تراجم الرجال» لمحمد الخضر حسين: (ص٧٩).

البَشَرِ ـ ﷺ ـ. وحيث يُوجد الدَّليلُ، يكون هو مذهب ذٰلكم الإمام كما صرَّح به كل واحدٍ من الأربعة المشهورين، فيكون ما نزع إليه للدليل: «هو التَّقليد في صورة ترك التَّقليد» ومن كان كذلك فهو بحقٍّ من أتباع ذلك الإمام.

وبهذا يظهر فسادُ قول أبي الحسن الكَرْخي من الحنفية:

(كلُّ آيةٍ تُخالِف ما عليه أصحابُنَا فهي مؤوَّلَةٌ أو منسوخةٌ وكلُّ حديثٍ كذلك فهو مؤولٌ أو منسوخ).

وبطلان قول من أبصر أنوارَ الدَّليلِ فلم تَنفَتِحْ لها بصيرتُهُ لتعصُّبِهِ المذهبيِّ فقال: (لم أُخَالِفْهُ حياً فلا أُخَالفه مَيْتاً).

وقول بعضهم:

فلعنة ربِّنا أعدادَ رَمْلٍ
على مَنْ رَدَّ قَول أبي حنيفة

وقول القاضي عياض ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ مع جلالَتِهِ:

ومالك المرتَضَى لا شك أفضلُهُم
إمام دار الهدى والوحي والسنن

وقول محمد بن إبراهيم البوشنجي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

وإني حياتي شافعيٌّ فإنْ أمُتْ
فَوَصِيَّتي بعدي بأن يَتَشَفَّعوا

وقول أبي إسماعيلَ الأنصاري الهروي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

أنا حنبليٌّ ما حييتُ وإن أمُتْ
فَوَصِيَّتي للنَّاسِ أن يتحنبَلوا[١]

(١) «السير» للذهبي: (١٨/ ٥٠٧)، والظاهر من قول الهروي أنه يريد من حيث نصرته للسنة ومكاسرة الإمام أحمد ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ للمبتدعة فيكون إذاً واقعاً موقعه.

والمُنصفُ يلتَزِمُ قولَ الإمام مالكٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(ما منَّا إلا مَن رَدَّ أو رُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر) وأشار إلى قبر النَّبيِّ ﷺ.

وقد استكبرتُ ما سَوَّدَهُ العلاَّمة محمد الطَّاهر بن عاشور في كتابِهِ «مقاصدِ الشَّريعة الإسلامية» في معرضِ نَعْيه على المقَصِّرين في عدمِ الالتفات إلى ما يحفُّ بأحوالِ التَّشريع فقال[1]:

(وفي هذا المقام ظَهَرَ تقصيرُ الظاهرية والمحدِّثين المقتصرين في التفقُّهِ على الآثار. وظهر بطلانُ ما رُوِيَ عن الشَّافعيِّ من أنه قال: «إذا صحَّ الحديثُ عن رسول اللهِ ـ ﷺ ـ فهو مذهبي» إذ مِثْلُ هذا لا يَصْدُرُ عن عالمٍ مجتهدٍ، وشواهد أقوال الشافعيِّ في مذهبه تَقْضي بأن هذا الكلامَ مكذوبٌ أو مُحَرَّفٌ عليه . . .) اهـ.

وقد فات الشَّيخَ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أن تلك المقولةَ الميمونة «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» قد ثبتت بلفظها أو بمعناها بألفاظٍ متعددة عن الأئمة الأربعة المشهورين. يَنْعَمُ بها شُداة الدَّليل من أصحابِ كلِّ مذهبٍ، وتجدها في: «إيقاظ الهمم» للفلاني. وبأَوْعب منه في مقدمة: «صفة صلاة النَّبي ـ ﷺ ـ» للألباني، قال السَّخاوي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[2]:

(ثبت عنه ـ أي الشافعي ـ بالسندِ الصَّحيح الذي لا غبارَ عليه مع تَعَدُّدِ الطُّرقِ إليه أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي. ولله الحمد) اهـ.

وقد أفردها ابن السبكي برسالة مطبوعة باسم: «معنى قول المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي».

---

(١) (ص٢٥)، وهذا الكتاب مع فائدته فيه تأويلات فروعية لا تحتمل.

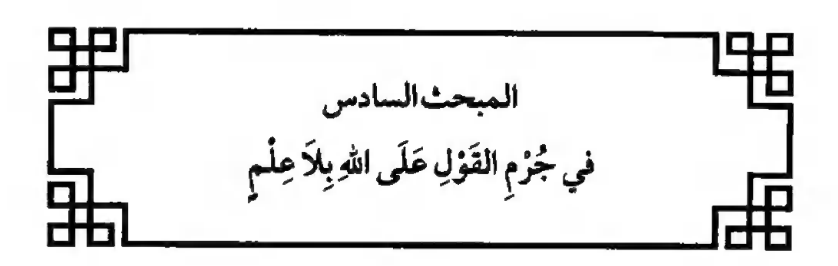
(٢) «الجواهر والدرر».

فسبحان من صَرَفَ فَهْمَ هذا الأُستاذ مع جلالته إلى هذا الوجهِ من التَّأْويل المتعسف المنكود؟ وأهلُ الوَسطية هم أتباع كل مذهب حقيقة حاشا المُقَلِّدَةَ الخُلَّصِ في التقليد، وبهذه الوسطية يزول ما هنالك من التَّراشُقِ والشَّقاشق، وإثارةِ الرهج، وبذل المُهَج في سبيل العصبيات المذهبية ومن قَرى التَّاريخ عَلِم.

قال ياقوت الحموي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(اجْتَزْتُ ببلدٍ من بلادِ فارس، فوجدتها عامرةً آهلةً بالسكان، رائجةَ الأسواقِ، ثم عدت إليها بعد سنواتٍ قليلةٍ، فوجدتها خراباً يباباً، قد هُدِّمَتْ مساكنها وخلت من أهلِهَا، ولَمْ يَبْقَ بها إلا أقلُّ من القليل، فاستغربتُ من سرعة الخراب إليها، وتفريقِ جماعاتها في الزَّمن اليسير، فسألتُ رجلاً من العُقَلاَءِ عن السَّبَبِ في ذلك، فقال: كان أهلُ البلدِ قسمين: أهل سُنَّةٍ، وشيعة، وكان أهلُ السُّنَّةِ قسمين أيضاً: حنفية، وشافعية، فحصل بين أهلِ السُّنَّةِ والشِّيعة ما أفْضَى لقيامِ بعضِهِم على بعض، وكان أهلُ السُّنَّةِ أكثر عدداً وأقوى عدة، فمازالوا بهم قتلاً حتى أفنوهم عن آخرِهِم، وأصبح نِصْفُ البلد خراباً لا يعمره أحدٌ من النَّاسِ، ثم وقعت العصبية بين الشافعية والحنفية، وقامت بينهم الحروبُ حتى أفنى بعضُهم بعضاً، ولم يبق من الفريقين غيرُ بيوتٍ قليلةٍ من الشافعية، سبق فِنَاءُ الحنفية عن آخرهم آجالَهم، فبقوا على قيد الحياة).

❑ ❑ ❑



المبحث السادس
في جُرْمِ القَوْلِ عَلَى اللهِ بِلاَ عِلْمٍ

إن التَّعَالُمَ هو عَتَبَةُ الدُّخولِ على القولِ على اللهِ تعالىٰ بلا عِلْمٍ، بل: إن التَّعَالُمَ، والشُّذُوذَ، والتَّرَخُّصَ، والتَّعَصُّبَ كلُّها منافذُ تُؤدي إلى جُرْمِ القَوْلِ على الله تعالىٰ بلا علمٍ.

واسمع ما أقول لك:

كم رأينا قَسَمَاتِ الاستنكارِ إذا لفظ الواعظُ بأنَّ الرِّبا أشد إثماً وأعظمُ جُرْماً من الزِّنى ونحوِه من الكبائر، لكنه معنى تَتَهَلَّلُ له سبُحات العارفين عن اللهِ ورسولِهِ؛ إذ الرِّبا ذنب توعد اللهُ عليه بالمحاربة ـ في التَّنزيل دون سواه من الآثام، ولأنه يفعلُ الأفاعيل في تقويض حياة الأُمة وضربِ تجارَتِها ومضارباتها بالكساد ـ بما لا تُدانيه معصية سواه. وهل المعاصي إلا وسائل هدم، لكنها دَرَكَات.

ولْنَقُلْ هنا إن أصلَ الشِّركِ والكُفران، وأساسَ البِدَعِ والعصيان، وما هو أغلظ منها ومن جميعِ الفواحِشِ والآثام، والبغي والعدوان:

«القول على الله تعالىٰ بلا علم».

والدَّليل قوله تعالىٰ في سورة الأعراف:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

. . .

فهذه المحرَّماتُ الأربعُ تحريمها لذاتها تحريماً أبدياً في جميعِ الشَّرائع والمِلَل، ومراتب الشِّدَّة فيها في الآية الكريمة على سبيلِ التَّعلي، فقال اللهُ سبحانه:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾.

هذا أولها.

ثم ذكر سبحانه ما هو أعظمُ فقال سبحانه:

﴿وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾.

ثم ذكر سبحانه ما هو أعظم فقال سبحانه:

﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾.

ثم ذكر سبحانه ما هو أعظم فقال:

﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

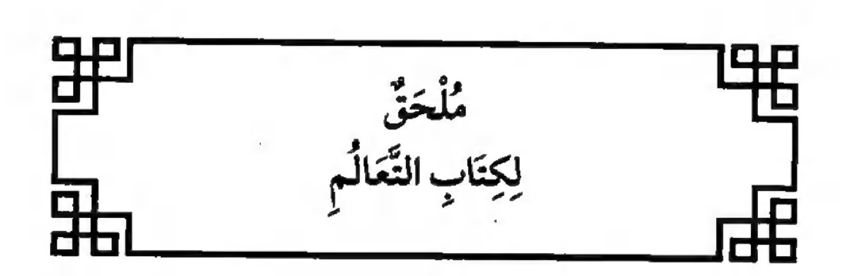
إذ القولُ على الله تعالىٰ بلا عِلْمٍ هو أصل الشِّركِ والكُفْرِ والبدعِ المُضِلَّةِ، والفِتن الجائرة.

وأكتفي بهذه الإشارة لأنه مما عُلِمَ من الإسلام بالضرورة. وقد عَنَى به العلماءُ وانتَشَرَ في كُتُبِهم ولا أحسبك تجد في هذا الباب مثل ما بسطه ابن القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «إعلام الموقعين»: (١/ ٣٨ ـ ٣٩، ٤٣ ـ ٤٤)، (٢/ ١٦٥ ـ ١٦٨، ٢٦٠)، (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«الإغاثة»: (١/ ١٥٨)، و«مدارج السالكين»: (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٤)، و«بدائع الفوائد»: (٣/ ٢٧٥)، و«الفوائد»: (ص/ ٩٨ ـ ٩٩)، و«الداء والدواء»: (ص/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ١٧). انتهىٰ.

بكر بن عبد الله أبو زيد

الرياض في ٢٤/ ٤/ ١٤٠٨هـ



رأيت منذ ربع قرن تقريباً نسخة من كتاب: «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بتعليق العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقد طُبع على وجه الغلاف أبياتٌ في امتداح معتقد السلف، والثناء على هذا الكتاب من شعر الأُستاذ/ علي زين العابدين.

وفي صيف عام ١٤٠٨هـ جاورنا بمنزلنا في الطائف: اللواء/ علي زين العابدين ـ ونعم الجار أثابه الله ـ فأهدى إليَّ ديوانه: «هديل وصليل» فأهديت له بعض ما كتبت ومنه: نسخة من «التعالم» فبعث إليَّ ـ أثابه الله ـ بهذه القصيدة. وهذا نصها:

بكرٌ أبو زَيْدٍ جلا للعالَم ... زيفَ الخداعِ وخِدعةَ المتعالمِ
أدلى بصدق حديثه مُتوخِّياً ... مَحْضَ النصيح لطالبٍ أو عالمِ
أكرمْ به من عالمٍ ذي حِنكةٍ ... لبِقٍ سديد الرأْي غير مزاحم
كشَفَ النقاب عن الذين تعالموا ... وتظاهروا بوداعةٍ كحمائم
دسُّوا السموم لدارسٍ متطلِّع ... وَسَقُوه كأْس ضلالةٍ وسخائم
فإذا الذي قد كان يطلب عِزَّةً ... بالعلم آبَ مدنَّساً بمآثم
يا ويح مَن اتَّخذَ التَّعالم سُلَّما ... لمآربٍ مشبوهة ومغانِم
تَركَ الهدايةَ وانبرى بضلالةٍ ... يُغوي ويَفتنُ كلَّ غِرٍّ حالم

بالجهل والتضليل بات محدِّثاً ... في العلم لا يخشى عِقَابَ «الدائم»
يُفتي ويَقضي في العلوم جميعها ... وكأنه أُستاذُ هذا العالم
إن فاه قالَ طلاسماً وأحاجياً ... فكأنه عَمَّ الورى بعظائم

* * *

بكرٌ أبو زيد يُهيبُ بقومه: ... يا قومُ لا تُصغوا لقولِ الظالم
العلم حقٌّ والتعالم باطلٌ ... شتَّانَ بين حقائقٍ ومزاعم
العالِم النحريرُ يُنقذ قومه ... من بدعةٍ وضلالةٍ ومغارم
أما الجهول إذا بدا متعالماً ... قاد الجميع إلى ردىً متفاقم
من ذا يخالف شرع رحمن الورى ... ويميدُ عن سَنَنِ النبي الخاتَم

* * *

هذا أبو زيد يقول كتابُه ... إنِّي حَفِلتُ بِحِكْمَةٍ ومكارم
وأنا قرأت كتابه في لهفةٍ ... فوجدت فيه قطاف روضٍ باسم
وأقولُها .. هذي نصيحة عالمٍ ... بزغت لتهْتِك نَزْعَةَ المتعالم

مهداة إلى صاحب الفضيلة الشيخ بكر أبو زيد مؤلف كتاب «التعالم» تحية تقدير وإعجاب.

اللواء علي زين العابدين

الطائف ـ ١٣/ ١٢/ ١٤٠٨هـ